THE LIBRARIES

COLUMBIA UNIVERSITY

A
16
Judge Hassan Galal
M. El-Sayed

صور قضائية

بقلم

القاضي

حسن جلال

لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٦١

صور قضائية

بقلم

القاضي

حسن جلال

لجنة التأليف والترجمة والنشر

962
J216

مقدمة

كنت لا أزال أطلب العلم فى المدرسة الابتدائية حين دخلت المحكمة لأول مرة ...

كنا فى إجازة الصيف . وسئمنا الذهاب إلى الحديقة العامة التى كنا نقضى كل صباح فيها أنا و بعض زملائى فى الدراسة . فاقترح واحد منهم أن نذهب إلى محكمة مصر لنشهد فيها جلسة الجنايات .

ودخلنا قاعة الجلسة فى ذلك اليوم على أطراف أصابعنا . وجلسنا فى الصف الأخير مع أن الصفوف كانت أمامنا خالية . ولكنا أخذتنا رهبة المكان وهيبة المحكمة — وزاد انكماشنا فى جلودنا حين رأينا (الحاجب) يستقبلنا عند دخولنا بنظرة صارمة ثم بقوله : « هست ! »

وجلسنا متجاورين متلاصقين كما تفعل أفراخ الدجاج فى اليوم البارد ، وأخذنا نستمع لمرافعات النيابة ومدافعات المحامين . ورأينا المتهمين يجلسون فى قفص الاتهام زائغة أبصارهم تحت سلاح حراسهم الشداد الغلاظ ، وملأت أعيننا صورة القضاة

فوق منصتهم العالية وهم فى ملابسهم السوداء تزين صدورهم تلك الأوسمة الحريرية الخضراء بما عليها من أهلة ونجوم مذهبة . فتأثرت نفوسنا أعظم تأثر لهذه المشاهد الرائعة . وخرجنا فى ذلك الصباح من المحكمة كما يخرج الريفى الساذج من دار السينما يكون قد دخلها لأول مرة .

ولم يكن يسرنا شىء منذ ذلك اليوم أكثر من أن نتواعد على شهود جلسة أخرى من جلسات تلك المحكمة المهيبة .

وبدأنا نحفظ أسماء المحامين المشهورين ونتعقب أخبار مرافعاتهم ونستمع لهم . كما حفظنا أسماء القضاة وعرفنا بالممارسة صفاتهم . وكان من بينهم من اشتهر عنه أنه لم يحكم بالبراءة فى حياته القضائية إلا مرات معدودات . أو من اشتهرت عنه الصرامة فى تقدير عقوباته ، فهو لا يعرف إلا الإعدام ، وإن رأى الرأفة فالأشغال الشاقة المؤبدة . أو من عرف عنه أنه لم يبتسم قط ، فهو عابس الجبين أبداً ترتعد فرائص الناس لمجرد رؤيته فى مجلسه ولو لم يكونوا من المجرمين ! وكانت هذه الصفات تملأنا إعجابا بأصحابها كما تملأنا رهبة منهم . وكنا ندخل عليهم فى جلساتهم خائفين ، ولكنا نحس فى الوقت نفسه نشوة عظيمة إذ نحن نرقبهم من مقاعد النظارة ونحن آمنون . وكان لا يشبه

إحساسنا بهذه العواطف المتناقضة إلا إحساسنا ونحن نزور (بيت الأسود) من وراء القضبان فى حدائق الحيوان !

* * *

ودارت الأيام بنا دورتها . وقدر لى أن أجلس داخل هذه القضبان الوهمية وفوق تلك المنصات العالية . وأن أضع على صدرى أوسمة القضاة وأهلتهم ونجومهم . ولكنى أحسست إحساساً جديداً لم أكن لأدركه فى تلك السن المبكرة الأولى . وهى أن القاضى إن كان يعيش فى جلسته ساعتين أو ثلاثاً أو أربعا ، فإنه يعيش فى ذكرى كل جلسة بقية يومه . تظل تداعب خياله أشباح المتهمين وأقوالهم . كما يظل فكره سابحاً فيما صدر عنه من تصرفات وأحكام ...

وعنّ لى يوماً أن أروح عن نفسى فى أعقاب جلسة من الجلسات بأن أدون بعض خواطرى عن قضية كانت تشغل تفكيرى فى ذلك اليوم . فلما فرغت من تدوين تعليق شعرت بشىء من الراحة — فشجعنى ذلك على المضى فى هذا الطريق . ونظرت آخر الأمر فإذا بين يدىّ مجموعة من هذه المذكرات . وأخذت فى نشر بعضها فى مجلة (الثقافة) منذ بدء ظهورها فى مستهل هذه الحرب العالمية الثانية — فآنست من القراء ميلا

إليها . وكان ذلك بدوره حافزاً لى على الاستكثار منها .

***

وقد بدا لى أخيراً أن أجمع هذه (الصور) — كما أسميتها — فى كتاب إذ لا يخلو استعراض حوادثها من فائدة أو من تسلية — ولكن ظل هذا الخاطر أعواماً وهو يُحَوِّم فى سماء الفكر دون أن يهبط إلى عالم الواقع حتى جاءت المناسبة التى رأيت معها أن أخرج هذا الكتاب .

وكانت هذه المناسبة أنى أردت أن أذكر عزيزاً علىّ ، فلم أجد خيراً من أن أنسق هذه الكلمات ثم أهديها إليه .

ولئن كنت أستشعر فى هذا العمل مايرضينى فإنى أسأل الله أن يجعل فيه ما يرضيه .

حسن جلال

محمد صفي الدين جلال

إهداء

إلى روح ساكن الجنان

محمد صفى الدين جلال

— ولدى الحبيب الذى أقام معى ثمانية عشر عاما ...

— عشتها معه يوماً يوماً بل ساعة ساعة !

— فبيدى — هذه التى تخط له هذا الإهداء — أرضعته بعد أن جف لبن أمه وهو فى سن الرضاع ...

— و بيدى هذه أطعمته الأطعمة الهشة حين بلغ الفطام . .

— وأخيراً — و بيدى هـذه أيضاً — وضعت كتاب الله الكريم تحت رأسه حين وسدته الثرى !

حشاشة نفس ودعت يوم ودعوا
فلم أدر أى الظـــاعنين أشيع

***

لقد دخل روضة الأطفال فى سن مبكرة فدخلتها معه تشجيعاً له . وحفظت معه أناشيده وكثيراً ما غنيناها معا . . .

— وفى المدرسة — قرأت معه دروسه وذاكرناها معا . .

— وفى ليلة امتحان شهادته الأولى — تلك الليلة المشهودة التى وقعت فيها على القاهرة أول غارة جوية فى الحرب الأخيرة — سهرت معه حتى مطلع الفجر — وفى الصباح لبسنا معا وذهبنا إلى (لجنة الامتحان) معا ...

— ولما دخل الجامعة لم يعد يسمح لى بسهولة أن أصحبه فى غدواته وروحاته .

— لقد أحس أنه كبر . وأنه لم يعد ذلك ... الطفل !

— وتركته يحس أنه أصبح رجلا . ولكن عينى كانت دائما عليه . ويدى كانت دائما من ورائه بعد أن سحبتها من يده !

* * *

— وشرع فى شبابه يلهو — ولكن لا كما قد يحلو اللهو للداته وأترابه ...

— فلم تكن الطرقات ملهاته . ولم تكن هوايته أن يعبث مع الشباب العابثين . . .

— بل كان يعتكف فى غرفته يقرأ — ويدون المذكرات ويؤلف القصص . . .

— وكان يعمد إلى الطبيعة يملأ عينه من محاسنها ثم يرسم

اللوحات الجميلة التى تزين بها الآن جدران منزلنا

* * *

— قرأت فى مذكراته يوما أن « السعادة الحقيقية فى طاعة الله » ، ففهمت سبب حرصه على أداء صلواته فى مواعيدها ...

— كان هذا العزيز فى حياته بيننا قرة أعيننا فأصبح الآن بعد حرماننا منه شغل قلوبنا وعقولنا ...

— ففى ذمة الله ما احتسبنا فيه !

— وإلى مقام هذا الروح العالى الذى ولد طاهرا ، وعاش طاهرا ، ومضى إلى ربه طاهرا أرفع هذه الصفحات .

حسن جلال

﴿ المذنب البرىء ﴾

تقدم إلىّ فى جلسة الجنح متهم . وكانت تهمته أن رجال البوليس الملكى فى المدينة وجدوه ينام ليلا فى مصلًى على حافة الترعة ، فأيقظوه إذ رأوه — على حد تعبيرهم — من «الأغراب» وسألوه : من أين أقبل ، وإلى أين يريد أن يمضى ؟ فقال : إنه من بلدة ز . وإنه ضاقت به سبل العيش هناك ، فخرج يضرب فى الأرض ، ويسعى فى مناكبها ، لعله يوفق إلى عمل يعيش منه ، وإنه دخل المدينة مع الليل ، فلم يجد ما يأوى اليه ، فاعتزم أن يقضى ليلته فى « بيت الله » حتى إذا طلع النهار عاود سعيه فى طلب الرزق ...

وقد لا يعلم القارىء أن تعليمات البوليس تقضى بوجوب « التحرى » عن أمثال هذا « الغريب » لعله مجرم هارب فرّ من جريمة ارتكبها ، أو مجرم مقبل على جريمة اعتزم ارتكابها . ولذلك فإن رجال البوليس استاقوا هذا الرجل إلى المخفر حيث أودع السجن ريثما تنتهى عملية « التحرى » وأخذت بصمات يديه وأرسلت إلى « قلم تحقيق الشخصية » . وجاء الرد بالبرق يفيد أن صاحب هذه البصمات سبق أن أنذره البوليس بوصف كونه

متشرداً ليست له صناعة أو وسيلة مشروعة للتعيش . ولما كان هذا الإنذار يقتضى أن يتخذ المنذَر لنفسه عملا يرتزق منه فى مدى عشرين يوما من تاريخ توجيه الإنذار إليه ، وإلا حق عليه العقاب باعتباره « عاد إلى حالة التشرد رغم إنذاره » فقد رأى رجال البوليس أن الحالة التى بين أيديهم تستوجب المحاكمة ... وقُيدت الواقعة «جنحة عود للتشرد» — وقدمت للجلسة[1] ...

* * *

ومما يجدر ذكره فى هذا المقام أن العقوبة التى كان يجب على القاضى أن يحكم بها فى مثل هذه التهمة هى عقوبة مركبة ، يقضى فيها بالحبس ، ثم يقضى أيضاً بوضع المتهم — بعد انقضاء الحبس — تحت مراقبة البوليس لمدة معينة .

ومعنى وضع المتهم تحت مراقبة البوليس أنه يجب عليه أن يعود إلى مسكنه عند غروب الشمس ، وألا يبرحه قبل طلوع النهار . ومن مقتضيات ذلك أن يمر به جنود البوليس ليلا مرة واثنتين وثلاثاً ، فيوقظوه ويتأكدوا من وجوده ، ثم يتركوه ليعاودوا إيقاظه « والتتميم » عليه بعد قليل ، وهكذا ...

وأنت ترى من ذلك أن العقوبة قاسية نوعاً ما ، لأنها

---

(١) فى سنة ١٩٤٥ صدر قانون جديد يعدل أحكام قانون التشرد

تفترض أن العمل ميسر لكل من يطلبه . وأن من لا يتخذ لنفسه عملا يكون قد فعل ذلك عامداً ليبقى عاطلا ، وليعيش طفيليا على أرزاق الناس وكسبهم الحلال ؛ فى حين أن الواقع غير ذلك ، وأن الرجل قد يسعى إلى أن ينتعل الدم فى البحث عن الرزق ، و يعود وليس معه إلا الحسرة والحرمان ! . . .

* * *

وعرضت القضية . . فسألت الرجل :

— هل كنت خالياً من العمل وقت أن ضبطك البوليس؟

— نعم !

— وهل طالت مدة خلوك من العمل قبل ذلك ؟

— نعم !

— وهل لم تجد عملا فى هذه المدينة ؟

— لم يمهلونى أبحث فأجد ، لأنى دخلت السجن ليلة دخلتها !

— ولماذا تركت البلدة التى كنت فيها ؟

— كنت أعمل فى مقهى ساءت حال صاحبه فأغلقه فتعطلت ، فقصدت إلى غيره وعرضت نفسى على أصحابه ، ورضيت أن يكون أجرى ما يكفينى لطعام يومى ، فلم أجد من يستخدمنى حتى بهذا الأجر .

وضاعت منى فى سبيل هـذا البحث أيام ، حتى جعت وساءت حالى ، فقصدت إلى محطة السكة الحديد ، وقلت أحمل حقيبة أحد المسافرين أو سـلة إحدى المسافرات فتنقدنى أجراً آكل به . واستقام أمرى على هذه الحال أياماً ؛ ولـكن فاجأنى رجل البوليس ذات يوم وأنا فى عملى ، فاستاقنى إلى المخفر لأنى « أشتغل حمالاً بغير رخصة » وحكم علىّ القاضى بغرامة جسيمة لم أجدها معى فحبسونى أياماً عديدة (بواقع) يوم واحد عن كل عشرة قروش . . .

وخرجت بعـد ذلك أعاود البحث عن أى عمل فلم أجد ، وأدركنى الجوع ، فبسطت يدى الى الناس أستطعمهم حتى يبعث الله بالفرج ، فضبطنى الجندى « متلبساً بجر نمة التسول فى الطريق العـام » ، و بعثوا بى مرة أخرى الى القاضى ، فأمر فى هذه المرة بحبسى خمسة عشر يوماً .

وخرجت من السجن أعاود البحث عن العمـل ، فعطف علىّ تاجر من تجار البصل ، سلمنى غرارة مملوءة ، وسلمنى عربة صغيرة أضع عليها بضاعتى ؛ وأخذت أجوب الطرقات ببضاعتى وأنا شامخ مرفوع الرأس لأنى لا أجد لأحد علىّ من سبيل . غير أن البوليس لاحقنى وسألنى عن « رخصتى » فأفضيت إليه

بحقيقة حالى ، فلم يستمع إلىّ وقادنى إلى المخفر مرة أخرى حيث قدمت إلى المحكمة بتهمة أنى « بائع متجول بغير رخصة » . وحكم علىّ القاضى هذه المرة بغرامة تحولت كالمعتاد إلى حبس . فضقت ذرعاً ببلدى و برجال البوليس فيها ، وقلت أبحث عن رزقى فى غيرها فجاءوا بى إليك . . .

* * *

استمعت إلى قصة الرجل ، وأنا لا أجد فى كلامه ما يصح أن يؤاخذ عليه ؛ ولست أدرى كيف وثب إلى ذهنى هذا الخاطر :

« ترى لو كان الحاضرون فى قاعة الجلسة كلهم من »
« ذوى الأعمال ، ثم تعطلوا جميعاً كما تعطل هذا المتهم . ثم »
« وجّه البوليس إلى كل واحد منهم إنذاراً بالبحث عن عمل »
« فى مدى عشرين يوماً . . . تُرى كم منهم كانوا يعودون إلى »
« هذه القاعة وهم فى قفص الاتهام ؟! » .

ألا إن كثيراً من القوانين ليحتاج إلى القاضى الذى يعرف أحياناً كيف يتفادى من تطبيقها !

﴿ فى زمان الامتيازات ﴾

كنت أيام الصبا وحداثة السن أمر فى بعض طريق وأنا أسير فى مدينة الاسكندرية بتمثال رجل شيخ عجيب الهيئة يجلس على كرسى ، وقد تدلى شاربه المنفوش على فمه كما تدلى طربوشه على أذنيه ، فسألت عنه فقيل : هذا نوبار باشار الذى كان رئيساً للحكومة فى عهد إسماعيل . فقلت أناجى نفسى الطفلة :

« عجيب أمر هذا البلد العجيب ! وكيف يصل رجل أرمنى فيه إلى رياسة الحكومة ؟ ثم أى أرمنى ! ؟ إنه فى حياته لم يكن يجد ولا شك قرشاً يكوى به طربوشه ، فجاء تمثاله بين التماثيل بدعة وأضحوكة ، ثم ها هو بعد موته لا يجد ولو حماراً يركبه ، وتلك التماثيل من حوله تقوم على كل فاره وضامر ، ومنها الذى يشير بذراعيه ، والذى يقبض على سيفه ويشمخ برأسه فى السماء ، وأما هو فقد قبع فوق كرسيه على سطح الأرض ، لا خيل ولا أناقة لباس ! !

* * *

هذا كان فيما مضى منطق الطفولة الجاهلة ، واليوم أريد أن

أعتذر لهذا الرجل الكبير عن تلك الخلجات التى كانت تطوف برأسى وأنا أمر أمام تمثاله المتواضع ، فأقدم للقراء صورة واحدة من عشرات الصور المشرفة التى حفلت بها حياته ...

* * *

كانت مصر فى عهد نوبار خاضعة لنظام الامتيازات ،وكان هذا النظام قد بلغ فى عهد إسماعيل من الشدة والتفاقم أقصى ما قدر له أن يبلغه . فقد كان الأجانب فى ذلك العهد ينتمون إلى سبع عشرة دولة ، لكل دولة قنصلها الذى يطبق قوانينها فيما يمس رعاياها . ولم تكن فى مصر فى ذلك العهد محاكم من الطراز الذى يشهده أبناء الجيل الحاضر ؛ فكان المصرى لا يملك أن يقاضى الأجنبى أمام المحاكم المصرية ؛ وكان هؤلاء الأجانب على تعدد جنسياتهم يربط بينهم تفاهم ضمنى على هضم حقوق الوطنيين ، والتمتع بما هم فيه من حصانة قضائية ؛ فإذا أجر أحد الوطنيين منزله مثلا لإيطالى ، فلم يدفع الإيطالى ما عليه من الأجرة ، وزين الشيطان للمصرى أن يقاضى مدينه أمام القنصلية الإيطالية ، ظل الإيطالى ساكناً ساكتاً حتى تكتمل الإجراءات الأولى للدعوى ، وحتى يتكبد المصرى دفع رسومها ، وحتى تسير القنصلية فى نظر الدعوى

شوطا بعيداً توشك بعـده أن تفصل فى النزاع ، ثم يتنازل عن عقد إيجاره إلى زميل فرنسى مثلا ، فينتقل المنزل إليه ، وتسقط الإجراءات الأولى كلها ، وتضيع على المصرى نقوده ، ويضيع عليه وقته ، ويضطر إلى تجديد الدعوى أمام القنصلية الفرنسية برسوم جديدة وإجراءات جديدة ؛ وفى الوقت المناسب يرى أن الفرنسى قد صنع به مثل ما صنع الإيطالى من قبل ، ويرى إلى منزله وقد انتقـل إلى يد ألمـانى . . . وهكذا تدور الدعوى بقدر ما يدور المنزل من يد إلى يد ؛ وليس مايمنع أن تتم دوراتها سبع عشرة دورة ، يعلم الله ما تستغرقه من زمن وما تستنفده من مال !

هذا مَثل واحد يبين مسلك بعض الأجانب نحو مضيفيهم المصريين فى ذلك العهد . ولـكن من الأنصاف أن لا ينسى الإنسان فى هذا المقام أن يسجل أن هؤلاء الأجانب لم يكونوا يؤثرون « الشعب المصرى » وحده بهذه المعاملة . بل لقد كانوا يسوون فيها بين « الشعب » و « الحـكومة » نفسها . بل إنهم لم يكونوا يتورعون أن يتخذوا نفس هذا السلوك مع « ولى الأمر » وولى نعمتهم « إسماعيل » . فإن حديث دعاوى التعويض التى كان يرفعها الأجانب على الحـكومة المصرية فى ذلك العهد حديث

طويل عريض لا ينتهى ولا يغيض ؛ حتى لقد قيل فى مقام التمثيل على هذه الحال إن أجنبيا استأجر مكاناً على شاطىء البحر فى الاسكندرية ليقيم عليه (أكشاكا) للاستحمام ؛ فما كاد ينتهى من عمله حتى هبت على الشاطىء عاصفة هوجاء اقتلعت تلك (الأكشاك) وتركتها حطاماً ، فرفع الدعوى على الحكومة يطالبها بتعويض مالى جسيم لأنها لم تنبهه إلى أن هذا الموقع من الشاطىء عرضة لأمثال تلك العاصفة ! !

أما المثل التاريخى الذى يرويه قراء التاريخ — والذين لم يقرءوه أيضاً — فهو ذلك الذى وقع لإسماعيل نفسه ، إذ دخل عليه أحد كبار الأجانب وكان بالقاعة التى استقبله فيها نافذة مفتوحة ، فما كاد المجلس يستقر بالضيف والمضيف حتى ابتدر الخديو أحد أتباعه بقوله : « اقفل بالله عليك تلك النافذة لئلا يصاب جنابه بالبرد فيكلفنا ذلك عشرة آلاف جنيه تعويضاً ! »

* * *

ومن الحوادث المشهورة[1] الدالة على غطرسة بعض الأجانب وعجرفتهم وعجز الحكومة عن كبح جماحهم أن إحدى الصحف الفرنسية فى سنة ١٨٧٠ دأبت فى الطعن على الحكومة

(١) كتاب المحاكم المختلطة والمحاكم الأهلية للأستاذ عزيز بك خانكى

المصرية وعلى القنصلية الفرنسية نفسها . فطلب إسماعيل باشا إلى قنصل فرنسا تعطيل هذه الجريدة ، ولكن القنصل تغافل عن هذا الطلب ، وترك كتّاب الجريدة يتمادون فى مسلكهم الشائن . فلما رأى نوبار باشا هذا التقصير من جانب القنصلية وآنس من محررى الجريدة استهتاراً بكرامة البلاد ، أصدر أمراً بتعطيل الجريدة بالقوة ، إلا أن صاحبها لم يطع الأمر وتحداه ، وظل يحرر جريدته ويصدرها ويوزعها فى الطرقات ، على الرغم من أمر نوبار الذى كان قد أصدره إلى رجال البوليس المصرى بمصادرة كل عدد يعرض للبيع . واتفق بعد ذلك أن ضبط أحد رجال البوليس عدة نسخ مع رجل كان يبيعها ، فاستنجد البائع برجل فرنسى اسمه ماروفى ، فنهض هذا لنجدته واستل سيف البوليس يريد أن يفتك بمن ضبط تلك النسخ ، إلا أن الشرطى تمكن من القبض عليه وعلى بائع الجرائد واقتادهما — لا إلى المخفر — ولكن إلى القنصلية الفرنسية صاحبة الاختصاص . فما كان من القنصل — بدلا من أن يؤاخذهما بتهمة الاشتراك فى جرائم القذف والطعن والسب ومخالفة أوامر الحكومة — إلا أن انحاز إلى جانب الفرنسى . وأدهى من ذلك أنه لم يكتف بذلك بل طالب الحكومة بتعويض أساسه أن البوليس المصرى

انتزع بالقوة أعداد جريدة فرنسية من أحد الرعايا الفرنسيين ! وهنا برز له نوبار فرفض سماع الشكوى ، وأصر على معاقبة بائع الجريدة لأنه خالف أوامر الحكومة ومعاقبة الفرنسى الذى همّ بضرب الشرطى ؛ ولكن القنصل تجاهل هذا الطلب ، وظل على تحديه للحكومة ذلك التحدى الفاضح ، بأن علق منشوراً على باب القنصلية دعا فيه جميع الفرنسيين إلى حمل السلاح لمقاومة رجال البوليس المصرى . . .

عند ذلك أدرك إسماعيل باشا خطورة الحد الذى تطور إليه النزاع ، ولم يطمئن إلى استفحال الخلاف بين الحكومة المصرية والقنصلية الفرنسية على هذه الصورة ، فأشار على نوبار باشا بتخفيف وطأته واصطناع المرونة لتفادى هذا الاصطدام . إلا أن نوبار أخذته العزة وأشار بوجوب انتهاز هذه الفرصة التى برز فيها حق الحكومة بروزاً محسوساً ، لتسترد بعض هيبتها وتظهر مقدرتها وسطوتها ، وتضع حداً لهذه الفوضى . ثم دعا جميع القناصل الأجانب ليجتمعوا ويحكموا بينه وبين القنصلية الفرنسية . وكان هو فى خلال ذلك قد هدد بالقبض على كل فرنسى يحمل سلاحا . فاجتمع القناصل وتباحثوا فى الخلاف ثم قضوا بأن قنصل فرنسا مخطىء فى مسلكه وأن نوبار لم يخرج

عن حدود القانون . ولكن اعجب بعد ذلك ما شاء لك العجب حين تعلم أن حكومات أولئك القناصل ما كادت تقف على ما كان من أمرهم حتى أنحت عليهم باللائمة على تدخلهم فيما لم يكن ليعنيهم ولا يعنى فرداً من رعاياهم ، وآخذتهم على أنهم زجوا بأنفسهم فى مشكلة لا تتعلق بحكوماتهم ، بل تتعلق بقنصل دولة أخرى و بأجنبى غير تابع لهم ...

على أن القنصلية الفرنسية ذاتها لم تقتنع بهذا الحكم ، واتصلت بحكومتها لتتدخل بصفة رسمية فى هذا النزاع ؛ و بعد مباحثات دبلوماسية طويلة طلبت الحكومة الفرنسية تحكيم ثلاثة من قناصل الدول الكبرى للفصل فيما إذا كان البوليس المصرى يملك مصادرة جريدة أجنبية تباع فى الطرقات العامة أم لا . فاجتمع القناصل الثلاثة — وهم قنصل انجلترا وقنصل ألمانيا وقنصل إيطاليا — وحكموا بالإجماع بأن نوبار باشا كان على حق وأن قنصل فرنسا كان مخطئا . . .

هذه صورة يطالعها أبناء الجيل الحاضر فيقرءون فيها أنهم يعيشون فى زمان أسعد من زمان آبائهم . ولكن أهم من ذلك أن يقرءوا بين سطورها أن عليهم واجباً مقدساً ، وهو أن يقوموا بدورهم بما يجعل زمان أبنائهم أسعد أيضاً من زمانهم .

﴿ مثال من الخلق الانجليزى ﴾

عُرضت علىّ قضية اتهم فيها غلام لا يكاد يبلغ السادسة عشرة من عمره بأنه سرق مبلغ سبعين جنيها مصريا من منزل مخدومه — ومخدومه هذا رجل بريطانى فى الجيش الانجليزى له زوجة تجاوزت سن الأربعين ، وله ولد لم يبلغ الخامسة عشرة فيما أظن . وظروف قضيته كما رواها هو أمامى ، أنه كان قد علم من زوجته أنها تفقدت ورقة من ذات المائة قرش بحافظة نقودها فلم تجدها ؛ وأنها ترتاب فى أمر الخادم ؛ فصرفها زوجها عن هذا الخاطر بإيهامها أنها ربما تكون قد فقدت نقودها فى السوق وهى تخرج منديلا أو ترده إلى حقيبة يدها . ولكنها أكدت له أن الورقة ضاعت بداخل المنزل ؛ فأصدر تعليماته لأهل بيته أن يضع كل واحد نقوده فى درجه الخاص ، وأن يقفل باب درجه بمفتاح . واستمر الحال على ذلك نحو أسبوعين ، ثم عرض للرجل مايدعوه إلى السفر لبلدة أخرى ، فدخل غرفة نومه حيث يضع نقوده ليأخذ منها حاجته قبل سفره ؛ فإذا الغلام الخادم فيها ينظفها و يقوم بعمله اليومى فيها من كنس ومسح وتهيئة فراش ، ففتح الرجل — بحضور الغلام — درج النقود وأخذ ما أخذ ،

ثم أغلق باب الدرج ولف المفتاح فى خرقة من القماش وفتح الدرج الآخر المجاور للأول ووضع الخرقة فيه ، ثم انصرف آمنا مطمئنا واثقا أن إقفال الدرج رمز كاف لإعلان رغبة صاحبه فى أن يظل مقفلا ، وأنه لا ينبغى لأحد بعد ذلك أن يفتحه ...

ولكنه لما عاد من سفره وجد أن نقوده ينقصها سبعون جنيها مصريا ، فسأل أهل بيته عما إذا كانوا فقدوا شيئا من نقودهم ، فأجابت زوجته سلباً ، وفتح الابن درجه فإذا نقوده الخاصة تنقصها ورقة من ذات الخمسين قرشاً ، فأبلغ والده

و بعد أن أدلى الرجل بهذه الشهادة سألته :

— هل انصرف ذهنك إلى أن خادمك هو الذى سرق النقود ؟

فكان جوابه :

— لقد فكرت مليا فى الأمر بعد وقوعه ، فلم ينصرف ذهنى إلى شىء — ولكن المنزل لا يدخله أحد غير الخادم !

و بهتُّ لهذا الجواب وما فيه من قناطير التحفظ المقنطرة ، وما راعنى إلا جوابه الآخر حين سأله محامى المتهم :

« هل لم تكن تعلم زوجتك أين تضع نقودك ؟ » إذ قال :

— هي تعلم أنى أضع نقودى فى الدرج ، ولكنها لم ترنى أين أحفظ المفتاح . . .

ولما استدعيت زوجته بعد ذلك لسماع أقوالها قالت : إنها تعرف أن زوجها يضع نقوده فى الدرج ، ولكنه بعد أن اتبع خطة الإقفال بالمفتاح لم تكن تعرف أين يضع مفتاح ذلك الدرج ! !

فلم أتمالك أن أسألها : هل بينها و بين زوجها شىء من سوء التفاهم الذى يقتضى هذه العزلة ، فدهشت وقالت : على العكس إنهما على وفاق تام !

فيالبريطانيا العظمى ! و يالأخلاق أهلها ! أفيبلغ بهم تطبيق مبدئهم القائل : "Mind your own business" (دع ما لا يعنيك) إلى هذا الحد ؟ . . . و بين الرجل وزوجه وهما اللذان يفضى بعضهما إلى بعض ؟ !

* * *

لقد ذكرنى هذا ببعض مايحصل هنا فى مصر و يتناقله الناس فى مجالسهم عن بعض السيدات اللاتى تجعل الواحدة منهن دأبها أن تغافل زوجها لتنبش جيو به فتطّلع على أوراقه الخاصة التى لا دخل للحياة الزوجية بها . ثم لتحصى عليه مقدار ما خرج به

من النقود وما عاد به . ولتعرف مقدار ما صرف وما لم يصرف . ثم لتحاسبه بالحق والباطل عما كان وعما لم يكن . ثم لتكوّن لنفسها رأياً خاصًّا فيه لا تصارحه به ، ولكنها تحاسبه عليه . ثم لتملأ الدنيا حوله بالشكوك . ولتحيطه بجو من الريب لا ينفعه . ولكنه يفسد عليهما حياتهما . كل ذلك انسياقاً وراء عاطفة الغيرة التى إن دلت على شىء فهى أشد شىء دلالة على أن هذه الزوجة فقدت ثقتها بنفسها أمام زوجها . وأفلست فى الاحتفاظ بزوجها عن طريق اجتذابه بشمائلها ، فهى تحاول الاحتفاظ به بأساليب (سكوتلانديارد) ، وعلى طريقة (أبى الهدى التركى)

* * *

ذكر لى بعض إخوانى ما قصه عليه ابنه الصغير الذى يدرس فى إحدى المدارس الانجليزية بالاسكندرية . فقد روى هذا الطفل أن النظام يجرى بين التلاميذ هناك على أن لا يتدخل واحد منهم فى شأن من شئون غيره الخاصة . وأن التلميذ الذى ينقل عن زميل له أنه أتى أمراً أو فعل فعلا — حتى ولو كان مخالفاً للنظام — لا يكون جزاؤه هو غير العقاب . وذلك لأن النظام منوط بموظفين موكلين بالقيام عليه ، ومن شأنهم وحدهم أن يحافظوا عليه !

فهذا السمو فى الخلق بكل ما يحمله من معانى البعد عن الغيبة والنميمة ، والتغاضى عن هفوات الناس ، والتجاوز عن سيئاتهم وعيوبهم ، وما ينطوى عليه من الاعتراف بنقص الطبيعة البشرية ، وحاجتها إلى السعى لبلوغ الكمال فى وسط هادئ ، تشع فيه روح التشجيع ، هذا الخلق — وأمثاله — هو قوام العظمة فى تلك الأمة العظيمة الأخلاق !

﴿ كيف يتفادون من عذاب السجون ﴾

وقع لى اليوم مالم أكن أتوقعه ، ولا يخطر على بال أحد ...

كان المتهم الذى أريد أن أقص قصته من ذوى « السوابق » الكثيرة فى السرقة . وكانت تهمته الجديدة التى قُدم للمحاكمة من أجلها جريمة سرقة أيضاً ؛ فهو فى نظر القانون « عائد » ، و « العائد » يضاعف له العقاب عادة . على أنى لم آخذ نفسى بهذه القاعدة ، فأجعلها مطردة مع كل « العائدين » . إذ من بينهم من يكون فى بعض الأحايين صاحب عذر يستدعى التخفيف لا التشديد . أما صاحبنا فكانت ظروف سرقته الجديدة تدعو إلى أعظم العجب . وذلك أنه وقع على منزل لا تقيم فيه إلا سيدة بمفردها ، وهو مع ذلك مكون من طوابق ثلاثة . وكان لهذه السيدة أخ يقيم فى بلد نازح فى أقصى الصعيد ، فعرض لها ما يستدعى زيارته والإقامة عنده ردحاً من الزمن . ولست أدرى كيف وفق صاحبنا إلى علم كل ذلك حين سطا على المنزل عقب غياب صاحبته عنه ، فإنه لم يكتف بالتسلل إليه وحمل كل ما يستطيع حمله جملة واحدة ثم الهرب به ، كما يفعل غيره من اللصوص ، بل إنه وضع خطة مطمئنة هادئة لسلب

جميع ما فى المنزل ، ولكن على قاعدة الأهم ثم المهم ! فدخل المنزل من سقفه عن طريق منزل خرب مهجور يجاوره ، ثم عمد إلى نفائس الطابق العلوى ، فجمعها وانطلق بها فباعها ؛ ولما نفد ثمنها عاد إلى المنزل فجمع نفائس الطابق الثانى ، وصنع بها ماصنع بأختها . ولما انتهى دور الطابق الأسفل عاد إلى الطابق الأعلى ، فجمع ما خف حمله من محتوياته ووضعه فى أقفاص ، ورصها بعضها إلى جانب بعض ؛ ثم جعل كلما احتاج إلى نقود يأتى إلى تلك الأقفاص ، فيحمل واحداً منها وينصرف به عن طريق المنزل المجاور كالمعتاد ، دون أن يلفت إلى عمله هذا نظر أحد من الناس . وكيف كان يشعر به الناس وهم يدبون على سطح الأرض ، ويدخلون البيوت من أبوابها ، ويصعدون من أسفلها إلى أعلاها ، بينما اتخذ صاحبنا لنفسه عكس هذا الطريق ، إذ كان سيره فوق هامات البيوت يدخلها من مساقط النور فيها ، وينزلها على طريقة « شولم ! شولم ! » رحم الله عهد أصحابها ؟! . .

ولبث الرجل دائباً فى عمله بضعة شهور حتى أوشكت أن تنتهى أقفاص الطابق الأرضى بعد أن تجرد الطابقان العلوى والأوسط من كل ما تستطيع الأقفاص أن تحمله من تحف وآنية وملابس وأثاث فاخر . . .

وعنـد ما عادت ربة البيت من غيبتها الطويلة دهشت إذ وجدت محتويات منزلها مرصوصـة على هذا النحو فى أقفاصها . وفزعت حين أدركت أن يداً عبثت ببيتها فى غيبتها على هذه الصورة الجريئة . ولـكنها عادت فحمدت الله على أن عودتها « المفاجئة » قد قطعت على الجانى عمله ، إذ هيأ الغنيمة ، ولـكنه لم يوفق إلى استلابها بعدُ . وحسبت المسكينة أن نـكبة الطابق السفلى هى قصارى ماحل بالمنزل فى زمن الغياب . وما درت أنها أدركت الرواية فى فصلها الأخير .

* * *

وأسرعت هى إلى إبلاغ « البوليس » . فلما أقبـل رجاله لمعاينـة مكان الجريمة وكشف الثغرة التى دخل منها اللص ، انكشفت الحقيقة كاملة ، وعرفت فداحة الخسـارة فيما حل بالطابقين العلويين .

وعنـد ما ضبط المتهم بعد ذلك كان يلبس فوق جسمه ملابس من تلك المسروقات التى وصفتها « المجنى عليها » لرجال البوليس وقت التبليغ وقبل الضبط .

ولقد فُتِّش منزل « المتهم » فوُجدت عنـده بقايا ما كان

فى القفص الأخير ، وهو ما أملت عنه صاحبة البيت بوصف كونه من أثاث الطابق الأرضى .

فلم يكن ثمة ما يدعو إلى التشكك فى صحة الاتهام . وتحدد موقف المتهم أمامى على أنه مثال ناصع من أمثلة الطفيلية الآدمية التى تعيش على أرزاق الناس ، وتمتص من دمائهم ، وتعبث فى ملك أيمانهم . وهذا هو جوهر جريمة السرقة التى حاربتها كل الأديان ، ونصت على عقابها كل القوانين . . .

* * *

وإزاء ثبوت التهمة على هذه الصورة الأكيدة ، وإزاء ما انطوى عليه عمل المتهم من الجرأة والاستهتار ، وإزاء ما اسودت به صحيفته من « السوابق » أوقعت عليه العقوبة فى حدها الأقصى ، وأنا أومن بينى وبين نفسى أن الرجل لم يكن يتوقع غير ذلك . فما راعنى بعد أن نطقت بهذا الحكم ، وبعد أن أمسك به الجنود ليخرجوه من قاعة الجلسة إلى حيث ينفذون فيه الحكم — ما راعنى إلا أن أراه يصيح ويثور ، ويتهور بالسباب . غير مبقٍ علىّ ولا على من أجلسنى على كرسى القضاء ، منددا بالظلم والظالمين ، وأولاد الحيوانات الدنيا الذين يحبسون الناس بغير حق ! ثم ما لبث أن اختتم هذا الخطاب الثائر بأن

انتزع النمرة المعدنية التى كانت على صدر قميصه ، وفى مثل لمح البصر كشف عن بطنه وسط القاعة ، بل وسط أيدى حراسه من رجال البوليس ، وطعن نفسه طعنات سريعة قوية أخرجت أمعاءه وهو يقول :

— أنا لا أدخل السجن أبداً ! والله ما أنا بداخل ! أنت حكمت ، وأنا حكمت ! وسنرى حكم من ينفذ أوّلا !!

وسقط الرجل يتخبط فى دمه !

* * *

رفعت الجلسة وكلفت من يسرع ليستدعى رجال الإسعاف .

ولست أدرى كيف عاودنى شىء من الندم ، على أنى قد أكون أخطأت فى تقدير عمل هذا المتهم ، وفى اصطناع الشدة معه . ولعله كان جديراً بالرحمة وتخفيف العقاب . . .

واستأنفت عملى بعد أن هدأ الجو نوعاً ما عقب هذه الثورة . فلما انتهيت منه عدت إلى منزلى وأنا واجم كاسف البال . . ولبثت على ذلك أياماً ، وأنا لا أبرئ نفسى من جريرة ما وقع لذلك المتهم .

وصارت تتوارد على ذهنى — فى خلوتى وفى عملى — صُوَر ما كنت أسمعه وأقرأه عن قضاة السلف الصالح الذين كانوا

يدعون إلى تولى القضاء فيرفضون ، فيضطر الخليفة إلى ضربهم بالسياط ليكرههم على قبول مراكزهم ، وترحمت عليهم إذ دلوا بعملهم هذا على إحساسهم الإحساس التام بخطورة عملهم وإدراكهم كل الإدراك لجسامة مسئوليتهم أمام الله وأمام ضمائرهم ! . . .

* * *

وبقيت على حالى هذا زماناً . . . إلى أن كان يوم التقيت فيه ببعض رجال السجن الذى أرسل إليه ذلك المتهم ، فبادرت بالسؤال عنه أستفسر عن إصابته وعن حاله وعما يعانى فى سجنه ، فعلمت أنه لم يدخل السجن وأنه إنما أودع فى مستوصفه بسبب إصابته حيث ينعم بطعام المرضى ، ويتقلب فيما أعد لهم من ألوان العناية والرعاية ، وأنى كنت مخدوعاً فى عطفى عليه ، إذ أنه اصطنع لنفسه تلك الإصابة اصطناعاً لتكون على قدر العقوبة التى حكم بها عليه ، لأنه فى مرة سابقة كان محكوما عليه بستة شهور فاكتفى بابتلاع مقدار من الدبابيس ليفر أيضاً من السجن وليقيم فى مستوصفه ، وأن هذه هى طريقته ، وطريقة كثيرين غيره من المجرمين العائدين كلما أوشكوا أن يروا أنفسهم مسوقين

إلى ما وراء جدران السجون . . .

* * *

ذهلت لدى سماع هذا البيان ، وعجبت من أمر هؤلاء الأشرار الذين باعوا أجسامهم وأنفسهم للشيطان ، فهم يبذلونها رخيصة فى سبيله ؛ وأدركت أن يد الله دائما وراء يد القاضى ما دام القاضى لا يستلهم فى أحكامه إلا هدى الله .

ضريبة المهنة

لستُ أرمى هنا إلى التحدث عن تلك الضريبة التى فرضتها الحكومة أخيراً على أصحاب المهن ، فليس ذلك من شأنى . ولكنى أردتُ أن أشير إلى معنى آخر خَطَر لى ؛ وهو أن صاحب المهنة قد تقع عليه أحياناً تبعات اجتماعية يلتزم بها ، بحكم مهنته .

فهؤلاء رجال الغناء والموسيقى مثلا نسمع عنهم اليوم فى أوربا أنهم يطوفون بمضارب الجنود و بأخاديدهم متطوعين للترفيه عنهم بما آتاهم الله من مواهب[1] . فهذه هى ضريبة مهنتهم يؤدونها لوجه الله و بحكم الواجب الاجتماعى إلى من هم فى حاجة إليها .

وما يصدق على رجال الفن بالنسبة للجنود ، يصدق على أصحاب المهن الأخرى بالنسبة لمن يكون فى حاجة إلى معاونتهم .

وأرى أن « القاضى » أيضا من أصحاب هذه المهن التى تستوجب أداء ضريبتها .

(١) نشر هذا المقال فى سنة ١٩٤٠ أثناء الحرب العالمية الثانية .

ولـكن ماذا عسى أن يرجى من القاضى عمله على هـذا الاساس ؟

إنه لا يرجى منه بطبيعة الحـال أن يقيم مقصفاً مثلا عقب جلسته الجنائية يدعو إليـه من صدر عليهم الحـكم بالحبس ، كما أنه لا يرجى منه أن يبذل وساطته لدى المصارف لعقد قروض لمن صدر عليهم الحـكم بمبالغ من المال فى جلسته المدنية !

ولستُ الآن بصدد تحديد العمل الذى ينبغى للقاضى أن يقوم به لأداء هذه الضريبة التى يفرضها عليه مركزه . ولـكنى أستطيع أن أقرّب إلى ذهن القارئ ذلك المعنى الذى أرمى إليه ، بأن أنقل إليه هنا صفحتين من صفحات تلك « المذكرات » التى سبق أن عَرَضْتُ عليه بعضها .

* * *

الخميس ١٣ مايو سنة . . .

عُرضت علىّ اليوم فى « لجنة المعافاة من الرسوم القضائية » حالة تستدعى النظر :

امرأة فقيرة تملك من حطام الدنيا منزلا محطما ، به أنقاض غرف ، تؤجرها إلى من هم أفقر منها ، ومن يعتبرون بالنسبة لها

« سوقة » إذ كانت هى « السيدة » صاحبة الملك ، وهم « الرعية » المستأجرون !

وقد أسكنت إحدى هذه الغرف نجاراً — أستغفر الله ، فلقد رأيت الرجل وتحدثت إليه فإذا كل مؤهلاته لصناعته أنه يمتلك « قادوماً » و « كماشة » و « منشاراً » ، و بعض مسامير ملتوية سبق استعمالها ؛ فهو يستطيع أن يشق لوحاً أو يدق مسماراً ، وإذا تجلى فنه فهو يستطيع أن يصنع مقعداً صغيراً للمطبخ أو للحمام أو نحو ذلك .

أقام هذا الرجل فى مسكنه حتى انقضى الشهر الأول ، وحل موعد دفع الأجرة فلم يدفعها . وطالبته ربة البيت بالتى هى أقبح ، فاعتذر بأنه لا يجد عملا ، واستمهلها شهراً آخر ، فقبلت على مضض ... وحل الموعد الجديد فلم يجد ما يدفعه ، فأرادت إخراجه ، فاعتذر بأنه لا يجد لزوجته مأوى تأوى فيه هى وصغارها ؛ و بحسبهم أنهم يقضون أيامهم جياعا فى هذا المسكن الحقير ريثما يشتغل أبوهم فيأتيهم الفرج . فنفد صبر المرأة ، وأرادت أن ترفع عليه الدعوى لتطالبه بالأجرة المتأخرة و إخلاء المنزل . ولكنها لم تجد معها « رسوم الدعوى » ، فلجأت إلى « لجنة المساعدة القضائية » بعد أن استخرجت شهادة بفقرها لتقرر

قبول دعواها مع إعفائها من رسومها . . .

ولما عرض طلبها علىَّ حاولت أن أستمهلها شهراً آخر ، لعل الله يفتح على الرجل ، ولو بإصلاح خشبة لحمل الموتى . فبكت وقالت إنها أحق بالرحمة ، لأنها لا تجد قوت عيالها إلا من إيجار تلك الغرفة . وقد كان يسكنها قبل المدَّعى عليه رجل آخر كان يدفع عنها (ريالا) فى كل شهر ، فكانت لا تخشى مع هذا الريال فاقة ولا عوزاً . . .

فحملت على الرجل ، وقد بلغ منى التأثر لحال المرأة مبلغاً عظيما ، أستحثه على وجوب التدبر بأى شكل من الأشكال فى أمر الأجرة المتأخرة وأدائها إلى صاحبتها . فقال الرجل :

— ولماذا كنت لا أؤديها وأنا أجدها ؟ وهل وجدت أنا ما أطعم به أولادى فى الأيام الثلاثة الأخيرة حتى تكلفنى المدعية أن أجد لها أجرة غرفتها . . . ؟

واغرورقت عينا الرجل وهو يقول : « الناس أعذار ! »

* * *

ونظرت إليه فإذا شَعره الكث يبرز أكداساً أكداساً تحت طاقيته القذرة ، وإذا ملابسه تتكون من « جاكتة » تكسو نصفه الأعلى — أقصد أن هذا الذى يكسو نصفه الأعلى

كان فى الأصل « جاكتة » لأنه لم يعد الآن جديراً بهذا الاسم بعد أن تقطعت أكمامه ، وتهدلت جيوبه ، وتأكلت أطرافه ، واستحال لونه . أما نصفه الأسفل فقد كان — ولله الحمد على ما كرّم به وجهى — مختفياً وراء مكتبى فلم أتبينه . . .

ووقفت برهة أنقل بصرى من على المرأة لأحطه على الرجل ، لعلى أفضل أحدهما على الآخر فأنحاز لغريمه الضعيف أعينه عليه ، فلم أجد أمامى إلا ضعيفين كلاهما جدير بالانتصار له ، وحرت كيف أقضى بينهما !! . . .

وأخيراً وجدت الحل لهذه المشكلة التافهة الأثيمة فى وقت واحد .

ولقد وجدتها ولله الحمد فى جيبى الخاص ، فقضيت عن الرجل دينه وأمرتهما بالانصراف !

* * *

الأحد ١٥ يناير سنة . . .

تقدمت إلىّ بجلسة اليوم قضية امرأة تهمتها أنها تعدّت على زوجها بالضرب . فطلبت النداء عليها لمناقشتها فى أمر تهمتها . وتهيأت بينى و بين نفسى لاستقبال تلك الماردة العريضة الأكتاف القاسية النظرات المفتولة السواعد التى لاتعبأ برجولة

زوجها ، فتحطمها تحت أقدامها ، وتتعدى عليه بالضرب ! !
ولكن ما كان أشد خيبة هذا الأمل حين دخلت علىّ فإذا هى امرأة ضعيفة ضامرة مهزولة ، تحمل على كتفها طفلا رضيعاً ظل يبكى و يصيح فلم يمكنها من الكلام حتى ألقمته ثديها على مشهد من الحاضرين ، فسألتها عما إذا كانت هى المتهمة المقصودة فأجابت : أن نعم . فواجهتها بتهمتها ، فاعترفت بها ، وقالت إن زوجها قد تعطل عن العمل أياماً ، وطالبته هى بما تنفقه فى شئون أطفالها ، فاعتذر بضيق يده ، فهمّت بجيو به تفتشها عنوة ، لأنها لم تصدق أنه لم يكن يحمل نقوداً ؛ فنازعها فى ذلك ، ورأى أن عملها هذا لا يليق ، وأن الأطفال الذين تطلب النقود من أجلهم هم أطفاله أيضاً ، وأنه ما كان ليمنع عنهم الزاد وهو يحمل فى جيو به ثمن طعامهم . غير أنها لم تحفل بكلامه ، وطغى يأسها على منطقه . فألحت عليه وتشبثت بثيابه ، فحاول إقصاءها عنه تمسكا منه برأيه و ذياداً عن كرامته ؛ فأهوت على يده وعضته فيها عضة أليمة أصابته بسببها إصابة بالغة . فهاج الرجل من الألم ، وقصد إلى دار البوليس فأبلغها ماحدث . وهناك تحرر المحضر موضوع هذه المحاكمة .

فدعوت الرجل وسألته عن شهادته ؛ فأيد أقوال زوجته

وقال إن هذا هو عين ما حدث ؛ ولكنه صفح عن زوجته . وزاد على ذلك أنه يشعر الآن بأنه كان متسرعا حين بادر إلى تبليغ جهة البوليس ، وأنه لم يفعل ذلك إلا تحت تأثير ألمه من إصبعه التى عضته فيها ، ومدفوعاً بعامل حنقه عليها ، وقد اجترأت على مخالفته وتحديه والتعدى عليه .

ولم يمهلنى الرجل بعد هذه الخطبة كى أحكم فى القضية على أساس ثبوت التهمة على المتهمة ، وعلى أساس الصلح الذى تم بين الطرفين ، ولكنه مضى فى حديثه قائلا :

إن تلك المتهمة زوجته ، و إن الطفل الذى تحمله هو ولده ، و إن هناك آخرين فى المنزل ينتظرون عودتهم ، و إن زوجته هذه لا مال لها ، و إنه مهما تكن خفة الحكم الذى تنوى المحكمة إصداره ، فإنه سيصيبه هو دون سواه ؛ إذ لو صدر عليها حكم بالحبس ، فإن ضرر ذلك يصيب الرضيع والصغار الذين فى المنزل قبل أن يمسها . و إن صدر الحكم بالغرامة ، فإنه هو الذى سيؤديها من ماله الخاص . ويكون تلخيص الموقف فى هذه الحالة أنه أصيب فى عراك وقع بينه و بين زوجته ، وأن المحكمة تحكم عليه بأن يدفع هو ثمن هذه الإصابة .

وعلى ضوء هذا البيان البسيط المقنع قامت أمامى هذه

المشكلة : وهى أن هذه متهمة تقدمت للمحكمة تعترف بجريمتها اعترافاً صريحاً ، فالقانون يطالب رجاله بأن يطبقوه ؛ ولكن العدالة كل العدالة كانت فى تفادى تطبيقه ، والعمل على إفلاتها من العقاب .

* * *

ولم يكن قد صدر فى وقت نظر هذه القضية ذلك النص الجديد الذى فطن إلى ضرورته المشرع المصرى أخيراً ، والذى أباح للقاضى أن يوقف تنفيذ الحكم بالغرامة . وكانت هذه الإباحة فيما مضى مقصورة على الأحكام الصادرة بالحبس وحدها . أما أحكام الغرامة فكانت تنفذ حتما ؛ فمن صدر الحكم عليه بها وأداها أخلى سبيله ، ومن لم يستطع حُبس فيها بمعدّل يوم عن كل عشرة قروش .

* * *

ولم أر أن ما وقع من الزوجة المتهمة يستوجب أن يقضى عليها من أجله بالحبس ، ولو مع إيقاف تنفيذه ، فكان لا بد من الحكم بالغرامة ؛ ولكن هذه الغرامة مهما قلّت ستصيب الزوجين فى الصميم ، وهما اللذان كانا يتشاجران من أجل قروش ، بل لعله من أجل قرش واحد كان يكفل شراء الخبز للأطفال الجياع .

ولم يبق أمامى إلا ذلك « الحل الأخير » كما يقولون ؛ وهو أن أقوم بأداء « ضريبة مهنتى » . فتضرب الزوجة زوجها أو تعضه — ثم يصفح الزوج عن زوجته — وأدفع أنا الغرامة التى يتطلبها القانون ! !

والحمد لله مرة ثانية على أنى استطعت أن أؤدى هذه الضريبة .

﴿ مشكلة قانونية ﴾

زار صاحب المعالى وزير الدفاع فى أوائل سنة ١٩٤٠ كلية أركان الحرب الملكية ، ثم ألقى على طلبتها كلمة طيبة استهلها بقوله :

« إن من نافلة القول أن أقول إن ضباط كلية أركان الحرب سيكون عليهم عماد الجيش ، بل عماد البلاد كلها ، و بقدر الإحسان فى أعمالكم تقدر نتائجها ، وهى نتائج خطيرة .

« أرجو أن تقدروا أن خريجى التعليم العالى العام فى كليات الجامعة يتبوأون مراكز رفيعة تؤهلهم لها علومهم العالية ، فمنهم الطبيب ، والقاضى ، والمهندس .

« وفى أعلى محكمة فى البلاد قد يخطئ قضاتها ، وقد يحكمون على برىء بالاعدام . . .

« والطبيب قد يخطئ أيضاً فى تشخيص المرض ، فيموت المريض . . .

« وقد ينتاب هـذا الخطأ عمل المهندس ؛ فينهدم البناء

الذى يقيمه ، وقد تهدم القنطرة — وهكذا فالخطأ فى كل هذه الحالات محدود مهما كان جسيماً . . .

« أما ضابط أركان الحرب إذا أخطأ فالنتيجة أكثر جسامة وخطراً . . . إن أثر هذا الخطأ هو الهزيمة — هو ضياع استقلال البلاد ! » .

* * *

وهذا من الوزير قول جميل له مغزاه المنشود فى نفوس سامعيه من طلبة تلك الكلية . . . ولكن الإنسان لا يملك إلا أن يقف إزاء هذا الكلام متسائلاً :

هل حقيقة يتفق أن يضل القضاة مثل هذا الضلال ، فيحكموا على برىء بالإعدام ؛ ! — أى أنهم يتناولون أمر رجل لا دخل له فى الجريمة التى يحاكم من أجلها ، ولا يد له فى ارتكابها . ثم هم مع ذلك يقضون بإعدامه ، فيذهب دمه ضحية باردة لهذا الخطأ ؟ ! إن القلب ليرتجف لمرور هذا الخاطر به !

* * *

ولكن نظرة إلى القانون المصرى تُرى أن المشرع نفسه قد اعترف باحتمال حصول مثل هذا الأمر ، فقد جاء فى بعض نصوصه أنه : « يجوز طلب إلغاء الحكم إذا حكم على متهم بجناية

قتل ، ثم وُجد المدَّعى قتله حياً » .

فالمشرِّع يفترض هنا احتمال وقوع ما أشار إليه معالى الخطيب . . .

والواقع أن هذا الفرض يُعالج فى كافة كتب القانون التى تتصدى لشرح الإجراءات الجنائية . وهو يعالج على أساس أن القاضى إنما يحكم فيما لم يسمع ولم ير ، وما ليس له به علم ؛ إنه ليقضى على وجه أدق فيما ينبغى أن لا يكون له به علم ؛ إذ من المبادئ الأولية التى يتعين على القاضى أن يأخذ بها نفسه أن لا يقضى بعلمه ، وأنه فى مثل هذه الظروف ينبغى عليه أن يرتد عن نظر الدعوى حتى لا يقبل عليها وهو متأثر بمعلوماته الخاصة ، فيكون شاهداً وحكماً فى آن واحد ؛ وما دام هذا شأن القاضى ، فما حيلته إزاء ما يجمع عليه الشهود من أن حادثاً بذاته قد وقع فى زمان محدد ومكان معين . . .

لقد ورد فى القواعد الشرعية قولهم : « شاهداك قاتلاك » وليس أصدق من هذا القول للدلالة على أن القضاء قد يكون فى بعض الأحايين ضحية للشهادة المزورة التى يزيفها أصحابها إخفاء للحقيقة أو للإيقاع بخصم برىء .

ومثل هذا الاحتمال يثير مشكلة قانونية غاية فى الطرافة

بسبب ما تشتمل عليه من المتناقضات .

وها نحن نعرض لهذه المشكلة ، فنبسطها للقارئ كما يفترضها رجال القانون ، وكما يعرضون لها فى كتبهم بالمناقشة والتماس وسائل العلاج . . .

رجل[1] اتهم بجريمة قتل ، واجتمعت ضده قرائن قوية تستوجب التصديق ، كأن يكون بعض الناس شاهدوا المتهم مع رجل آخر بينهما عداوة مشهودة ، ثم اختفى ذلك الرجل عقب هذا اللقاء ، فاتهموه بقتله وإخفاء جثته ، ووجد من الأسباب والشواهد ما يثبت عليه الجريمة ، فأدانته المحكمة ، وقضت عليه بالأشغال الشاقة لمدة عشرين سنة .

وقضى الرجل فى السجن هذه المدة ، وخرج مهدماً ناقماً على العدالة البشرية ، لأنه فى الواقع كان بريئاً وأخذ بجريمة لم يرتكبها . واتفق بعد إطلاق سراحه بأيام أن قابل نفس الرجل الذى اتهم هو بقتله ، فأخذته سورة الغضب ، وانقض عليه فى الطريق العام ، وعلى مرأى من الناس وقتله فقبض عليه .

فهل يعاقب مرة أخرى لقتله نفس الرجل الذى عوقب

---

(١) عن كتاب « المحاكمة وطرق الطعن فى الأحكام الجنائية » للأستاذ محمود عاصم المحامى .

بسببه خطأ قبل عشرين سنة ؟ وهل لم تكن المدة التى قضاها كافية للتكفير عن جريمته ؟

ونحن قبل أن نجيب على هذه الأسئلة يجب أن نضع تحت نظرنا القاعدتين الآتيتين :

أولا — من القواعد القانونية المقررة أنه لا يجوز محاكمة شخص مرتين عن جريمة واحدة .

ثانياً — يجب أن لا تقصر يد العدالة عن شخص ثبت أنه ارتكب جريمة قتل مهما كانت البواعث .

فنحن إن قلنا بوجوب محاكمة الرجل على جريمته الفعلية الجديدة اصطدمنا فوراً بالقاعدة الأولى . ووجدنا من يقول لنا : « ها هو رجل اتهم بقتل فلان . وحكم عليه لقتله فلاناً . وسجن عشرين عاماً لأنه قتل فلاناً هـذا ، والآن يقدم إليكم لتحاكموه مرة أخرى لأجل فلان بعينه » .

ومن أجل ذلك يكون الرأى الظاهر أن لا يُحاكم هذا المتهم من جديد ، ولـكنَّا إن قلنا بأنه لا تجوز محاكمته مرة أخرى نصطدم بالقاعدة الثانية ؛ إذ نكون قد أهدرنا دم القتيل بغير حق . وتكون قد بقيت بين أيدينا قضية رجل ثبت فعلاً أنه ارتكب جريمة قتل ثم لم يحاكم عليها .

فهذه هى المشكلة التى يتندر بها رجال القانون .

وأنت ترى أنها مشكلة طريفة حقاً . بل إنها لكما يقول فيها أحد القضاة الانجليز — مشكلة تصلح أساساً لرواية طريفة . فإن الظروف التى يمكن أن تدين متهماً بريئاً لا توجد إلا فى القصص والروايات الخيالية — ورجال البوليس والقضاة لا يباشرون تحقيقاً ما لم يجدوا جثة أو جزءاً من جثة . ومع ذلك فإن الفرض العلمى المجرد قد خلق هذه الحالة . فلم يبق بدٌّ من التفكير فى علاجها .

وهى بعدُ مشكلة هينة سهلة على الرغم من تعقيد ظاهرها وتنافر القواعد التى يقوم عليها علاجها . وذلك أنه ما دام قد ثبت أن الحكم الأول صدر خطأ ، فلا بد للنيابة من أن تطلب « إعادة النظر فيه » — ومادام قد ثبت أن « المجنى عليه » لم يُقتل فى الحادث الأول . فلا بد للمحكمة من أن تقبل إعادة النظر فى حكمها الأول وتقضى بإلغائه و ببراءة المتهم من تلك التهمة . . .

* * *

ولكن ما جدوى ذلك على المتهم بعد أن قضى مدة عقوبته الأولى وسجن عشرين سنة كاملة ، ثم ها هو سيحاكم عليها من جديد ؟

هذا هو فى الواقع جوهر المشكلة .

وذلك لأن المحكمة التى ستنظر الدعوى الجديدة ستجد نفسها تجاه جريمة قائمة ، ومتهم معترف ، وتهمته ثابتة . فستحكم بالعقوبة من جديد . ولن يكون فى حكمها هذا تنافر مع القاعدة الأولى التى سبق تقريرها — وهو عدم جواز محاكمة متهم مرتين من أجل جريمة واحدة — لأن المتهم قد صدر الحكم الآن ببراءته فعلا من التهمة الأولى ، وسقطت محاكمته عنها . واعتبرت كأنها لم تكن . ولم يبق من آثارها إلا تلك المدة التى قضاها فى السجن .

* * *

فلنفرض الآن أسوأ الفروض وهو أن تقضى المحكمة عليه مرة أخرى بمثل العقوبة الأولى . فما الحكم فى هذه العقوبة الجديدة ؟ وهل تنفذ فيه مع أنه قضى مثلها بسبب نفس القتيل ؟ ! أن العدالة لتنتحر انتحاراً أدبياً إذا ما نفذ هذا الحكم الجديد ؟ وقد اختلف الباحثون فى علاج هذا الموقف ، ولكن الرأى الراجح هو أن تستصدر النيابة عفواً عن المتهم لتمحو به أثر الجريمة ، اكتفاء منها بالتنفيذ الأول ، وتقديراً للبواعث التى ارتكب المتهم جريمته وهو متأثر بها . . .

فهذه هى المشكلة ، وهذا هو علاجها . . .

ولكنى طالعت أخيراً فى بعض الكتب القانونية تعليقاً على هذا العلاج قال فيه المؤلف :

« وعلى هذه الصورة يخرج المتهم لا عليه ولا له ، ويكون قد استراح ضمير العدالة والقانون ؟ »

فاستوقفتنى هذه العبارة الأخيرة . لأن هذا الحل مهما قيل فى براعته من الناحية النظرية لا يستطيع أن يجعلنا ننسى أن الخطأ الذى وقع فيه القضاء قد جنى فى الواقع على ضحيتين اثنتين لا ضحية واحدة : وأولى هاتين الضحيتين هى ذلك المتهم الذى سجن فى أول الأمر بغير جريرة ارتكبها ، فضاعت عليه زهرة عمره ، وهذا خسارة لا يمكن تعويضه عنها إلا أن يوهب عمراً جديداً وهيهات هيهات ! . .

وثانيتها هى القتيل الذى لم يصنع شيئاً يستحق من أجله أن يقتل ، ولكنه قتل فعلاً ، وانتهت حياته ، وليس يهم بعد ذلك أن يكون القاتل قد لقى جزاءه عن هذا القتل أو لم يلْقه ، وأن كان رجال القانون ، وجدوا حلاً لمشكلتهم فى أمره أو لم يجدوا .

فأين تقع فى وسط كل هذه الفوادح تلك الراحة التى ينشدها ضمير العدالة أو ضمير القانون ؟ !

سر المهنة

لى طفل صغير لم يتم الثالثة من عمره ، لا يرانى أعمل عملا إلا حاول أن يقلدنى فيه ، فإذا أنا جلست فأردت أن أريح إحدى رجلىّ فوضعتها على الأخرى ، أسرع هو إلى أقرب مقعد فجلس عليه، ثم جعل يرفع إحدى رجليه القصيرتين ليثبتها فوق الأخرى، ولا تزال هى تنزلق ، ولا يزال هو يحاول حتى تستقر رجله أخيراً فوق أختها ؛ وعند ذلك ينظر إلىّ مفاخراً كأنما يريد أن يقول :

— ليس أحد منا خيراً من أحد .

و إذا أنا أشعلت لفافة لأدخنها أسرع هو إلى أقرب قطعة من الورق فى متناول يده فلفها ، ثم جلس تجاهى ووضعها بين إصبعيه الصغيرتين ، وظل يرتفع بها إلى فمه كلما جذبت نفساً من لفافتى ، ثم يضعها كلما وضعتها ، حتى تنتهى لفافتى فألقيها ، وعند ذلك يعمد هو إلى لفافته أيضاً فيضعها جنباً إلى جنب بجوار لفافتى كأنما يأبى حتى على لفافته أن لا تقلد لفافتى ! ...

و إذا أنا أويت إلى فراشى ظل يتشبث بى ، وأبى أن يذهب إلى فراشه إلا بعد أن آخذه إلى جانبى ، ولو لبضع دقائق ، فأدافعه وألهيه بكل ما أستطيع من قوة ، حتى لا تتأكد معه

هذه العادة فيرهقنى بها فى وقت قد لا يجوز لى فيه أن أنزل على حكمه . ولـكنه يظل على إصراره ، يتمسح طوراً و يصيح طوراً آخر ، حتى أتفق معه على أن تكون هذة آخر مره ، فما أسرع ما يأخذ من هذا الاتفاق بنصوصه المعجلة ، فينفذها فوراً ، غير مكترث بتحفظاتى وشروطى المؤجلة — وما له هو والمستقبل ما دام له من الحاضر ما يرضيه و يحقق مراميه ؟ — فيتعلق بحرف سريرى و يتشبث به بيديه ورجليه ، فأرفعه إلى جانبى ، ولا يكاد يستقر فيه حتى يستلقى إلى جانبى و يحتضننى ، و يظل يدفع بقدميه فى بطنى وخاصرتى ، و يدس برأسه تحت إبطى ، و يمسك بأطراف أنامله شحمة أذنى ، إلى أن يشعر بالدفء والحرارة ، ثم ينقلب فينظر إلىَّ ، فإذا رآنى أريح إحدى يدى فوق صدرى مثلا جعل يده فى مكانها من صدره ، وكثيراً ما يخطئ فيضع يسراه حيث أضع يمناى ، ولـكنه لا يلبث أن يدرك أن هناك فرقا بينى و بينه فلا يزال يجرب كلتا يديه فى هذا الوضع ، و يقارن بين حاله وحالى حتى يطمئن إلى تمام المحاكاة ، وعند ذلك تلمع عيناه لمعة الرضا ، وهو ينظر بهما إلىَّ ليرينى مرة أخرى أن « ليس أحد منا خيراً من أحد » ! . . .

* * *

حدث يوماً أن رأى طفلى هذا خيطا من (الدبارة) فى يدى كنت ألفه على أصابعى لأحفظه ، لعله ينفعنا حين نحتاج إلى مثله ؛ فراقته هذه الحركة ، وطلب أن يأخذ الخيط لنفسه ، وأدركت ما سيكون من أمره إذا وقع فى يديه ، فحاولت أن أصرفه عنه ، ولكن نظره لم ينصرف عنه قط ، فأسلمته آخر الأمر إليه ، كما أسلمت أمرى معه إلى الله . فما إن وقع الخيط فى يده حتى شرع يطويه بين أصابعه كما كنت أصنع ، ولكنه لم يحسن طيه ، فجعل بعض الخيط يلتوى على بعض ، ويدخل بعض طرفيه فى بعض ، حتى استحال إلى عقدة كبيرة لا يعرف إلا الله أين أولها وأين آخرها . فظل صامتا يتأملها حيناً ويقلبها حيناً ، حتى إذا أدرك حقيقة ما انتهت إليه ألقاها على الأرض حنقا ، وجعل يصيح بى أن أفكها وأعيدها إليه خيطا طويلا كما كانت ! ووجمت أنا لهذا الخاطر ، وحاولت عبثا أن أفهمه أن تلك أمنية بعيدة المنال ، وأن للبشر طاقات محدودة لا يستطيعون أن يتجاوزوها ؛ ولكن لم يكن لشىء من ذلك أن يجدى معه ، وهو الذى يعتقد اعتقاداً راسخا ، ويؤمن إيمانا صادقا بأنى أنا « بابا » الذى هو على كل شىء قدير !

ألست أنا وحدى الذى يعرف كيف يرضيه حين يغضبه أهل المنزل جميعا ؟

ألست أنا الذى أفهم عنه ما يريد حين تنبهم إرادته على كل من يحيط به ؟

ألست أنا الذى يجد عندى دائما حلا لكافة مشكلاته ؟

فعدت تحت ضغط الأمر الواقع إلى تلك العقدة المعقدة تعقيداً ، وأخذت أعالجها من جديد ، فيسر لى الله تفكيك بعض أوصالها ، فاصطنعت الفرح والابتهاج ، وأعدتها إليه على أنى حللتها ؛ ولكنه رفض أن ينخدع بهذه المظاهر المصطنعة ، وأبى أن « يرى حسنا ما ليس بالحسن » ، وأصَر على أن يستلم الخيط بحالته الأولى التى استلمه بها أول مرة . فعدت أجمع صبرى وأعبئ أناتى لأواجه هذه العقدة من جديد ، وما زلت بها ، وما زال هو يتابع أصابعى بعينيه ، ويدور برأسه مع العقدة حيث تدور أناملى ، حتى فتح الله علىّ بحلها ؛ فرددتها إليه وأنا أوصيه وأتوسل إليه أن لا يعود إلى مثل ما فعل ، حتى لا يكون سببا فى إضاعة كل هذا الوقت منى فيما لا يجدى ولا يفيد .

ولكن منذ ذلك الصباح الكريم وهو لا تحلوله لعبة قدر ما يحلوله طلب قطعة من الخيط ليمسخها عقدة ثم يقدمها إلىّ

لأبعثها خيطاً من جديد . وليتلهى هو بمنظرى ومنظر العقدة بين أصابعى ، وليراقب على أسارير وجهى أثر هذا الصراع ، ولينعم بمشهد الجبين الذى يتصبب عرقاً فى أشد شهور الشتاء برداً وزمهريراً ! . . .

* * *

والآن ، لست أدرى كيف أمكن لهذا العبث أن يكون (رأسمالى) فى عملى الذى أباشره عند الفصل فى قضايا المتقاضين .

لقد نظرت يوماً فوجدت أن هؤلاء الناس لا يكلفوننى فى المحكمة أكثر مما يكلفنى طفلى الصغير فى بيتى . ولقد نظرت فرأيت أن هناك فى عمل بعض الناس ما يشبه عمل هذا الطفل . وأن المجتمع رأى أنه لا بد لعمل هؤلاء الناس من رجل يتخذ حل العقد مهنة له . فاصطنعوا القضاء ، وأقاموا القاضى فى مكانه بينهم ، ليتقدموا إليه بما ينتهى إليه عبث بعضهم بمصالح بعض .

فهذا مستأجر دخل ملك المؤجر بغير عقد إيجار . ثم ظل يدفع له الأجرة بغير إيصال ؛ ثم بدا له أن يدخل بعض الإصلاحات على محل سكنه ، فأنشأها بغير إذن من المالك ، ثم وقعت الواقعة بينهما — كما ينبغى أن تقع دائما بين كل متعاملين على هذا الأساس — وحل النزاع بينهما محل الوفاق ، فتخاصما ،

وطالب المالك بأجرته المتأخرة ، وزعم المستأجر أنه سددها له كاملة وتقدم بدوره يطالب المالك بقيمة الإصلاحات التى أنشأها ، وأنكر المالك عليه حقه فى إحداثها بغير علمه . وأمره بإزالتها . واضطرب الحبل بينهما ، وتعقد ، ثم ازداد تعقيداً . ولم يعد لهما من مفزع إلا أن يلجآ إلى القاضى — دون أن يكون تحت يد أيهما ورقة واحدة يقيم بها حجته على خصمه — فيرميا بين يديه بعقدتهما ليناما ملء جفونهما ، ريثما يستنفد القاضى فى حلها بعض أعصابه ، وريثما يساقط فوق أوراقها بعض قطرات من عرق الشتاء المعهود ! . . .

وهذا رجل يملك قطعة أرض ، فيبدو له أن يبادل جاره على بعضها . ويضع كل واحد يده على القطعة الجديدة التى بادل عليها . ولكن يبقى « التكليف » كما كان . فيظل كل طرف يدفع « الأموال الأميرية » المستحقة عن الأرض التى أصبحت تحت يد جاره . ثم قد يموت واحد منهما ، أو يموت الاثنان ويتقدم بعض الورثة فيبيع شيئاً من أرض مورثه — قبل أن يتقاسم هو وباقى الورثة — ويضع المشترى الجديد يده على ما اشتراه . فتقوم أمامه مشكلة المال يدفعه عن أرض جاره . ويشرع يطالب به هذا الجار ، ولكن ينازعه باقى الورثة فيما اشتراه ، لأنه اشترى

« محدداً » ما لم يكن يملكه الشريك البائع إلا «على الشيوع» وهنا ينكر عليه جاره حقه فى استرداد المال الذى دفعه عنه . وتشتبك المصالح بين ورثة الفريق الأول وورثة الفريق الثانى ، ويزيدها اشتباكا وتعقيداً دخول عنصر غريب فيها ، مثل هذا المشترى الذى ترتبت له حقوق وترتبت عليه حقوق ؛ ويضيق الطرفان بما نشأ بينهما من خلط واضطراب ؛ ويتفقان لحظة واحدة على العمل المشترك الوحيد الذى يمكن أن يربط بينهما ، وهو أن يتعاونا على حمل عقدتهما ليلقيا بها بين يدى القاضى ..،

* * *

ولن يستطيع المحصى أن يعد ما يمكن أن يتقدم به الناس من العقد إلى ساحة القضاء ؛ وما دام البحر سيظل زاخراً بسمكه الصغير والكبير ، فسيظل القاضى يجد الوقود الذى يفنى عليه جهوده ، ويبخر فوق لهيبه أيامه ولياليه . ولو أنصف الناس استراح القاضى . . . ولكن لله فى خلقه شئون !

* * *

فياليت شعرى كيف يصنع القضاة الذين لم يوفقهم الله لخلوق صعب المراس مثل طفلى ، يتلقون على يديه (سر مهنتهم) ويتزودون من بحر عبثه بذخيرة من الصبر والأناة لا أمل بغيرها

فى الوصول إلى حل لما يعرض عليهم من المشكلات ؟

لقد سمعت عن أحد شيوخ القضاة أنه قال :

— إن الفرق بين القاضى العادل ، والقاضى الظالم ساعة أو بعض ساعة !

فقيل له : وكيف يكون ذلك ؟

قال : « إن هذا الوقت هو الذى يحتاج إليه القاضى ليطلع على كل ما فى « ملف الدعوى » من الأوراق ، ويستمع إلى كل ما عند طرفى الخصومة من حجج ، فلا يصدر حكمه إلا بعد أن يكون قد تغلغل فى أعماق النزاع ، ووقف على خباياه وخوافيه وأصبح فى مقدوره أن يضع كل خصم فى الوضع الذى ينبغى أن يكون فيه » .

﴿ القاضى المصرى بين عهدين ﴾

من الأمثال السائرة قولهم : « إن فى برلين قضاة ! » وأول ما قيلت هذه الكلمة ، قيلت فى عهد فردريك الأكبر ملك بروسيا وأحد مشاهير جنود العالم فى التاريخ كله ؛ بل لقد وجهت هذه الكلمة إلى فردريك نفسه — أو على الأصح ليسمعها فردريك . . .

أما الذى قالها فهو صعلوك ألمانى ، كان يمتلك طاحونة تجاور قصر پوتسدام مقر ذلك العاهل العظيم ، فأراد رجال الملك أن يستولوا على أرض الطاحونة ليضموها إلى ساحة القصر ، فأبى الرجل واستعصم بالقانون . ولما هددوه باغتصابها منه عنوة صاح فيهم قائلاً :

— إن فى برلين قضاة !

فاستخذوا ، ولم يجرؤ أحد بعد ذلك على مساسها ، و بقيت الطاحونة قائمة إلى يومنا هذا يزورها الزائرون . . .

ويذكرون العدل الألمانى الذى كان فى وقت ما تضرب به الأمثال .

* * *

ونحن هنا فى مصر اعتدنا فى المناسبات المختلفة أن نسمع من يقول مفاخراً : « إن فى مصر قضاة ! » . ويرى القارئ بعد الديباجة التى صدرنا بها هذه الكلمة أن عبارتنا مستمدة من ذلك الأصل الألمانى . . .

* * *

وللقضاة المصريين الذين استحقوا اليوم كل هذا التقدير تاريخ عجيب يجب أن لا يظل مستوراً كما هى الحال الآن . فإن المحاكم الوطنية لم تنشأ فى مصر إلا منذ حوالى ٥٠ سنة . والذين يعلمون كيف كانت تجرى المحاكمات قبل ذلك قليل ؛ وأقل من هذا القليل من يعرفون قضاة ذلك العهد كيف كانوا ينتخبون وعلى أى أساس كانوا يصدرون أحكامهم !

وذلك لأن القضاء لم يكن مركزاً فى سلطة خاصة كما هو الحال فى هذه الأيام ، ولم يكن يتولاه رجال معدودون ؛ ولكنه كان شائعاً يملكه كل من يتولى أى عمل رئيسى ؛ بل لقد كان يتولاه أيضاً من يتصل بواحد من هؤلاء الرؤساء . . . . . ومن أعلام رجال القانون الذين أرّخوا ذلك العهد المرحوم فتحى باشا زغلول . ومن أعجب ما رواه فى بعض كتبه قوله عن نظام القضاء فى عهد سعيد باشا : إن المصرى لم يكن يعرف من هو قاضيه .

فإن الأمير كان يقضى ، « ورؤساء الدواوين تقضى ، والسناجق تقضى ، والأغوات تقضى ، والمحتسب يقضى ، وكل موظف يقضى ، حتى القواص كان يقضى ؛ أقول القواص ، ولا يستغرب القارئ قولى هذا ؛ فإنى عرفت أيام كنت تلميذاً بمكتب مدينة رشيد الأهلى سنة ١٢٩٤ هـ محافظاً كان له من الصولة والسلطان ما لم ينله كثير من أمثاله ، فكان يجمع بين وظائف : (محافظ رشيد) و (ياور خديوى) و (لوا الساحل) و (مدير البحيرة) . وكان أمّيًّا لا يعرف القراءة ولا الكتابة . وكان له رئيس حجاب اسمه شاكر أغا — إذا مشى فى الأسواق ارتجت جوانبها ، وإذا أنعم بالسلام على أحد اشرأبت نحوه الأعناق . أذكر أنى سلمت يوماً عليه بإشارة أحد وجهاء البلد ، فكنت أعد نفسى بذلك من السعداء . فإذا تخاصم اثنان أمام (سعادة المحافظ) قال للمدعى عليه :

« راجل ! انت فيه ألف قرش من شان ده ؟» .

« وقال للمدعى :

« هو مفيش ألف قرش من شان انت ؟ » .

« فيجيب المدعى :

« لا وحياة رأس الباشا » .

« فيغضب الباشا ، ويضيق صدره ويقول :

« جال شاكر أغا ، أنت شوف إيه دول خباصين ! »

« فيخرج شاكر شاكراً ، ويحبس من يشاء ، ويعفو عمن يشاء . وكان أغنى من سيده ، وأوسع يداً ، وأبهج ملبساً ، وأمسح داراً ، وأكثر رماداً » .

* * *

ولعل أغرب من هذا الذى كان يفعله المحافظ أو المدير فى قضايا الأفراد ، ذلك الذى كانت تعمله حكومة ذلك العهد بالمحاكم نفسها . فقد كان من النظم المتبعة فيها أن المصالح ذات الإيراد تباع إلى الملتزمين لاستغلالها لأنفسهم نظير الجعل الذى يدفعونه للحكومة .

ولا بأس هنا من إيراد نص البند السادس من « الترتيبات الأساسية » لقانون (السياسة نامة) الذى ينظم هـذه العملية . فإن نفس الصيغة التى صُب فيها هذا النص تدعو إلى التفكهة وتثير أعظم العجب ! . . .

قال المشرع — حفظه الله — :

« الأقلام والمصالح الأميرية التى بحسب الاقتضاء يباعوا (كذا !) إلى الملتزمين فينبغى قبل نهاية مدة الملتزم الأول بشهرين

يصير الشروع فى بيع المصلحة ! » . . .

وعلى هذا الأساس كانت مصالح الحكومة تعرض للبيع . بل لقد كانت المحاكم الشرعية نفسها تباع بالالتزام ، فيتصرف الملتزمون فيها ، وفى الرعية على حسب ما يشاءون ! ! .

* * *

وكان المديرون هم أصحاب اليد العليا ، وذوى الكلمة النافذة فى جميع الشئون ؛ فسيطروا على مجالس الدعاوى ، وتسلطوا على أعضائها ، وفرضوا إرادتهم عليهم ؛ وأعانهم على بلوغ هذه المنزلة ما كان عليه قضاة ذلك العهد من الجهل والضعف . ومن الصور التى تستحق التسجيل فى هذا المقام ما رواه المرحوم فتحى باشا زغلول أيضاً فى كتابه (المحاماة) إذ قال :

« ومن آثار سيطرة المديرين على المجالس ما شاهدته بنفسى يوم توجهنا إلى أسيوط لافتتاح المحاكم الأهلية (فى الصعيد) سنة ١٨٨٩ — ذلك أنه بعد إعلان الافتتاح رسمياً بقينا ننتظر مدة الثلاثين يوماً حتى نبدأ فى العمل — (كان القانون أن يبدأ العمل فى المحاكم الجديدة بعد ثلاثين يوماً من تاريخ افتتاحها) ، وكان كل منا يشتغل بما يلزم من بحث عن المنزل الخصوصى ، وإعداد المحل الرسمى واستلام ميراث المجالس الملغاة ، وهى (زكايب)

بالية ملئت نتفاً من الورق المفتت ، وصناديق مهشمة شحنت بقضايا معتقة ، وملفات تقادم عهدها فانطوت طياً جعلها تذوب إذا حاولت نشرها . وكنا كل يوم نجتمع تارة هنا وتارة هناك . حتى ذات صباح كنت فى دار المديرية جالساً بحضرة المدير مع بعض الرصفاء ، وإذا به أمر (القواص) فأحضر له أحد قضاة مجلس الاستئناف الملغى ، وهو ممن نقلوا إلى محكمة أسيوط الجديدة . وكنا جالسين على مصطبة فسيحة يحول بينها وبين الطريق سور من خشب على ارتفاع مترين تقريباً ، فلما مر ذلك القاضى فى الطريق أمام السور استوقفه المدير وقال له :

— يا فلان ! اذهب إلى إخوانك وقل لهم المدير يأمر باجتماعنا لنحكم فيما لدينا من القضايا ، وعليكم بالهمة قبل أن يبتدئ (الجماعة الجداد دول فى شغلهم) .

« فقيل الأمر ممتثلاً ، وراح بعد أن أدى السلام بيد كادت تحف الثرى .

« ثم التفت إلينا المدير معجباً فخوراً ، ونظرت جبينه فإذا هو يزداد انفراجاً ، ولسان حاله يقول لنا :

— انظروا كيف أعامل القضاة وهم إخوانكم . ولاحظوا كيف يطاع أمرى ، وتتلقى إشارتى ، وخذوا ما رأيتم مثلاً

تستعدون به لتنفيذ رغائبي وتسارعون لإجابة مطالبي ! » .

* * *

فهذا هو ماضى القضاة فى مصر ، أو هو بعض ماضيهم . لأن الحال لم تتحسن فجأة بعد إدخال نظام القضاء الوطنى فى البلاد . بل بقيت المحاكم الجديدة زماناً لا يتولى القضاء فيها رجال لهم من ثقافتهم القانونية أو العلمية ما يكفل العدل ويصون الحقوق . وذلك لأنه لم تكن توجد فى ذلك العهد مثل هذه الثقافة فى مصر . وكان التعليم فيها ما يزال يتعثر فى خطواته البدائية الأولى . وكان من يستطيع القراءة والكتابة يعتبر على جانب وفير من العلم ، نظراً لطغيان الأمية على سواد الأمة . حتى لقد اضطرت الحكومة فى بدء إنشاء هذه المحاكم إلى أن تلجأ فى شغل مناصب القضاء إلى أناس لم تكن لهم أية دراية بأى فرع من فروع القانون ؛ وكان الوزراء يرشحون لمناصب الاستشارة فى المحاكم المختلطة نفسها من لا يصلح اليوم ولا للجلوس كمتفرج فى قاعة الجلسة بأية محكمة صغيرة !

ويروى أن أحد الوزراء اختار (محسوباً) له لا يفرق بين الثرى والثريا ، وعيّنه مستشاراً فى محكمة الاستئناف المختلطة دفعة واحدة . وكان هذا التعيين مفاجأة جريئة حتى عند نفس هذا

(المحسوب) ؛ فحاول أن يعتذر من قبول هذا المنصب بجهله ، وأنه لا يعرف شيئاً فى القانون . واحتج كيف يجلس إلى جانب قضاة من الإفرنج الذين تفقهوا فى القوانين ، وكسبوا خبرة طويلة فى القضاء . ولكن لم تجد على الرجل معاذيره ولا احتجاجاته ، وأكره إكراهاً على قبول المنصب الذى اختاروه له !

* * *

إزاء هذه الحالة لم يكن بد من حدوث بعض الحوادث التى يأسف لها المؤرخ القضائى المصرى . والتى يشعر لها فى نفسه بوخزة ألم لا يلطف من حدته إلا هذه المنزلة الرفيعة التى يتسنمها القضاة المصريون اليوم ، والتى يعترف لهم بها الأجانب أنفسهم قبل المصريين .

فقد أدى جهل القضاة المصريين ، وعدم أهليتهم لوظائفهم فى ذلك العهد ، إلى غلو بعض القضاة الأجانب فى التعبير عن احتقارهم لهم وزرايتهم عليهم . حتى لقد كانوا يتجاهلونهم فى مداولاتهم . بل ويصدون بالقول الجارح أحياناً من تزين له نفسه أن يتقدم لهم برأى ، منكرين عليه أن يتحدث فيما ليس له به علم . ومن القول المعاد الآن ما حدث للمغفور له سعد باشا زغلول مع رئيس (الدائرة) التى كان يعمل فيها بعد أن وقع عليه الاختيار

ليكون قاضياً فى محكمة الاستئناف . فلقد بدأ سعد حياته القضائية كما بدأها غيره فى ذلك العهد ، دون أن يسبق له التخصص فى دراسة القانون ، ودون أن يحصل على إجازة فى علومه . ولكن سعداً كان فى كل أدوار حياته — كما شهده الذين لم يدركوه إلا فى أيامه الأخيرة — مثال الرجل المعتد بنفسه ، والذى لا يقبل لها المنزلة الثانية فى أى وسط حل فيه . وكان رئيس الدائرة التى يجلس فيها سعد رجلا بريطانياً مشهوراً بالصراحة والخشونة أحياناً فى بعض ملاحظاته . فتناولت « هيئة الجلسة » بالبحث مسألة فقهية دقيقة . وبدا لسعد فيها رأى ، فانبرى يعرضه على زملائه . وكأنما فوجئ الرئيس بدفعة سعد . فلاحظ عليه بصراحته المعهودة ما جعل سعداً يحس بأن كلامه ينطوى على التعريض به لعدم حصوله على إجازة فى العلوم القانونية . . . . .

ولو قد وقع هذا الحادث لغير سعد ، لما أعقب إلا الإغضاء على الإساءة ، ومقابلة مثل هذا الغمز بالحلم الذى هو عند عامتنا لا يزال سيد الأخلاق ! ثم لا يكون بعد ذلك شىء . . . . .

ولكن سعداً كانت له طريقته الخاصة فى الرد ، وأسلوبه الذى امتاز به فى المحاجة ؛ وكان جوابه فى هذه المرة على ملاحظة ذلك الرئيس ثلاث سنوات قضاها فى دراسة الفرنسية والعلوم

التشريعية ثم الحصول على الإجازة المنشودة بدرجة متفوقة ، ليكفل لنفسه بعدها أن لا يستطيل عليه بالشهادات من يحتكم إليها وحدها عند النظر فى أقدار الرجال . . . . .

***

ولئن كان فى هذا الذى ذكرناه مايجعل مَرَدَّ هذه الحوادث وأمثالها إلى الحالة العلمية التى كان عليها العهد الأول ، فليس ينبغى لنا أن ننسى تلك النظرة الشاملة التى اعتاد الأورو بيون أن ينظروا بها إلى الشرق عامة ، و إلى كل ما هو شرق .

ومن الحوادث المعروفة أن أحد القضاة الفرنسيين عين فى بدء إنشاء المحاكم المختلطة قاضياً فى مصر . ولكنه ما كاد يصل إلى هذه الديار . و يتسلم مقاليد عمله الجديد فيها حتى قدم استقالته ، قائلا إنه عند ما وضع الطربوش على رأسه شعر بشىء من الصغار والهوان والاشمئزاز ، جعله يفضل العودة إلى بلاده . ولعله مما يجمل ذكره هنا أن هذا القاضى الفاضل شرط لقبول استقالته أن تدفع له الحكومة المصرية تعويضاً قدره ٤٠٫٠٠٠ فرنك ، لأنه ما كان يدور بخلده عند ما ترك بلاده ليتولى القضاء فى مصر ، أن الحكومة ستلزمه أن يلبس الطربوش !

ونحن نروى هذه الحادثة دون أن نعلق عليها ، ونترك للقارئ أن ينظر إليها كيف يشاء . . .

ولكنا مهما التمسنا من المعاذير لهذا القاضى الفرنسى فيما بدر منه ، فأننا لا نعرف كيف نقول فى عمل بعض قضاة المحاكم المختلطة الذين علموا بعد ذلك بعزم الحكومة على عمل وسام لقضاة المحاكم الوطنية ، يكون على مثال وسام قضاة المحاكم المختلطة ، فاحتجوا لأنهم رأوا أنه لا يليق بالحكومة أن تشبه بهم رجالا أقل منهم مكانة وعلماً ! ؟

***

وليس ببعيد من أذهان الجمهور ذلك الصراع الذى قام حول ضرورة الاعتراف باللغة العربية كإحدى اللغات التى تلقى بها المرافعات فى المحاكم المختلطة ، وتكتب بها الأحكام . كما أنه ليس ببعيد ذلك الحادث الذى ندب فيه قاض مصرى لرياسة جلسة محكمة مصر الجزئية المختلطة ، فقام الأجانب بضجة عظيمة كان من نتائجها إلغاء الانتداب فى الحال .

ولا هو أيضاً ببعيد ذلك المسعى الذى بذله ثروت باشا وهو وزير للخارجية فى سنة ١٩٢٧ لدى الدول الأجنبية بطلب موافقتها على تولى القضاة المصريين رياسة الجلسات أسوة بزملائهم

الأجانب ، فرفضت الدول هـذا الاقتراح بغير تردد ؛ ولم تقبل أية مفاوضة فيه .

***

على أن القضاة المصريين ظلوا يشقون طريقهم فى جلد وهدوء وسط كل هذه الصدمات التى كانوا يتلقونها من بين أيديهم ومن خلفهم ، ويعملون على استكمال أسباب الأهلية التى عُيِّروا زماناً طويلا بفقدانها ؛ ويقابلون بالصفح الكريم الذى طبعوا عليه كل ما يوجه إليهم من المطاعن ، فى سبيل انصرافهم إلى غايتهم ، وتمكنهم من الوصول إلى المثل الأعلى الذى ينشدونه ، حتى استتب لهم الأمر أخيراً ؛ فاطمأنت النفوس إليهم ، وعظمت الثقة فيهم ، وتطلعت أنظار الناس إلى أحكامهم ، وتناقلت المجالس أخبار استقلالهم وعفتهم ؛ وصرنا نسمع اليوم قول القائلين: إن فى مصر قضاة . فنحسب أن هذا الكلام إنما وضع وضعاً لقضاة مصر ، وأنهم لم يسبقهم إليه سابق . . . . . حتى ولا قضاة برلين ! .

براءة

عرضت علىّ فى جلسة اليوم قضيتان تستدعى ظروفهما أشد العجب ، وقد صدر فيهما حكمان جاءا أكثر إغراقاً فى العجب من تلك الظروف ؛ فقد كانت القضية الأولى خاصة بسيدة من تلك الأمهات اللائى يترددن على مستوصف أعد لرعاية الطفل ؛ وتهمتها أنها تطاولت على إحدى طبيبات المستوصف أثناء تأدية وظيفتها بقولها لها : « أنت قليلة الأدب » . وقد اعترفت المتهمة بتهمتها ، ومع ذلك صدر الحكم فى قضيتها بالبراءة !

أما القضية الثانية فهى قضية شاب مهندس كان يركب القطار المسافر إلى إحدى ضواحى القاهرة ، فوقع بينه و بين أحد الركاب الأجانب حديث ما لبث أن تطور إلى مشادة كلامية ، ثم انتهى بأن قام المهندس من مكانه وقصد إلى حيث يجلس ذلك الراكب الأجنبى ، فصفعه صفعتين أمام باقى الركاب ؛ وتولى البوليس ضبط الحادث بعد ذلك . وقدم المهندس بتهمة تعديه على ذلك الأجنبى ؛ ولما سئل عن تهمته أمام المحكمة اعترف بها كذلك ؛ ومع ذلك فقد صدر الحكم فى قضيته هذه بالبراءة أيضاً !

* * *

ويكاد من يسمع بصدور حكمين بالبراءة فى مثل هاتين القضيتين أن لا يصدق ما يسمعه ، أو أن يشك فى صدورهما من هيئة قضائية أقل ما يفترض فيها هو سلامة التقدير . ولكن إذا وضح السبب — كما يقولون — بطل العجب . . .

* * *

فأما القضية الأولى فكان موضوعها أن الحكومة رأت أن تقوم بخدمة عامة للأمهات الفقيرات فى مدينة (. . . .) فأنشأت لهن مستوصفاً . ونشرت دعايتها له بأن كل حامل تستطيع أن تتردد على هذا المستوصف للاسترشاد بآراء الفتيات من طبيباته فيما يجب على الحوامل اتباعه طول مدة الحمل من الاحتياطات الصحية اللازمة لسلامة الجنين ، حتى إذا اقترب موعد الوضع دخلن المستوصف فوضعن فيه تحت إشراف طبيباته وتلقين فيه ما يلزم من التعليمات للمحافظة على الطفل . فإذا انتهت مهمة الوضع وانقضى على الوالدة من الزمن ما يكفى لتماثلها خرجت من المستوصف وعادت إلى بيتها ، على أن تختلف بعد ذلك إلى المستوصف من حين إلى حين فى مواعيد تضرب لها لكى تقوم الطبيبة المختصة بفحص الطفل ووزنه وتدوين ما يستدعى التدوين عن حالته الصحية . ولكى لا تقصر الوالدات فى القيام بهذا

الواجب فإن نظام المستوصف قد فرض على من تتخلف منهن غرامات تنفذ عليهن ، لكى لا يعدن إلى هذا الإهمال ، ولتضمن إدارة المستوصف حسن انتظام أعماله .

وفى قضيتنا هذه تأخرت الأم المتهمة عن الذهاب بطفلتها إلى المستوصف فى الموعد المحدد لها فاستقبلتها الطبيبة غاضبة . وسألتها عن سبب تخلفها عن الحضور . فاعتذرت الأم بأن طفلتها كانت مريضة ، وأنها كانت لا تستطيع أن تعرضها لأخطار الانتقال من المنزل إلى المستوصف . وأنها انتظرت ريثما تحسنت حالتها فبادرت إلى الحضور . ثم عرضت طفلتها على الطبيبة لتتبين بنفسها أنها كانت لا تزال بادية السقم . ولكن الطبيبة لم تقبل منها اعتذارها ، ورفضته قبل أن تتحقق من صحته ، وقالت مهددة . . .

— أنا لازم أجيب عليك غرامة !

فأجابتها الأم بتلك السذاجة المعهودة فى مثل طبقتها من بين النساء المصريات :

— يبقى نَفَسك معايا ونَفَس ربنا وتيجى علىّ غرامة ؟

ولكن الطبيبة ظلت على حدتها وأجابتها فى خشونة ظاهرة :

— نفسى إيه وكلام فارغ إيه ؟ إنتم تدوروا تتمشكحم

وتتشرمطم فى السكك وتكسلوا تيجوا المستوصف ؟ !

فارتاعت الأم أمام هذا العدوان . ولم تتمالك أن قالت للطبيبة معترضة على هذه الاتهامات الجارحة :

— إيه قلة الأدب دى ؟

ولكن الطبيبة أسرعت فأسكتتها بقولها :

— إنت القليلة الأدب ! وكمان تتعدى علىّ أثناء تأدية وظيفتى أنا لازم أعمل لك محضر . . .

* * *

وعمل المحضر فعلاً . وهو الذى نظرت فيه المحكمة ثم قضت فى أمر صاحبته بالبراءة !

وهل كان من الممكن أن تتقدم والدة تحمل طفلتها المريضة على ذراعها لكى تعتذر بمرضها من تخلفها عن الحضور فى الموعد المحدد . ومثلها لا ينتظر فى مثل هذا الموقف إلا كلمات العطف وعبارات التشجيع . فتفاجأ بتنكر الطبيبة لها كل هذا التنكر ثم بتهديدها بالغرامة . ومع ذلك لا ينصرف طبعها إلا إلى الإسراف فى حسن الظن والإمعان فى الاستعطاف ولين الكلام . فتفاجأ مرة أخرى بالقول الجارح وبالتعريض بها وبكرامتها والنزول بشرفها إلى درجة (الشرمطة فى السكك) ثم لا تثور لكل

ذلك . وتعمل على دفع هذا العدوان بمثل ذلك السؤال الاستنكارى الذى وجهته إلى الطبيبة . والذى قدمت من أجله إلى المحاكمة . مع أنها تلقت عنه فى التو جواباً أصرح وأقبح ! ؟

إن الأطباء ليعرفون فى حركات الإنسان اللا إرادية مايسمونه « بالأفعال الانعكاسية » ، فأنت مثلاً إذا رفعت يدك فجأة فى وجه من تحدثه ، لم تملك عينه إلا أن تطرف من تلقاء نفسها . وذلك قبل أن يفكر صاحبها فى مبلغ الخطر الذى قد يترتب على حركة يدك ، وقبل أن يعمل على تفاديه .

وفى رأيى أن جواب الأم على إهانة الطبيبة لم يجئ إلا من قبيل « الأفعال الانعكاسية » التى لا دخل للإرادة فيها . وكان ذلك منها « طرفة نفس » تقابل ما قلنا عنه فيما سبق إنه « طرفة عين » . ومن المبادئ المقررة أن المسئولية الجنائية لا تترتب على فعل خارج عن إرادة صاحبه . ومن هنا جاء الحكم بالبراءة !

* * *

أما القضية الثانية فكانت وقائعها أغرب وأعجب . . . فقد أراد المهندس المتهم أن يسافر إلى إحدى ضواحى القاهرة فى بعض عمله . وكان الوقت فى فصل الصيف . وكان هو يلبس بدلة بيضاء . فاتخذ مجلسه على أحد المقاعد بعد أن تولى بنفسه مسحه مما قد

يكون عالقاً به من غبار أو نحوه . ولم يكد يستقر به المجلس حتى أقبل راكبان آخران أحدهما أجنبي والآخر سورى فجلسا تجاهه . ولم يفت الأجنبي أن يلاحظ على المقاعد أنها غير نظيفة تماما ، ومع ذلك فإنه لم يكد يفرغ من هذه الملاحظة حتى مد رجله فوضع حذاءه على المقعد الذى يجلس فيه صاحبنا المهندس ذو البدلة البيضاء . فما كان منه إلا أن لفت نظره إلى أن المقاعد قد يكون بها أثر من الغبار الذى يملأ جو هذه البلاد ، ولكنه هو بوضع قدمه عمداً على المقعد يزيد فى وساخته بما ينقله حذاؤه من الأوحال وانتهى بأن طلب إليه أن يسحب رجله . فلم يأبه له الأجنبى وأصر على بقاء رجله فى مكانها . فاستعان المهندس عليه (بالكمسارى) . فأقبل هذا يطلب منه أن لا يضع حذاءه على المقعد « لما لا يخفى على جنابك من مخالفة ذلك لأوامر المصلحة » ولكن صاحبنا أعرض عن مقالته . ولم يهتم بطلبه . وأبقى رجله حيث كانت . فلم ير الاثنان إلا أن يستعينا عليه بناظر المحطة . وجاء هذا أخيراً ومعه أحد الجنود فأمر الأجنبى بأن ينزل رجله . وأراد هذا فى أول الأمر أن يستمر فى عناده ؛ ولكنه فطن إلى سوء عاقبة مسلكه فصدع بالأمر فى غيظ مكظوم وسحب رجله من فوق المقعد الذى كان يجلس عليه المهندس ؛ ولكن لم يكد

ينصرف الناظر هو ومن معه ويخلو الجو أمام صاحبنا حتى مال على زميله السورى قائلا :

— « ده مش مهندس ؟ ده لازم مع . . . »

وكانت الكلمة التى فاه بها الأجنبى مقذعة بذيئة . فقام المهندس من فوره ولم يتكلم هذه المرة . ولكنه أهوى بكفه على صدغ الأجنبى فطبع صفعتين قويتين ، ثم عاد إلى مكانه فجلس كأن لم يكن شىء !

وأنزل الله السكينة على قلب الأجنبى !

فلم يتحرك هو الآخر من مكانه ، واكتفى بأن استشهد بالركاب على ما صنعه المهندس . ثم أبلغ أمره إلى البوليس . . .

وعرضت القضية . . . .

وسمع القاضى أقوال الشهود فإذا هم جميعاً يشهدون بتسلسل هذه الوقائع . وسطعت فى ذهن القاضى نظرية « الأفعال الانعكاسية » مرة أخرى . وحلت « طرفة الكف » فى الدعوى التى أمامه محل « طرفة العين » وعند تساوى المقدمات تتساوى النتائج . فلم يبق إلا أن تحكم المحكمة بالبراءة — وقد كان !

ولئن لم يكن ، فهل كان من الممكن إذاً أن يصدر حكم بالعقوبة على المهندس ؟ وهو الذى تحمل صلف الراكب الآخر

منذ البداية . ولم يطلب إليه إلا ما يفرضه القانون . ولم يسلك معه إلا ألطف السبل . مستعيناً عليه بمن لهم الحق فى مخاطبته متحاشيا أن يشتبك هو معه فيما لا تحسن عقباه ؟

فإذا لم يكن هـذا هو الحلم — الذى هو سيد الأخلاق — فأى شىء يكون ؟ وإذا كان الأجنبى لا يؤمن بقول من يقول : « اتقوا غضب الحليم » فما ذنب المهندس فى ذلك ؟ وإذا لم يكن ابتدار الأجنبى للمهندس بالسب المقذع جريمة تستوجب الدفع فأى شىء تكون ؟

على أن المحكمة لم يفتها أن توجه كلمة شكر إلى الأجنبى على ما اتسم به تصرفه الأخير من الرزانة والحكمة حين وقف بالحادث عند اعتداء المهندس عليه . فإن موقفه هذا كان أشرف موقف له فى أدوار الحادث كله من أوله إلى آخره . ودل مسلكه فيه على أنه مازال رجل نظام يعرف ما لنفسه وما عليها . وذلك على الرغم مما كان قد تورط فيـه من مخالفة النظام بوضع قدمه على المقعد ومخالفته الأدب بتوجيه السباب إلى رجل مهذب لم يستحق هذا السباب !

تحذير : هاتان الحادثتان فيهما من صنوف الملابسات وألوان الشذوذ ما لا يستطيع الفرد العادى أن يقيس عليه . فليفكر مرتين كل من تحدثه نفسه بشتم غيره أو صفع جاره . لا سيما وأن مذهب « الأفعال الانعكاسية » هذا قد لا تأخذ به جميع المحاكم !

﴿ القتيل الأول ﴾

ذهبت إلى مدينة بورسعيد لأكون وكيلا للنائب العام فيها. وكان ذلك أول عهدى بأعمال النيابة العامة. ولمدن القطر المصرى مزايا يتميز بها بعضها من بعض، فهذه مدينة تقع فى وسط المزارع فأهم قضاياها سرقة الحاصلات الزراعية أو إحراقها وتسميم المواشى وما إلى ذلك. وهذه مدينة تقع على حدودنا الشرقية، فأهم حوادثها تهريب الحشيش والأفيون والمخدرات البيضاء ونحوها مما تورده لنا بعض الأقطار... الشقيقة! وهذه بلدة كثر فيها أنصاف المتعلمين من طلاب العلم الذين لم تكلل مجهوداتهم بالحصول على الدرجة فى بعض المعاهد، فأهم جرائمها تزوير العقود والسندات والمخالصات وباقى ما يدخل فى هذا الباب من شهادة الزور والشعوذة والنصب على البسطاء باسم السحر لتطبيب المرضى — أو للقضاء عليهم أحيانا. وللتوفيق بين الزوجين — أو للتفريق بينهما حسب الطلب وطبقا لرغبة الراغبين.... وهكذا.

***

ودخلت مدينة بورسعيد ومارست عملى فيها فوجدتها بلدة

آمنة هادئة ، يشتغل معظم أهلها بالتجارة فى البحر . فكبار تجارها يقومون بتوريد الفحم والمواد الغذائية للبواخر التى تمر فى القنال . و يجمعون من وراء ذلك الأرباح الخرافية الطائلة . وصغارهم يعرضون أحيانا بعض المصنوعات الوطنية على المسافرين فى هذه البواخر ، الذين يرغبون فى الاحتفاظ بتذكارات عن المدن التى يمرون بها . و يتقاضون فى مقابل ذلك أثمانا فاحشة — و يشتغلون أحيانا بتبادل هذه السلع مع بحارة تلك السفن . و يأخذون فى مقابل ما يعرضون من توافه السلع علباً كبيرة من المربى أو من المخللات أو نحو ذلك مما يسرقه عادة أولئك البحارة من مخازن سفنهم .

و بسبب هذا الرغد النسبى الذى يعيش فيه أهل المدينة تقل جرائم المال بينهم مثل السرقة والتبديد ونحوها . ولكن تتجه النزعة الإجرامية عندهم اتجاها مقابلا . فيضرب بعضهم بعضاً لأتفه الأسباب ، لأنه يعلم أن قصارى ذلك أن تقضى عليه المحكمة بالغرامة وهى — ولله الحمد — حاضرة كما أنه تكثر بينهم أنواع أخرى من الجرائم ، هى الجرائم الأخلاقية . وأذكر أنه كان لنا مع كل طلعة شمس تقريباً إيراد ثابت من جثث اللقطاء أو من اللقطاء الأحياء الذين يجمعهم رجال البوليس من أبواب

الكنائس والمساجد أحيانا ، ومن صناديق القمامة أحيانا أخرى .

***

ووكلاء النائب العمومى لا يزعجهم شىء فى عملهم قدر ما تزعجهم « إشارات البوليس » التى تنقض عليهم فى أية ساعة من ساعات الليل والنهار على السواء ، يخطرونهم بها عن الجنايات التى تقع فى دائرة عملهم . وذلك لأن الواجب يحتم عليهم القيام فوراً عقب استلام « الإشارة » والانتقال إلى محل الحادث أيًّا كان زمانه ومكانه — وقد يقع الحادث فى مكان قصىّ لا تربطه بالأماكن المعمورة أية وسيلة من وسائل المواصلات العادية الحديثة ، فلا يجد وكيل النيابة إلا ظهور الدواب يقضقض فوقها عظام ظهره حتى تبلغ مكان الجناية — وقد يقع الحادث فى منتصف الليل ، وهو الوقت الذى يحلو للمجرمين ممارسة أعمالهم فيه ، وبخاصة أعمالهم الهامة كالقتل والإحراق وغيرها — فلا يكاد يهجع وكيل النيابة ، ويسلم رأسه إلى وسادته حتى تنتزعه « الإشارة » وتلقى به فى مكان الحادث . . . . . قبل أن تضيع معالم الجريمة !

أما أنا وزملائى الذين كانوا معى فى بورسعيد ، فلم تكن تزعجنا هذه الإشارات ، لأن جناية قتل واحدة من تلك الجنايات

الأصيلة لم تكن تقع فى تلك المدينة فى ذلك العهد إلا مرة كل نحو عشر سنوات تقريباً . ولم تكن تصلنا إشارات جرائم القتل إلا فى صورة التبليغ عن جثة لقيط كما سبقت الإشارة ؛ ولم يكن يحصل التبليغ عن مثل هذه الجريمة عادة إلا فى الصباح ، عند ما يشرع « رجال النظافة » فى عملهم ! !

* * *

على أن وجه الشمس لا يخلو من الكلف . . .

فى ذات صباح طرق أذنى صوت ذلك الحذاء الثقيل الذى أعلم أن من بعده سيدق جرسى ليسلمنى « عسكرى الإشارات » ما عنده من تبليغات . فانكمشت فى فراشى ، وأرهفت أذنى أستمع لموسيقى النعل وهى تقترب بصوتها الأجش من بابى درجة درجة ، فلم يخب ظنى ودق الجرس فاستويت قاعداً . . .

واستلمت الإشارة فإذا فيها :

« أخطر القسم ساعة تاريخه عسكرى البوليس المعين فى نقطة كذا بأنه أثناء وجوده فى دركه أبلغه أحد الأهالى بوجود قتيل فى الطريق الموصل للميناء خلف محطة السكة الحديد ، وأنه توجه إلى محل الحادثة فوجد أن الجثة

لشخص وطنى من عمال المينا الذين يشتغلون بنقل الفحم إلى البواخر ، وأنه توجد به عدة طعنات فى وجهه وذراعيه وصدره و بطنه ، والفاعل مجهول ، وقائم لضبط الواقعة فلزم الإخطار . أفندم » .

« الضابط النو بتجى »

وكانت مفاجأة !

فإنى قبل ذلك اليوم لم أكن قد واجهت قتيلا قط فى أثناء عملى ؛ بل إنى لم يكن قد أسعدنى الحظ برؤية قتيل قط فى حياتى . ولكنى أذكر أنى كنت مرة من المرات فى أيام طلب العلم زرت صديقاً لى « بمدرسة الطب » ، فتفضل — حفظه الله — ودعانى لزيارة « المشرحة » ، مبالغة فى إكرامى والحفاوة بى ، وأفهمنى أنهم يحتفظون فيها بعدة جثث ، وأنه لا يرى بأساً من دخولى عليها . فهممت بأن أعتذر إليه ، ولكنى خجلت ؛ ودفعنى دافع الفضول إلى مصاحبته ؛ وكان أول ما عرضه علىّ صهريج به محلول « الفورمالين » على ما أذكر ؛ فنظرت فإذا هو ملىء بالأكباد البشرية والقلوب والرئات والكلى وقطع أخرى من الأجسام البشرية ، فأخذنى الغثيان لهذا المنظر ، وأدرك الخبيث ما أحدثته رؤية هذه الأشلاء فى نفسى — إذ لا بد أنه كابد

مثل هذا الأثر عقب نظرته الأولى أيضاً — فعافانى من دخول المشرحة فى تلك المرة وأرجأ الزيارة لفرصة أخرى حتى أكون قد تهيأت لمقابلة من فيها. . . وهكذا ضاعت منى فرصة التعارف بالجثث والاعتياد على مرآها ، وهى فرصة لو اغتنمتها فى حينها لما رأيتنى كما رأيتنى فى ذلك اليوم ساعة استلمت تلك « الإشارة » . . .

* * *

وقمت إلى ثيابى ألبسها إذ لم يكن من لقاء قتيل اليوم بدّ . فليس المقام مقام اعتذار كما حدث عند زيارة صديقى طالب الطب و بعد دقائق معدودة كنت أسير أنا وكاتب التحقيق « خلف محطة السكة الحديد ، فى الطريق الموصل إلى المينا فإذا بى أرى عن بعد جمعاً محشوداً يقف الناس فيه على صورة حلقة ، وفى وسط هـذه الحلقة بقعة سوداء لمحت إلى جانبها بضعة أفراد من رجال البوليس وهم فى حركة مستمرة ، وكنت كلما تقدمت خطوة ازداد المنظر الذى أمامى وضوحاً وتطورت البقعة السوداء من نقطة . . . إلى خط . . . إلى مربع . . . إلى مستطيل . . . جسم متحيز . . . إلى . . . جثة القتيل الذى حضرت للقائه .

* * *

وتطلعت فإذا الجثة لرجل فى حوالى الأربعين من عمره — أو لعله أصغر من ذلك ، فإن طبقة العمال فى هذه البلاد تبدو عادة أكبر سناً مما هى بسبب ما يلقاه أفرادها من شظف العيش وخشونة الحياة . وكانت ثيابه سروالا فضفاضاً من فوقه قميص يصل إلى الركبتين ، ومن فوق القميص صدار تقطعت أزراره ، وانفرجت دفتاه ، فبدا من تحتهما صدر الرجل وقد تفتحت فيه ثلاثة أفواه غليظة الشفاه دامية المشافر . وإذا الذراعان مبسوطتان وقد تبعثرت فوقهما الطعنات . ومددت يدى إلى طرف القميص فرفعته عن بطنه فإذا فى إحدى خاصرتيه طعنة طويلة غائرة تكشف عن بعض أحشائه . وأخيراً نظرت إلى الرأس فالتقت عيناى بعينين مغمضتين نصف إغماض . وقد سبحت المقلتان فوق بياضهما وانطفأت منهما تلك اللمعة التى تدل فى الأحياء على أن صاحبها يسمع ويرى . وكان الفك الأسفل متدليا فبرزت أسنان الفك الأعلى ، وبدا على الفم منظر عام هو أقرب ما يكون لمنظر الرجل الذى يقهقه ضاحكاً . . .

* * *

وقابلنى رجال البوليس وتبادلت معهم كلمات فهمت منها أنهم وصلوا إلى معرفة شخصية القتيل من بعض رفاقه الذين

يشتغلون معه فى نقل الفحم والذين كانوا لا يزالون يفدون من المدينة فى طريقهم إلى الميناء حيث يعملون ، ثم عرفت أيضاً أنهم فى انتظار وصول عامل من زملاء القتيل قيل إنه كان يسير على مقربة منه وقت وقوع التعدى عليه وأنه رأى الجانى وهو يكيل الطعنات لفريسته وأنه كان يصيح به قائلاً :

« حد الله ياز . . . ! ارجع ياز . . . ! »

وأنه من أجل ذلك لابد أن يكون قد عرف شخصية القاتل .

ولم نلبث إلا قليلاً حتى جاءنا أحد رجال البوليس بهذا الشاهد . فإذا هو ينكر الشهادة . ويتظاهر بالجزع لمعرفته أن الجثة المسجاة هى جثة « فلان » وينفى مروره فى الصباح من هذا الطريق ويتجاهل اسم ز . . . . . ويزعم أنه لا يعرف شخصاً بهذا الاسم . . .

ولرجال البوليس طريقة خاصة ومواهب مذكورة تمكنهم أحيانا من استخلاص الأسرار من صدور أصحابها ، فتركت الرجل لبعضهم يعالج سره الدفين وانصرفت مع غيره ألتمس عند الحاضرين ولو شبهة قد تعيننا على فتح أغلاق هذا الحادث الغامض . . .

ولم يطل بحثنا فإن الله هدى شاهدنا الأول بعد أن أخذ الأمان من البوليس على نفسه أن لا يبطش به ز . . . أو أحد

من أهله إذا هو شهد بما رآه . فروى لنا أنه كان مع زملائه يهرعون فى الصباح الباكر نحو محل عملهم فى الميناء فشاهد ز . . . هذا يخرج على القتيل من حيث لا يدرى هو فيفجأه بسكين فى جنبه ثم يلتحم به القتيل فيحاول أن يدفع عن نفسه بيديه فتصيبه السكين فيهما عدة إصابات تتعطل معها مقاومته فيخور ويقع على الأرض . وعندئذ يبرك القاتل فوقه فيصيبه فى عنقه وصدره إصابات أخرى ، حتى إذا أدرك الجانى أنه بات يطعن فى جثة هامدة خلاّها وانصرف هاربا نحو البحر . . .

وذكر الشاهد اسم عاملين آخرين قال إنهما حضرا نهاية هذا المشهد فجئنا بهما فصادقا على روايته ، وبذلك تأيدت التهمة قبل ز . . . وأخذنا نحن من جانبنا نبحث عنه لضبطه قبل أن يتمكن من مغادرة المدينة ويتسع له مجال الهرب فى أرض الله الواسعة . . .

* * *

وسألنا عن موعد أول قطار يبرح الثغر فقيل إنه لم يقم بعد ، فأرصدنا فى محطة السكة الحديدية رجلا من رجال البوليس الملكى ومعه أحد الشهود الذين يعرفون المتهم ليرشدوا عنه رجل البوليس إذا هو فكر فى الرحيل من هذا الطريق . وفعلنا مثل

ذلك عند المحطة البحرية التى تقع على بحيرة المنزلة . وبعثنا إلى حيث يقيم المتهم رسولا ثالثاً ليأتينا به إن كان حاضراً وليتربص له إن كان غائباً . وعدنا بمن بقى لنا من الشهود إلى دار النيابة « لمباشرة التحقيق » . . .

« وفتح المحضر » . . . وشرعت فى إملاء بياناته الأولى . والشاهد الأول يقف أمامى لأستجوبه إذا ما فرغت من هذه الديباجة وكان إلى جوار مكتبى نافذة تطل على الطريق فتطلعت فإذا خلف قضبانها الحديدية عشرات من الرءوس المشرئبة تسترق السمع والنظر إلى ما يجرى فى « غرفة التحقيق » . ولمحت من بين هذه الرءوس رأساً صغيراً تحدق عيناه الثعبانيتان فى الشاهد تحديقاً يكاد يقرأ الإنسان فيه معانى العتب والتهديد فالنظرة نظرة امتعاض ، ولكن لمعة العين يشع منها معنى الشر والوعيد . واختلست نظرة من وجه الشاهد فإذا هو مختلج تحت تأثير هذه النظرات ، وما راعنى وقد شرعت فى استجوابه بعد ذلك بقليل إلا أن أرى الرجل ينكل عن أقواله الشفوية الأولى التى أدلى بها فوق جثمان القتيل ، ويقرر أمامى أن رجال البوليس هم الذين أوعزوا إليه أن يلقى التهمة على رأس المتهم ، ويزعم أنه رآه وهو يرتكب جريمته . وحاولت عبثاً أن أعود بالرجل إلى طمأنينة

نفسه وأن أرده إلى الثقة بى فلم أفلح ؛ فخطر لى خاطر تركت الغرفة من أجله مسرعاً واستصحبت أحد رجال البوليس ودرت حول بناء المحكمة حتى جئت إلى حيث يقف المجتمعون عند نافذتى ، فرأيت صاحب الرأس الصغير لا يزال واقفاً على مقربة منه ؛ ولكنه فى عزلة عن بقية الواقفين . فسألته عن اسمه . فقال: ابراهيم ، فسألته عن سبب وجوده فى هذا المكان فقال إنه رأى الناس يتجمهرون فيه فوقف معهم يستطلع ما يستطلعون ؛ وكان الرجل ثابتاً ثباتاً عجيباً ينفى عنه الشبهة عند أكثر الناس توجساً واشتباهاً . ولكنى رأيت من باب الحيطة المطلقة أن آخذه معى عسى أن ينفعنا أو نجد على فحص أمره هدى . وما كدت أدخل به غرفة التحقيق حتى أحسست باضطراب الشاهد لرؤيته وكان مظهر هذا الاضطراب أن حوّل الرجل وجهه عنه وقت دخوله . ولكنه ما لبث أن عاد فوجّه إليه طرف عينه فى نظرة مختلسة ثم أسرع فألقى نظرته على الأرض ، ثم عاد فرفع بصره إلى السقف ثم استرده وظل لحظة وهو حائر لا يدرى أين يستقر بعينيه ، فلم أنتظر حتى يهدأ اضطرابه وفاجأته بقولى :

— أليس هذا هو ز .. ؟ فقال الرجل فى استسلام :

— نعم . إنه هو !

فبادرت إلى أحد الضباط الذين كانوا فى غرفتى وسلمته المتهم ، وطلبت إليه أن يذهب به إلى مسكنه فيفتشه ثم يودعه السجن و يقدم لنا تقريراً بما رآه ...

* * *

ولم أجد من الصعب بعد ذلك أن أتفاهم مع الشاهد : فأكدت له أن الخطر الذى يخشاه من قول الحق إنما هو خطر وهمى لا مبرر له . وأن المتهم أصبح رهين السجن وأنه لن يفلت منه . وأن الحكومة تستطيع أن تحمى من يناصرها على المجرمين . ودعوت مأمور القسم وقدمت له الشاهد ، وجعلته يتعهد أمامه بالمحافظة على حياته من كل خطر . وعند ذلك انشرح صدر الشاهد للكلام مرة أخرى ، وانبسطت أساريره وشرع يسرد علينا تفصيلات ما رأى . وأضاف إلى ما سبق له قوله أنه تعقب الجانى بعد ارتكابه لجريمته . فرآه يجرى نحو قنال السويس فيلقى سكينه فيه ثم يتوارى عن عينيه وسط أكداس الأخشاب والزوارق الصغيرة التى يقوم أصحابها بإصلاح ما فيها من عطب فى ذلك المكان .

و بعثنا بمن يستطيع أن يغوص فى الماء ، و يبحث لنا عن هذه السكين ، فما لبث أن عاد لنا بها من نفس المكان الذى عينه الشاهد .

وعاد الضابط الذى قام بتفتيش منزل المتهم . ومعه جلباب مبلل بالماء ولا تزال فيه آثار الدماء . وواجهنا المتهم بكل هذه الأدلة والقرائن . فأصر على أنه لم يرتكب الحادث . وأنه لا يعرف (المجنى عليه) ، وأنه ليس بينه و بينه ما يدعو إلى قتله . وأنه على العكس من ذلك كان قد تشاحن مع الشاهد منذ أيام فأراد أن ينتقم لنفسه بالإيقاع به فى هذه التهمة .

وطال بنا التحقيق معه ومع شهود الحادث وغيرهم دون أن ينكشف لنا السبب الذى وقع الحادث من أجله ، وثبت من أقوال جميع الشهود الذين سمعتهم النيابة أنه لم تكن توجد بين المتهم و بين القتيل أية صلة . وكل ما فى الأمر أنهما من بلدة واحدة وأن هذه البلدة تقع فى أقصى الصعيد . وأن القتيل كان يقيم فى بور سعيد منذ أكثر من عام هو وزوجته وولداه الصغيران . أما المتهم فإنه لم يحضرها إلا منذ أسبوع : وأنه استأجر الغرفة التى فتشها الضابط وأقام فيها حوالى أربعة أيام ؛ وهو يسعى فى إيجاد عمل يرتزق منه إلى أن وفق أخيراً إلى الدخول فى خدمة المقاول الذى كان القتيل من بين رجاله .

***

ووقفت القضية عند هذا الحد ، وأوشكت أن أختم التحقيق

فيها ، وأقدم المتهم إلى قاضى الإحالة ، ولكن عز علىّ أن تبقى هذه الثغرة قائمة لا نعرف كيف نسدها وهى : لماذا ارتكب المتهم جريمته ؟ .

وأخيراً علمت بأن والد القتيل قد حضر من بلدته ليستلم أسرة ولده ، ويقوم بترحيلها ، فطلبت حضوره فإذا هو شيخ كبير قد أشرف على التسعين من عمره كفيف البصر ذو لحية كثة بيضاء تدور حول وجه لا تزال فيه بقية من رونق الحياة ؛ فقدمت له عزائى فى فقد ولده ، وأعربت له عن أسفى على ماصارت إليه حالة أسرته . ثم استطردت من ذلك إلى بقاء السبب الذى وقعت الجريمة من أجله مجهولاً ؛ فقال لى الرجل فى ثقة واعتداد بنفسه : « إن الحكومة تجهل دائماً كل شىء ، ولكنا نحن نعلم كل شىء . . . إن هذا المتهم من أسرة ز . . . التى قتل أحد أفرادها فى العام الماضى ، وكانوا قد اتهموا فى قتله أحد أفراد أسرتنا ، ولكن التهمة لم يقم عليها دليل ، فحفظت أوراقها . ودفن قتيلهم ولكن من غير أن يقام له مأتم . ولقد علمت منذ أيام بأن المتهم سافر إلى بور سعيد ، فأوجست شراً على ولدى . ثم رأيت أسرته بعد ذلك بأيام تقيم مأتم قتيلها ، وتتقبل عزاء الناس فيه فعلمت أنه لا بد أن يكون قد حم القضاء وأنهم أخذوا

بثأرهم . وما لبثت أن علمت بنبأ اغتيال ولدى فعجلت بسفرى لاستلام أسرته . وهذا قضاء الله . ولكل أجل كتاب ...

وهكذا رمى الله فى أيدينا بهذه الحلقة الأخيرة التى كانت تنقصها سلسلة تحقيقاتنا . واستوفيت أركان التهمة ، واكتملت أدلة الاتهام . فأعددنا « قائمة الشهود » وحررنا « تقرير الاتهام » وبعثنا بالمتهم إلى « قاضى الإحالة » ...

ودار بنا دولاب العمل دورته العادية . ولم يبق عندنا من أثر القتيل والقاتل ، ونكبة الأسرتين فيهما إلا وريقات فى أضبورة نعرفها باسم الجناية رقم ... سنة ١٩ قسم أول بورسعيد ...

أما صورة القتيل فإنها لا تزال ماثلة أمام عينى لليوم كأنما عدت الساعة من معاينتها ، وهذا على كثرة ما عاينت بعدها من قتلى وكثرة ما نبشت من قبور ... ذلك بأنها كانت صورة ... « القتيل الأول » .

﴿ الجريمة وعقابها ﴾

تقدم إلىّ مرة غلام تهمته أنه تسلق عربة الترام من جهة اليسار . فنظرت إليه فإذا هو أعرج يسير على رِجل من الخشب . فسألته عن سبب عاهته ، فأجابنى بأنه فقد رجله فى حادثة . فاستوضحته أمر هذه الحادثة ، فقال فى خجل : إنه كان يتسلق الترام من جهة اليسار منذ عامين ، فسقط فأصيب ، وانتهت إصابته ببتر رجله .

فوجمت لهذه الإجابة . وسكت برهة ساورنى فيها من الأفكار ما هممت معه أن أنسحب من مجلسى وأدعو الحاضرين إلى الانصراف .

إذ فيم يجلس القاضى إلا ليقضى فى أمر المذنبين بما فيه لهم تأديب وزجر . ولغيرهم عبرة وموعظة ؟ وإذا كانت العقوبة لا تقوم بواجبها المفروض فيها نحو تأدية هذه الغايات فما قيمة التشريع وما قيمة القضاء ؟

وهذا فتى ارتكب مخالفة نظامية فكان جزاؤه الطبيعى عليها غاية فى الصرامة بحيث لا يتصور العقل أن يكون من بعد زجره

زجر ولا من بعد عبرته عبرة . فإن كانت هذه العقوبة الطبيعية — وهى المثل الأعلى لما ينشده المشرعون — لا تؤدى إلى الغاية المرجوة من العقاب فقد وجبت إعادة النظر فى نظرية معالجة الجريمة بالعقوبة !

* * *

لقد كان الباعث على العقوبة أول الأمر الانتقام من الجانى . فالمجرم يعذب ، ويصلب ، وتقطع أوصاله ، وتصادر أمواله ، ويضطهد أفراد أسرته . وكان من أظهر مميزات ذلك العهد الأول شيوع عقوبة الإعدام ، فإنها فضلا عن أنها كانت عقوبة من يقتل شخصاً آخر حراً كان أو عبداً ، فقد كانت أيضاً عقوبة من يحلف يميناً كاذبة ، كما كانت عقوبة من يرى غيره فى خطر محيق ولا يخف لنجدته ! أما من طفف الكيل والميزان فكانت تقطع يده . ومن أفشى سر دولته كان يقطع لسانه . . .

ولا حاجة إلى بيان ما فى هذه الطريقة من قسوة وغلظة . ولذلك عدل الناس عنها بعد أن قطعوا مرحلة من مراحل تقدمهم نحو الكمال .

ولجأ التشريع إلى وسيلة أخرى من وسائل العقاب تكون أكثر اعتدالا وأحسن أثراً . وأدنى إلى القصاص الرادع منها

إلى الانتقام فابتدع فكرة السجن ، والحدّ من حرية المذنب ، وتكبيله بالحديد ، وتسخيره فى أشق الأعمال . وأدخل نظام الدية والعقوبات المالية . وكل هـذه العقوبات لا تزال تحمل طابع الانتقام ، ولـكنه انتقام غير مطلق ، كما كانت الحال فى العهد الأول ، بل انتقام منظم محدود .

ومهما يكن من شىء فإن المشرع عاد فهجر تلك الطريقة أيضاً ، واقترح طريقة غيرها لم يكن رائده فيها الانتقام من الجانى ، ولا تعذيبه و إرهاقه . ولـكنه تقدم بالعلاج خطوة فى سبيل الكمال ، فجعل رائده تأديب المجرم و إصلاحه . ولذلك عمد إلى السجون فغير نظامها ، وحاول أن يتخذ منها دور إصلاح بعد أن كانت دور تنكيل وتعذيب . فوضع إلى جانب الجلاد والسجان ، الواعظ والمؤدب والطبيب ، ورفع الأغلال والسلاسل ، ووضع بدلاً منها المـكاتب والمذياع — على الأقل فى بعض البلاد — ولـكن التفكير فى هـذا الإصلاح كان لا يزال يسير على أساس آلى . فإن المشرع اكتفى بأن وضع مقاييس للعقاب . ونسق أبواباً وفصولا للجرائم . وقدر لـكل جريمة عقوبتها ، ثم جاء بأشخاص مرنوا على حفظ هذه المقاييس ، واستيعاب تلك الأبواب والفصول ، وقال لهم كونوا قضاة . فوضعوا جداولهم وكشوفهم هذه نصب

أعينهم . ومارسوا القضاء على هـذا الأساس الهندسىّ الرياضىّ المادىّ . وأصبح يستطيع كل صاحب إصبع أن ينشر أمامه مثلاً « لائحة الترموايات » كما يسمونها . ويضع إصبعه فوق من يتسلق عربات الترام من غير الجانب الأيمن ؛ فيجد العقوبة التى قدرها المشرع لهذا العمل . وله بعد ذلك أن يقول ما يشاء فى هـذا التقدير ، وفى مبلغ صلاحيته للتأديب والتهذيب والإصلاح . ولكن ليذكر دائماً أن هناك فتى بترت رجله بتراً — وهى عقوبة تساوى ، ولا شك ، أكثر من المائة قرش التى حددها القانون — ثم هو لم يتأدب ، ولم ينصلح ، ولم يزدجر !

***

الحق أن نظرية العقوبة كعلاج — مفرد — للجريمة نظرية خاطئة فاشلة . وهى فى نظر بعض الباحثين أدنى أن تكون تحكماً من جانب فريق من الأقوياء فى فريق آخر من الضعفاء .

إن الجريمة ليست جوهراً قائماً بذاته . فمن حاول علاجها على هذا الأساس فله البشرى أنه غير مدرك غايته ، وما مثله إلا كمن يرى البركان الفائر يلقى بالحمم ، فيعمد إلى فوهته يحاول سدها لكى لا يكون هناك بركان ولا تكون حمم ! !

إن الجريمة عرض من أعراض بعض نقائص النفس ، كما

أن المرض ليس إلا عرضاً من أعراض النقص الذى يعترى بعض وظائف الجسم . ومحاربة الجريمة بالغرامة والحبس ، وما إليهما كمحاربة الحمى بتعريض المريض للهواء البارد حتى يبرد جلده !

لقد كانوا يعالجون الملاريا فيما مضى دون أى التفات إلى جرثومتها ، و بغير أى اهتمام ببعوضتها . واليوم تعالج الجريمة غالباً بنفس هذه الطريقة العتيقة !

إن الشجرة لها جذورها التى تمتص لها الغذاء من بطن الأرض . ولها ساقها التى تقوم عليها . ولها أغصانها التى تهيئ لها طعامها . والثمرة لا تأتى إلا من وراء كل هؤلاء . . .

والجريمة فى حقيقتها ليست إلا ثمرة تعاونت على إنضاجها و إخراجها عوامل نفسانية ، بعضها خفى خفاء الجذور ، و بعضها ظاهر ظهور الأوراق والساق . ومن أراد أن يعالج الجريمة فعليه أن يبدأ بهذه العوامل . عليه أن يكشف النقص الذى يعترى نفس صاحبها . ثم عليه أن يعالج هذا النقص . أما أن يتجاهل هذه الأسس و يعمد إلى الجريمة مجردة عن الجرثومة التى تولدها ، فذلك هو الطبيب الذى يعالج الأمراض الخبيثة بأن يعمد إلى بثورها فيكويها بالنار . وما دامت الجرثومة كامنة فى الجسم فكل علاج ظاهرى فاشل ، وكل كيّ عذاب !

* * *

لقد التفت علماء النفس الاجتماعيون أخيراً إلى هذه الحقيقة فدعوا إلى دراسة المجرم بجانب دراسة الجريمة . ولم يكتفوا بأن يجعلوا شعار بحثهم عند وقوع جريمة ما « أين المجرم ؟ » كما هو الشأن الآن . ولكنهم أضافوا إلى ذلك شعاراً آخر وهو : « لماذا ارتكب هذا الشخص بالذات هذه الجريمة بعينها ؟ » ومن أجل ذلك خففوا من تعلقهم « بالنصوص » التى لها الآن الكلمة الأولى والأخيرة فى شأن تحديد العقوبة . ووضعوا نظاماً جديداً لبحثهم ، جعلوا أساسه دراسة شخصية المجرم من جهاتها الأربع :

فهم يدرسونها أولا من حيث تأثرها بالعوامل الوراثية . ومن أجل ذلك يرجعون إلى تاريخ الأسرة ، ولا سيما الوالدين .

ويدرسونها ثانياً من حيث تأثرها بعوامل البيئة . ومن أجل ذلك ينظرون فى الظروف التى تحيط بالمجرم فى داخل بيته ، من حيث الغنى والفقر ، وتوفر الانسجام العائلى وعدم توفره وما إلى ذلك ، ثم فى خارج بيته من حيث الوسط الذى يقضى فيه ساعات عمله والوسط الذى يقضى فيه ساعات لهوه .

ويدرسونها ثالثاً من حيث تأثرها بالعوامل الجسمانية مثل درجة النمو والصحة والمرض والشذوذ الخلقى .

ويدرسونها أخيراً من حيث تأثرها بالعوامل الأدبية ،

ومن حيث مقدرة المجرم الذهنية وكونه أوسع من غيره إدراكاً أو أدنى من نظرائه فطنة .

كل هـذه البحوث تنير الطريق أمام القاضى ، وتكشف له عن نفسية المذنب ، فإذا قضى فى أمره بعد ذلك جاء قضاؤه مفيداً للمجرم نفسه بقدر ما هو مفيد للمجتمع الذى يعيش فيه .

* * *

ويبقى بعد ذلك سؤال مهم يجيش فى صدر الباحث . وهو :

إذا كان كل مجرم يقتضى مثل هذا البحث المفصل قبل البت فى أمر جريمته . فكيف يتهيأ للدولة أن تعد الباحثين الاجتماعيين الذين يدرسون آلاف الحالات التى تنظر فيها المحاكم الجنائية كل يوم ؟ وأين يقضى المجرمون أوقاتهم ريثما يتم هذا البحث ؟ وأين يجد القاضى الوقت اللازم لمراجعة كل هـذه البحوث والوقوف على حقيقة كل الحالات التى تعرض عليه ؟

والجواب على ذلك أن الأمر لا يخلو حقيقة من صعوبة ؛ ولـكن هناك حقيقة أخرى لها وزنها فى إعداد الجواب على هذا السؤال . وهى أن كلا من القاضى والباحث الاجتماعى سـوف يجد نفسه بعد دراسته الأولى أمام مجموعات من الناس تتشابه صفاتهم ، وأمام مجموعات من الحوادث تتشابه عناصرها . وأن

عمله فى الكشف عن نفسيات هذه الطوائف لا يلبث أن يصبح عملا مكرراً و بحثاً معاداً . فتكفيه بعد المران لمحة واحدة ليضع المجرم فى مجموعته ، وليقول فى أمره كلمته .

وكما أن الكيمياوى الخبير يستطيع إذا رأى لون اللهب وسمع صوت الفرقعة أن يقول فى غالب الأحيان ما هى العناصر التى أدت إلى هذا التفاعل ، فكذلك يستطيع الخبير النفسانى أن ينظر إلى الجريمة و إلى الظروف العادية التى وقعت فيها ، فيدل على العوامل المختلفة التى أحدثتها وأدت إليها ، و يرشد إلى النواحى المختلفة التى قد يكون فيها للمجرم صلاح وللمجتمع شفاء !

﴿ عند ما ترمى الأقدار ﴾

ويحاسب الإنسان

من الأمور المحرجة التى تصادف القاضى فى عمله ، أن يجد نفسه أمام حالة يتعين عليه فيها محاسبة المتهم عن عمل بدأه هـذا المتهم حقاً ، ولـكنه لم يقصد أن ينتهى منه إلى النهاية التى أرادتها الأقدار بحال من الأحوال . ومن ذلك ما وقع لى فى الأسبوع الماضى . . .

فقد تقدم إلىَّ غلام لا يكاد يبلغ السادسة عشرة من عمره ، وتهمته أنه فقأ عين غلام آخر فى نحو الرابعة عشرة .

أما الغلام الأول — المتهم — فهو خادم فى منزل يجاور منزل الغلام الثانى .

وأما هـذا الغلام الثانى — المجنى عليه — فهو تلميذ فى إحدى المدارس الثانوية .

وأما الواقعة فهى أن هذا التلميذ كان يلعب الـكرة مع بعض زملائه فى الطريق : وكان الخادم يقف إلى جانب الطريق يشاهد اللعب مع المشاهدين . ولـكنه كان إذا جاءت الـكرة على مقربة

منه ضربها بقدمه فأفسد بذلك مجرى اللعب على اللاعبين ؛ فنبهه التلميذ إلى وجوب الكف عن ضرب الكرة ؛ ولكنه لم يأبه له ولم يستمع لقوله ، وعاد إلى ما كان يصنع كلما اقتربت الكرة منه . فأغلظ له التلميذ فى القول ، وحذره تحذيراً خشناً . وكانت فى يد الخادم عصا قصيرة من الخيزران المرن . فخطر بباله أن يهدد بها التلميذ . ولكنه لم يجرؤ على أن يضربه بها مباشرة . وكل الذى استباحه لنفسه أنه ألقاها عليه فلم تصبه ، ووقعت على الأرض تحت أقدامه ، فأصابت حجراً ، فارتدت إلى أعلى بسبب مرونتها ، فأصاب طرفها عينه ، فأدماها . . . فأفرغها . . .

والنكبة فى شأن التلميذ نكبة هائلة ، فإنه لم يصب فى عينه فحسب ، ولكنه أصيب فى مستقبله كذلك . وليست عاهة العين من العاهات الخفية التى تنتهى آلامها بانتهاء علاجها ، ولكنها من العاهات الظاهرة التى يتألم لها صاحبها عند وقع كل نظرة عليه . فلو أن القاضى أراد أن يقيس العقوبة بهذا المقياس لنكل بالمتهم تنكيلاً . ولكن نظرة أخرى إلى هذا المتهم تقلب الأمور رأساً على عقب . إذ من الواضح أن النتيجة التى انتهى إليها الحادث لم تكن تخطر له ببال . بل إنه لم يكن ليفكر فى إلحاق أى أذى صغيراً كان أو كبيراً بهذا الفتى المسكين ، ولم يكن كل ما وقع

بينه و بينه ليثير فى نفسه أى معنى من معانى الانتقام ، بل إنه ليحس فى أعماق نفسه أنه كان مخطئاً حين لم ينزل على حكمه إذ نهاه من لمس الكرة . و إنه ليحس إحساساً مضاعفاً بالأسف على أنه رفع عصاه فى وجه شاب إن لم تكن تربطه به صلة مباشرة ، فإنه ما زال فى حكم سيده . فكيف يمكن بعد ذلك أن يُسأل هذا المنكود عن أمر لم يقصده ، وعن نتيجة لم يفكر فيها ؟ وهل من العدل فى شىء أن يُسَوَّى بينه و بين من أقبل على غريمة عامداً متعمداً يريد أن يوقع به ويشوه وجهه و يعكر عليه صفو أيامه ، و ينكبه فى مستقبله ، فيضربه ضربا يفضى إلى مثل هذه النتيجة النكراء ؟

القانون يقول نعم ! لأن الضارب فى الحالتين تعمد الضرب . وكل من ضرب وهو عامد وجب عليه أن يتحمل مسئولية عمله . و « البواعث » لا ينظر إليها القانون عند « تكييف » التهمة ، ولكنه ينظر إليها فقط عند « تقدير » العقوبة .

* * *

ولقد أثار هذا الحادث فى ذهنى ذكرى حادث آخر مماثل له . ولكنه كان أبعد آثاراً وأغرب ظروفاً ، وكان له فى حينه دوىّ فى دوائر الطب ودوائر القضاء معاً . لأن المتهم كان طبيباً

مشهوراً ، ولأن الحادث انتهى بوفاة المجنى عليه .

وتفصيلات هذا الحادث تتلخص فى أن شاباً فى مقتبل العمر قصد مع والده إلى أحد أطباء الأسنان لأن الفتى كان يشكو ألماً فى بعض أضراسه . ولكنه كان فتى عصبياً هلوعاً جزوعاً ، فهو على الرغم من ألم ضرسه لم يكن يطيق فكرة أن يخلعه له الطبيب أو أن تمسه يد . ولذلك صحبه والده على كره منه وقصد به إلى ذلك الطبيب ، لعله يبلغ فى إقناعه ما لم يوفق هو إلى بلوغه .

وأجلسه الطبيب على مقعده الوثير ، وجعل يتلطف إليه بالكلام اللين ، ويوحى إليه الثقة فى خفة يده وسهولة عمله ، ولكن الحالة العصبية التى كان عليها صاحبنا أغلقت آذانه دون كل نداء ، وزادته إصراراً على إصراره أن لا يمس أسنانه أحد . . .

وبدأ يحس الطبيب أن وقته يضيع سدى ، وأن فى مرضاه المنتظرين من قد يكون أحوج إلى عنايته من هذا المريض العنيد ، فغير مسلكه معه وجرّب شيئاً من الشدة فى الحديث ، لعله يبلغ بالعنف ما لم يبلغه باللين . فبدا على الشاب كأنه أخذ فى الاستسلام تحت تأثير هذا الضغط ، فتشجع الطبيب واسترسل فى خطته وانتقل من الكلام الشديد إلى الحركة العنيفة . وهمّ بفم الشاب

يريد أن يدفع فيه آلاته الصغيرة ، فعاد الشاب إلى المقاومة . وخيِّل إلى الطبيب أنه لو خطا خطوة أخرى فى سياسة القوة فلعله أن يفلح فى كسب المعركة ، فلطم الشاب لطمة خفيفة على أسفل وجهه وهو يدعوه إلى ضرورة السكون والتزام الهدوء .

وكأنما نجحت دعوته هذه المرة فإن الفتى أسبل عينيه وأرخى يديه . وكف عن كل مقاومة . . ولكن الانقلاب كان سريعاً مريباً ؛ فاقترب الطبيب من مريضه يقلبه . . فإذا هو بين يديه جثة هامدة .

وقامت قيامة الوالد . وجاء البوليس . وانتقلت النيابة وفحص الطبيب الشرعى جثة الشاب . وانتهى إلى القول بأن الوفاة جاءت نتيجة للصدمة العصبية التى أصابت الفتى عقب اللطمة التى لطمه الطبيب إياها . . . فلم يكن للنيابة بد من تقديم الطبيب للمحاكمة بتهمة أنه ضرب الفتى ضرباً أفضى إلى موته .

ولم يترك الدفاع باباً من أبواب التشكيك فى سبب الوفاة إلا عالجه . فقال المحامون : وما شأن الطبيب إذا كان المصاب إنساناً شهد الناس جميعاً بأنه كان فى حالة عصبية شاذة ؟

وما شأنه أيضاً إذا مست المصاب هذه الصدمة العصبية وهى من تكوين جسمه لا من صنع الطبيب ؟

وقالوا : ومن يدرينا ؟ لعل المصاب قد انتهى أجله مصادفة فى تلك اللحظة التى لطمه فيها الطبيب ؟

وأين هى آثار تلك الصدمة العصبية وقد ثبت من تشريح الجثة أنها سليمة ليس بها أى أثر لأية إصابة ؟

ولولا اعتراف الطبيب نفسه بأمر تلك اللطمة الخفيفة لما قام على حصولها أى دليل آخر ؟

وجىء بالطبيب الشرعى ليدلى أمام المحكمة وعلى مسمع من الدفاع بحججه العلمية على صحة ما انتهى إليه فى تقريره . وأسفرت مناقشته عن الحقائق الآتية :

وهى أن « الموت الفجائى » يحدث فى حالات محدودة معينة ترجع إلى خلل يطرأ على : (١) جهاز الجسم الدموى ، أو (٢) جهاز التنفس ، أو (٣) الجهاز البولى ، أو (٤) الجهاز العصبى

فمن آثار الحمى مثلا فى بعض الأحيان ما يصيب القلب — وهو مركز الجهاز الدموى — فيجعله عرضة للهبوط الفجائى عند بذل أى مجهود شاق ، وتكون النتيجة « الموت الفجائى » .

وقد يحدث إدمان الشراب التهاباً شعبياً فى الرئتين — وهما مركز جهاز التنفس — فيكون ذلك سبباً فى مثل هذا الهبوط . وينتهى الأمر أيضاً « بالموت الفجائى » .

وقد تقصر الكليتان — وهما مركز الجهاز البولى — لسبب ما فى إفراز مادة « البولينا » . فتبقى فى الدم وتتراكم فيه حتى إذا بلغت حدها القاتل أصيب المريض بغيبوبة مفاجئة تعقبها الوفاة .

وأخيراً توجد فى الجسم مجموعة من الأعصاب اسمها « المجموعة السمبتاوية » تنتشر أعصابها الدقيقة على الأحشاء ذات العضلات غير الإرادية . ومهمتها تنبيه هذه الأحشاء للتحرك كى تقوم بعملها العادى . فالمعدة والأمعاء مثلا من بين هذه الأعضاء الحشوية التى تنقبض وتنبسط وتتقلص ؛ ولا شأن للإرادة بتحريك عضلاتها ، لأن الذى يحركها هو هذا الجهاز السمبتاوى ، وأعصاب هذا الجهاز حساسة بحيث أن أية صدمة لها قد تحدث تنبيهاً منعكساً للمراكز العصبية الأخرى المتصلة بها . فتنتهى بوقوف القلب أو التنفس ، ثم بالوفاة ؛ وفى مثل هذه الحالات لا يمكن للتشريح أن يكشف عن وجود أى أثر فى الجسم إذا كانت الإصابة خفيفة .

ومن المناطق الأكثر حساسية فى جسم الإنسان لأمثال هذه الصدمات ، منطقة المعدة ، ومنطقة القلب ، والخصية ؛ والعنق ، والقفا ، وأسفل الوجه .

فأيما إصابة خفيفة تقع على واحدة من هذه الجهات عند من تكون له حساسية خاصة فى « جهازه السمبتاوى » تحدث له الوفاة المفاجئة

ولم يبق أمام الدفاع بعد هـذا البيان مجال لإنكار التهمة وصدر الحكم فعلا على الطبيب بالإدانة .

وكانت رمية أخرى عبثت بها يد الأقدار . فأصابت القاتل والقتيل فى آن واحد .

* * *

ومما يتصل بهذا المعنى ما حدث أيضاً فى العام الماضى بإحدى القرى القريبة من مدينة الزقازيق . فقد ذهب أحد تجار الحبوب مع أمه إلى السوق لشراء ما يتسنى لهما شراؤه من الغلال ؛ وسنحت للرجل صفقة رابحة مارس فيهـا ، فإذا بتاجر آخر يريد أن يغلبه عليها أو يشاركه فيها ، فأبى عليه ذلك ، وصرفه بالحسنى فلم ينصرف ، ووقعت المشاحنة التى لا بد أن تقع فى مثل هذا المقام . وأقبلت الأم من أقصى السوق تجرى نحو ابنها وهى تصيح وتستغيث ليدخل الناس بين المتشاحنين ، ويدفعوا عن بعضهما أذى بعض ، وهمت هى بالتاجر الدخيل تريد أن تحول بينه و بين ابنها ، فبسط الرجل إليها قدمه يريد أن يركلها ، فنالت أطراف قدمه أسفل بطنها ، فكأنما صعقتها الكهرباء ! وخرت على الأرض فاقدة الحراك ؛ وحاول الموجودون عبثاً أن يعملوا على إسعافها فتركوها ، ونثروا المـاء على وجهها ، وروحوا لها ؛ ولـكنها

كانت قد فارقت الحياة منذ لمستها قدم ذلك التعس الذى أصبح بين طرفه عين وانتباهتها « قاتلا » موسوماً فى نظر الناس والقانون بأنه . . . « أزهق روحاً » .

* * *

ولعل أعجب حالة وقعت لى من أمثال هذه الحالات تلك التى راح ضحيتها رجل صالح قصد إلى المسجد ليؤدى فريضة العشاء على عادته كل ليلة . وكان من عجيب أمر صاحبنا هذا أنه لايرضى إذا ذهب إلى المسجد إلا أن يجلس فى الصف الأول خلف الإمام ، كأنما ينثر الله سبحانه شآبيب رضاه على المصلين بقدر قربهم أو بعدهم من هذا الإمام . ولذلك روى الشهود عن هذا المسكين أنه كان يترك حانوته المجاور للمسجد قبل حلول موعد الصلاة بزمن طويل يكفل له الحصول على مقعده المنشود ...

فذهب فى تلك الليلة على عادته ، واتخذ مجلسه فى المكان الذى ارتضاه لنفسه ، وجلس يسبح حتى قام المؤذن فأذن للعشاء ، وأوشك الإمام أن يقيم الصلاة ، وكان المسجد قد احتشد بالمصلين ، وعند ذلك فوجئ بحركة من خلفه ، يريد بها صاحبها أن يفسح له الرجل مكاناً إلى جواره ، فلم يأبه لهذه الحركة ، وتجاهل صاحبها. ولكن أخانا هذا اندفع يدس نفسه دساً بين الرجل و بين جاره ،

وهنا خان الرجل صبره ، وهاجته سماجة هـذا الدخيل ، فنسى المسجد وحرمته ، والإمام وهيبته . وانبرى له يزدله ويشرح له حاله ، وأنه يترك عمله ويذر البيع والشراء ، ويقصد إلى المسجد قبل غيره من النـاس ليصيب المـكان الذى يشاء ، وليستمتع بجلسة مريحة وبصلاة خاشعة ؛ فليس يجوز بعد ذلك أن يأتى فى اللحظة الأخيرة من يزحمه فى مجلسه فيحرجه ، ويتسبب فى تشتيت ذهنه ، وبقلب صلاته من عبادة ونجوى ، يود لو تدوم أبداً ، إلى حركات ، ثقيلة عسيرة يتمنى لو انتهت وشيكا ، كى يتحرر من عنتها وضيقها . . .

ودهش صاحبنا لهذه الثورة التى لم يهيئه فهمه لإدراك حقيقتها ومضى فيما كان بسبيله من تهيئة مجلسه إلى جوار الشيخ الأول وهو يقول فى هدوء :

« نحن هنا فى بيت الله — والمسلمون يسع بعضهم بعضاً ! »

ولـكن الشيخ لم يمكنه من ذلك ، ونهض من مجلسه محنقاً ، وفهم الرجل أن الشيخ قد يهم بضربه ؛ فبادر إلى تلابيبه يريد أن يمسك بها ، ولـكنه ما كاد يضع يده على ثيابه ، ويشد عليها حتى سقط الرجل بين يديه ، وقد فاضت روحه ؛ فلم ينفع فيه هو الآخر إسعاف ولا علاج ، وتبين أن السبب فى وفاته كانت تلك

الصدمة العصبية التى أصابته فى حالة هياجه ، من ضغط الرجل على عنقه ، ذلك الضغط الخفيف الذى لم يكن ليؤثر فى الظروف العادية أدنى تأثير على أشد الناس ضعفاً ، وأهزلهم بنية ؛ وهكذا انتظمت فى سلك « القتلة » ضحية جديدة ، وفسدت حياة كاملة بسبب رعونة لحظة واحدة !

* * *

فالى إخواننا العصبيين أسوق هذا الحديث ليتعظ به منهم من يشاء . والذى أراه أن من كمال أخلاق المرء أن يغل يده عن أذى الناس مهما يكن سلطانه عليهم ... ويقول بعض الخبراء فى هذا الشأن : إن النظرة الشزراء عند من يعرف كيف يلقيها تفعل فى النفس ما لا يفعله الصفع واللكم ؛ فإن صح هذا كان لدينا سلاح فعال وأنيق فى وقت واحد . ثم هو فوق ذلك لا يحتاج إلى « رخصة » ولا يعاقب القانون على حمله ولا على استعماله . ومن الخير أن نعود أنفسنا على تقلده وأن نروض أعيننا على إحكام الرماية به عند الاقتضاء ، لنأمن عواقب اللطمة الهوجاء ، ونسلم من شرور الركلة العشواء !

﴿ أغنام ضالة ﴾

جاءتنى يوماً سيدة تشكو خادمة جيرانها وتقول إن هذه الخادمة اعتادت أن تتسلل إلى مطبخها أثناء غيابها فتأكل ما فيه من الطعام بحيث لا تبقى فيه على شىء . فراجعت أقوالها التى كانت قررتها فى محضر تحقيق البوليس ، فإذا هى كما يأتى — وإنى لأحرص على إثبات أقوالها بنصها ، محافظة على صدق الصورة التى رسمتها هى ... قالت :

« أنا سكنت فى شقة بالدور الأول من هذا المنزل منذ سبعة أشهر . ولاحظت من مدة شهرين أنى عند خروجى من سكنى وعودتى إليه أجد الباب مقفلا بالقفل كما هو ، وأجد بعض المأكولات مسروقة من المطبخ . وفى بعض الأحيان أجد نقصاً فى السكر أو الخبز أو العسل . وقد تكرر ذلك فى جميع المرات التى كنت أخرج فيها فى بحر الشهرين ، وتبلغ حوالى ثلاثين مرة ، وفى كل مرة من هذه المرات كنت أقفل القفل عند خروجى ، وعندعودتى أجده سليماً كما هو . فأنا اعتقدت أن بالمنزل عفريتاً ، وصممت على أن أنتقل منه إلى منزل آخر خلافه . وتصادف أن زارتنى إحدى صديقاتى صباح يوم من الأيام ،

فأخبرتها بما يحصل فى منزلى ، وكاشفتها برغبتى فى تركه ، وكانت هى سيدة طيبة من المصليات العابدات ، فطمأنتنى واستبعدت فكرة العفريت ، وأشارت على بأن نتعاون فى عمل فخ لكى نمسك الشخص الذى يدخل سكنى أثناء غيابى ويأكل طعامى وطعام زوجى ، واتفقت مع صاحبتى على أن تبقى هى فى المنزل عند خروجى لترى ما يجرى فيه أثناء غيابى ، وفعلا تركتها وأقفلت عليها ، وخرجت حوالى الساعة الثالثة مساء اليوم ، ورجعت بعد قليل وفتحت باب الشقة ، فوجدت صاحبتى قد أمسكت الخادمة الموجودة بالشقة المقابلة لشقتى ، وقالت لى صاحبتى إنها بعد خروجى بقليل قامت تصلى العصر ، فشعرت بحركة فى دورة المياه ، فاتجهت نحوها فوجدت البنت المضبوطة واقفة فى المطبخ ، ووجدت أنها دخلت من شباك المرحاض المجاور لدورة مياه الشقة المقابلة ، فأخذتها وحضرت بها إلى القسم » .

وقد سألت المتهمة بعد ذلك عن صحة هذه الوقائع ، فاعترفت بها أمامى مرة أخرى ، فقلت لها :

— وكيف كنت تعرفين أن جارتكم خرجت من شقتها ؟

فقالت :

هى كلما تخرج تمر علينا وتقول : خلى بالكم من الشقة ،

فأنا أعرف أنه لا يوجد بها أحد ، وأدخلها من الشباك ، وآكل الشيء الموجود ، لأنى أكون جائعة ، وأنا لم أسرق شيئاً ، لأنى كنت آكل فقط ولا أخذ معى شيئاً أبداً !

وقد رأيت بعد سماع هـذه القصة أن حالة المتهمة تستدعى عناية خاصة ، فأحلتها على (مكتب الخدمة الاجتماعية لمحكمة الأحداث) لفحص حالتها وتقديم تقرير شامل عنها .

***

ومكتب الخدمة الاجتماعية هذا مكتب تقوم عليه هيئة من الإخصائيين الاجتماعيين ؛ وإذا ما أحيلت عليهم حالة أحد الأحداث المتهمين تولوا فحصه من ثلاث نواح .

فهناك — أولا — الطبيب الذى يفحص جسمه ويكشف عن كل ما قد يكون فيه من الأمراض ، لعل الجريمة التى ارتكبت لم تكن إلا عرضاً لمرض من هذه الأمراض .

وهنـاك — أيضاً — الإخصائى النفسانى الذى يعقد مع الحدث عدة اجتماعات ، يحاول خلالها أن يكشف عما قد يكون عنده من « العقد النفسية » التى قد يرجع إليها السبب فى ارتكابه لجريمته .

وهنـاك — أخيراً — الإخصائى الاجتماعى الذى يتولى

دراسة البيئة التى نشأ فيها الحدث ، لعله يصل من وراء ذلك إلى المؤثرات التى انحرفت بالحدث عن الطريق القويم واندفعت به إلى طريق الإجرام .

* * *

وقد قام المكتب بدراسة هذه الحالة من نواحيها الثلاث ، وقدم تقريره ، فكانت نتيجة البحث مدهشة ! ذلك أن الطبيب الذى تولى فحص هذه الفتاة اهتدى إلى أنها مصابة بديدان « الأسكارس » ، وهى المعروفة عند العامة (بثعابين البطن) ومن شأن هذه الديدان أنها إن استقرت فى جوف ضحيتها شاركته فى طعامه ، بل إنها فى بعض الأحيان لا تكتفى بمشاركته فيه ، ولكنها تتخطفه منه فتمتصه ولا تترك له منه إلا النزر اليسير الذى لا يفى بحقوق جسمه . ولذلك لا يكاد المريض بهذه الديدان يأكل وجبته ، ويمتلىء بطنه بالطعام ، حتى يعود فيحس بآلام الجوع تنوشه من جديد ، وتدفع به دفعاً إلى طلب المزيد .

* * *

وقد تولى الطبيب بعد ذلك علاج الفتاة . وخلصها من هذا الشريك الجائر ؛ فاستقام حالها ، وانتظمت معيشتها ، وانقبضت يدها . ولم تعد تفكر فى طعام الناس ما دام طعامها الخاص أصبح

يكفيها ، ويزيد عن حاجتها . ولم تبق بالمحكمة من حاجة بعد ظهور هذه الحقيقة إلى التفكير فى القوانين وتطبيقها ، لأنها لم تكن بازاء مجرم يريد أن يحرم الناس من أرزاقهم وأقواتهم ، ولكنها بازاء طفلة جائعة تريد أن تدفع عن نفسها غائلة الجوع ، فلم تفكر إلا فى أقرب الأشياء إلى يدها ، ولم تكن تخامرها فكرة العدوان على الغير بقدر ما كانت تملأها فكرة الدفاع عن النفس

فهذه حالة مجسمة تبرز لنا أن جريمة السرقة التى اتهمت بها هذه الفتاة لم تكن فى الواقع إلا عرضاً من أعراض مرض دفين فيها . فإن صح أن يتهم الإنسان بأنه مريض بديدان الأسكارس ويُقدم من أجل ذلك إلى المحاكمة ، فإنه يكون من الممكن عندئذ أن ينظر إلى هذه الفتاة على أنها مجرمة !

* * *

وفى مرة أخرى تقدم إلى غلام تهمته أنه احتال على شخص آخر فاستولى منه على مبلغ من المال . وكانت تتلخص ظروف هذا الحادث فى أن والد هذا الغلام يشتغل ببيع البترول ، فقصد الغلام إلى بعض عملائه الذين يأخذون بترولهم من والده وطلب إليه ثمن صفيحة تعهد بإحضارها إليه ، ولكنه استولى على المبلغ لنفسه وهرب .

وبدا لى عند نظر هذه القضية أيضاً أنه لا بد أن يكون وراء عمل هذا الغلام أسباب يجب الوقوف عليها قبل البت فى أمره ، و بعثت به هو الآخر إلى مكتب الخدمة الاجتماعية . وقام الإخصائيون الثلاثة بفحص حالته ، فإذا العقدة تقع هذه المرة لا فى يد الطبيب ، ولكن فى يد الإخصائى الاجتماعى إذ جاء فى تقريره عن أسرة الصبى أن والده كان جندياً فى الجيش المصرى فلما انتهت مدة خدمته قبض مكافأته واشتغل ببيع البترول ؛ وكانت تغلب على الرجل نزعة صوفية تجنح به إلى الزهد فى الدنيا وملاهيها ، و إلى قضاء أوقات فراغه فى العبادة والنسك ؛ فكان إذا انتهى من عمله فى آخر النهار انصرف إلى حلقات الذكر والاتصال بأرباب الطرق ، وأرخى لحيته وحف شاربه على طريقة السُّنيين . وكان كل همه فى تربية ولده — المتهم — أن يعلمه القرآن و يحمله كلام الله ، ولكن الصبى لم يوفق فى ذلك . ونفر من المكتب الذى ألحقه فيه أبوه . وعالجه والده بمختلف الوسائل ليروضه على تلقى العلم وحفظ كتاب الله ؛ ولكن جهوده فى ذلك ذهبت كلها مع الريح . فلما يئس منه استصحبه معه فى غدواته وروحاته ، وأشركه معه فى تجارته ، يحمل البترول إلى بيوت العملاء و يحصل منهم أثمانه . وكان الصبى مولعا بالسينما — وهى

اليوم ملهاة الصغير والكبير والجاهل والعالم — ولكن أباه كان لا يطيق فكرة تردد ولده على هذا النوع من اللهو . ولعله تأثر فى ذلك ببعض ما رآه معلقاً على الجدران من الصور الخليعة لبعض الممثلات ، فكان يقتر عليه حتى لا يتيح له فرصة الذهاب إلى دور السينما ، ما دام لا يراها إلاّ مفسدة مخبثة ، تؤذى الخلق ، وتضعف النفس ؛ وكان كلما علم عن ابنه أنه عصاه وذهب إلى السينما ينهال عليه بالضرب المبرح ، حتى لقد أثبت الكشف الطبى على جسد الغلام وجود آثار مستطيلة فوق ظهره تدل على أنه كان يجلد بقسوة من حين إلى حين . ولكن هذا العنف لم يكن يزيد الصبى إلا شرودا ونشوزا ، حتى لقد ركن أخيراً إلى الفرار من منزل والده . و إلى الحصول على المال اللازم لطعامه ولهوه بتلك الطريقة التى تقدم من أجلها إلى المحاكمة .

***

وقد أمكن للإخصائى الاجتماعى — بعد زيارة الوالد وعقد عدة جلسات معه — أن يتفاهم و إياه على ضرورة تغيير مسلكه نحو ولده ، وأن يجعله يدرك أن الأبناء مخلوقون لزمان غير زمان آبائهم ؛ فمن الحكمة مسايرة روح العصر والجرى مع التيار ، إذ ليس فى مقاومته والوقوف فى وجهه إلا الدمار .

و بعد اقتناع الوالد بنصائح الخبير الاجتماعى لم يبق للولد ما يشكو منه ؛ فإنه أحس برغباته المكبوتة وقد نفس عنها ، ونزعاته المحبوسة وقد أخلى الطريق أمامها ؛ فاستقام حاله هو الآخر ورضى عنه أبوه ؛ وهو الآن فخور به إذ يراه إلى جانبه يقوم بمعاونته فى عمله على خير حال .

وما دام الحديث قد استطرد بنا إلى ذكر مثالين كانت الجريمة فى أحدهما عرضاً من أعراض علة جسمانية ، وكانت فى الثانى عرضا لعلة اجتماعية ، فلنعززهما بمثال ثالث نبين فيه كيف تكون الجريمة عرضاً من أعراض العلل النفسية — وهى أقسى العلل وأشدها غموضاً واستعصاء فى الوقت نفسه .

* * *

كانت التهمة هذه المرة أن فتاة اعتادت أن تسرق كل ماتصل إليه يدها من متاع زميلاتها فى المدرسة . فهى لا تكاد تحس أنها انفردت وحدها بمتاع زميلة لها حتى تعثى فيه مفسدة وتختار لنفسها منه ما يحلولها . تارة تسرق منديلا جميلا ، وتارة تسرق شريطاً من الحرير . وطوراً تسرق كتاباً مصوراً ، وطوراً تسرق كيساً من أكياس النقود .

وقد كشف البحث فى أمر هذه الفتاة عن أن أمها كانت

تفضل عليها إخوتها فى المنزل قبل أن تبعث بها إلى المدرسة ، وإلى أنها كانت تحرمها مما تعطى منه إخوتها . وإلى أن هـذا السلوك كان يؤلمها ويحز فى نفسها ، ويثيرها على إخوتها ، ويجعلها تود لو انتقمت منهم على استئثارهم بعطف أمها .

وعلى قدر نفور والدتها منها كان حنو والدها عليها . وعلى قدر اشمئزازها هى من كل ما كان يحيط بها فى المنزل كان حبها لأبيها وتعلقها به وطاعتها إياه .

وحدث بعد ذلك أن توفى هذا الوالد الحنون ، لأنه كان مريضاً بالسل ، فضاقت الدنيا فى وجه الفتاة ، وكانت تعتريها بعد هذه النكبة نوبات عصبية تشبه الصرع ، ثم توفيت أمها بنفس المرض ، فتولى عم لها كفالتها هى وإخوتها ، وبعث بها إلى المدرسة . وهناك ظهرت عليها أعراض هذا الداء الوبيل .

وليسمح لى القارئ هنا أن أستطرد إلى بحث قصير لا بد منه قبل متابعة هذه الحالة .

* * *

يقول بعض علماء النفس إن الجريمة ترجع فى أصلها إلى عجز المجرم عن تنسيق غرائزه ؛ ويوضحون ذلك بقولهم : إن هناك ثلاث غرائز تقع فى المرتبة الأولى بين غرائز الإنسان وهى :

« غريزة البقاء » — التى تدفعه إلى طلب الطعام .

و « غريزة التناسل » — التى تبعثه فى طلب الجنس الآخر .

ثم « غريزة الاجتماع » — التى جعلت الأوائل يقولون إن الإنسان مدنى بالطبع ، لأن هذه الغريزة هى التى تجعل الإنسان يسعى فى طلب الناس ليندمج فيهم ويعيش بينهم ، ويتخذ عاداتهم ويتخلق بأخلاقهم .

فإذا اصطدمت « غريزة البقاء » مثلا « بالغريزة الاجتماعية » وعجز الإنسان عن التوفيق بينهما ، فإنه عادة لا يبالى هذه الغريزة الأخيرة . ويندفع وراء تحقيق غريزته الأولى — وهى « غريزة البقاء » ، فيتعدى على مال الغير إيثاراً لنفسه . . .

وهذه هى الجريمة !

فالجريمة — كما يقولون — لا تعنى شيئاً آخر سوى عجز الفرد عن التوفيق بين « غريزته الاجتماعية » و بين غريزتى « البقاء » و « التناسل » .

ومن شاء أن يعالج الجريمة من أساسها فعليه أن يحول دون وقوع التصادم بين « الغريزة الاجتماعية » وغريزتى « البقاء » و « التناسل » .

ولا يكون ذلك إلا بتنظيم المجتمع بحيث تتاح لكل أفراده

فرص مناسبة للحصول على العيش ، وللزواج فى سن ملائمة ، ويبقى بعد ذلك أن ينشأ الناس على التعاون لكى يعيشوا فى انسجام ووفاق .

وما دام الجنون هو اختلاط العقل وسوء التفكير وضياع الاتزان بين الغرائز المختلفة ، فهو ولا شك أصل من أصول الجريمة . وليس الجنون المقصود هنا هو الجنون الذى يذهب بعقل الانسان جملة واحدة ؛ ولكن المقصود هو أنواع الجنون الخفيفة . وأخف أنواع الجنون هو « النيوروز » أى « جنون العواطف » ، وقل أن يخلو إنسان من أن تصيبه لوثة من هذا « النيوروز » فى وقت ما[1] . . . .

والإنسان فى هذه الحالة يعرف أنه مريض وأنه فى حاجة إلى علاج ، ويشعر أنه غير راض عن أعماله التى يأتيها ، وهو تحت تأثير هذه النوبة . ويود لو استطاع أن يكبح جماح نفسه ، ويردها عن المضى فى هذا الطريق الذى يعلم هو أنه غير مستقيم ؛ كما يعلم أن الناس يحتقرون من يسلكه ويعاقبونه ، ولكنه مع ذلك تراه فى معظم الحالات لا يُطيق أن يقلع عن مزاولة هذه الأعمال المرذولة .

---

(١) راجع المقال المنشور تحت هذا العنوان بالصحيفة ٢١٦ .

ولعل أوضح أمثلة هـذه الحالة الخفيفة من حالات الجنون ما يسمونه « كلپتومانيا » — أى جنون السرقة — وليس بعيداً عن الأذهان ذلك الحادث الذى اتهمت فيه فتاتان تنتميان إلى أسرة محترمة بأنهما دخلتا محلا لبيع الجواهر ، وسرقتا منه حلية ثمينة ، وقيل يومئذ إن تلك الحادثة لم تكن أولى حوادثهما ؛ وليست الجواهر وحدها هى التى تثير هذا الجنون فى نفس مرضاه ، فإن أرقى السيدات وأغناهن قد يصيبهن مس من هذا الجنون ، فتراهن يسرقن من المحلات التجارية أتفه السلع مما قد لا يكون لهن به حاجة ، منديل أو جورب أو مشط أو نحوها . ونوادر هذه السرقات لا يمكن أن تقع تحت حصر ، وهي تقع كل يوم بين أيدى رجال البوليس ، ولـكن يمنع من وصول هذه القضايا إلى المحاكم عادة أن مشاكلها تسوى قبل أن ينتهى تحقيقها ، وأن الظروف تقتضى حفظها والتستر على أصحابها !

* * *

ولنعد الآن إلى تلك الفتاة المسكينة التى فقدت أبويها و بيئتها الأولى ، ولـكنها بقيت محتفظة بميراث معيشتها فيها ، ذلك الميل الذى لا يقاوم إلى سلب زميلاتها أشياءهن ونقودهن ، كأنما تثأر لنفسها فى أشخاصهن من ذلك الحرمان الذى كانت تلقاه

من والدتها ، و إيثارها لإخوتها عليها . وقد عولجت هـذه الفتاة أول الأمر بإخراجها من مدرستها ، و إيداعها فى مدرسة أخرى بعد أن وضعت عليها رقابة خاصة ، لا تتيح لها هذا الانفراد الذى كان يغريها بالسرقة . ولـكنها مع ذلك لم تكن تعدم الفرص التى تهيئ لها ممارسة سرقاتها . وفشل أولياء أمرها فى إصلاح حالتها ، على الرغم مما كان يبدو عليها فى كل مرة من أعراض الندم والظهور بمظهر التائب الذى لا ينوى أن ينهزم مرة أخرى . فنقلت إلى مؤسسة أعدت لإيواء أمثالها ممن استعصت حالاتهن . وهناك أعلنت توبتها وأقسمت بروح والدها أنها سوف لا تمد يدها إلى مال غيرها . واستقام لها الحال على ذلك فعلا بضعة أشهر كانت فى خلالها هى التى تقوم بعملية استلام بريد المؤسسة وتوزيعه على أصحابه ؛ ولـكن لوحظ أخيراً أن بعض الخطابات التى كانت تحتوى على نقود مما يرسله الآباء إلى أبنائهم فى تلك المؤسسة لم تكن تصل إلى أصحابها . فسئلت الفتاة فى هذا الشأن فأنـكرت إنـكاراً باتاً . وقالت إنها لا علم لها بشىء مما يسألونها فيه ؛ ولـكن أحد الملاحظين وفق بعد ذلك إلى ضبطها متلبسة بجريمتها ، إذ كانت تفحص الخطابات فى مكان منعزل عقب استلامها لها ، وتخفى منها ما كانت توحى

إليها به مواهبها أنه يحتوى على نقود . فسلمها إلى الإخصائى النفسانى الذى جعل يحادثها ويناقشها حتى عرف منها أن الذى جعلها تمسك عن السرقة طيلة تلك الشهور الأولى التى قضتها فى المؤسسة ، أنها كانت رأت ذات ليلة فى منامها كأن روح أبيها تنهاها عن هذه السرقات ، وتقول لها إنها غاضبة عليها غير راضية عنها ، إلا أن تكف عن هـذا المسلك الشائن الذى جعلها مضغة فى أفواه زميلاتها فى كل مكان تحل فيه ...

وهنا لمح الاخصائى فرصته السانحة ، واعتزم فى نفسـه أمراً ... وصرف الفتاة بعـد أن تعاهد معها علي أن تبذل ما فى وسعها من جهد مرة أخرى لتتخلص من هذه العادة الذميمة .

وفى الليلة التالية تلفع الخبير بملاءة بيضاء غطى بها نفسه من قمة رأسه إلى أخمص قدمه — وهى الصورة التى كانت الفتاة قد ذكرت له أن روح والدها قد ظهرت لها فيها — ثم دخل عليها فى غرفة نومها . وافتعل صوتاً نبهها من غفوتها ؛ فإذا هى وجهاً لوجه أمام هذا الشبح الذى بدأ يكلمها بصوت أبيها محتجاً عندها على ما فرطت فى نصحه ، وعدم إطاعتها لأمره ، ثم أعلنها بأنه سينسحب على أن يتخلى عنها ولا يعود أبداً إلى التفـكير فيها ، إلا أن تقسم بين يديه بأنها هذه المرة سوف لا تعود إلى

مقارفة هـذه الصغائر التى ترتكبها . . .

وكان فيما ألهم الله به هذا الخبير فصل الخطاب . . .

فإن الفتاة آمنت برؤياها وصدقتها . وبرئت بعـد ذلك من تلك اللوثة التى كادت تفسد عليها حياتها ؛ كأنما غسلت عنها تلك المسة العصبية التى أصابتها وهى بين يدى الشبح كل ما كان عالقاً بنفسها من آثار الماضى وآثامه .

وتقرر المؤسسة فى سجلاتها أن هـذه الفتاة أصبحت الآن قدوة حسنة تقتدى بها زميلاتها فى كل الشئون ، وأنه يوكل إليها بالذات إصلاح شأن من تكون قد ألحقت بالمؤسسة لاختلال غرائزها ، إذ كانت هى أبصر الناس بأمثال هذه الحالات .

***

ويرى القارئ فى هـذه الحالة مثالاً للجريمة فى صورة علة من علل النفس التى أمكن أن يثمر فيها التحليل النفسى ، والعلاج الروحى ، والتى لم تكن تجدى فيهـا العقوبة قطعاً ولا الصرامة . ولعل هـذا يفسر لنا ما لوحظ أخيراً على حالة المجرمين فى مصر من أن معظم الصبية الذين يبدأون عهدهم « بإصلاحية الأحداث » ينتهون فى شيخوختهم عادة إلى

« إصلاحية الرجال » ، ويقضون حياتهم فيما بين ذلك متنقلين من سجن إلى سجن ، ولو أنهم كانوا عولجوا فى مستهل حياتهم على النحو الذى بسطناه فى هذا الفصل ، لكان أغلب الظن أن ينصلح حالهم ، ويستقيم أمرهم ، ويهتدوا بعد ضلال ، ويعودوا إلى قطيعهم بعد شرود .

﴿ من أسباب الجرائم فى مصر ﴾

من أنباء الأقاليم ما روته إحدى صحف الصباح أخيراً بعنوان : « رجل يقتل حماته لأنها أخفت عنه أكلاً طيباً » . وقد لخص المراسل تفصيلات الحادث بقوله .

« إن رجلاً اسمه (. . .) تزوج بامرأة اسمها (. . .) بناحية الزيتون مركز الواسطى ، وعاشا معاً مدة عيشة راضية ؛ إلى أن كان أمس الأول ، حيث عاد الزوج إلى منزله فلم يجد زوجته ؛ فطلب إلى والدتها أن تهيئ له الطعام ، فقدمت له خبزاً وقليلاً من (المش) ؛ وبعد أن أكل الرجل حضرت زوجته ، فقدمت إليها والدتها طعاماً من البطاطس ، فاغتاظ الزوج واستل سكيناً وطعن بها حماته طعنات أدت إلى وفاتها . وقد اعترف الجانى بجريمته ، وعلل ارتكابه إياها بما فعلته المجنى عليها من إخفاء البطاطس عنه » .

* * *

وقد أثارت فى ذهنى تفاهة السبب الذى من أجله وقعت هذه الجناية ذكريات حوادث أخرى مما مر بى فى عملى ، وكان

السبب فيها جميعاً أتفه من أن يؤدى إلى نظرة عتاب ، بله الضرب والطعن والقتل .

فمن ذلك أن رجلاً كان يجلس وسط جماعة من زملائه ، فعطس ؛ فشمَّته أحدهم بقوله : « جِرْ ! » ، فضحك الجماعة ، وأسرَّها العاطس فى نفسه ، حتى كان يوم اختلى فيه بمن شمَّته ، فانتهز هذه الفرصة وأطلق عليه عياراً نارياً فأراده قتيلاً !

***

ولعل أعجب من ذلك ما حدث فى واقعة أخرى تقدم فيها فريقان من المتهمين إلى المحاكمة ، كل فريق قوامه أربعة أشخاص ، والتهمة المسندة إلى كل منهم أنه أحدث بأفراد الفريق الآخر إصابات تخلفت عنها عاهات مستديمة ، وهي فقد أجزاء من عظام الرأس . وظهر من التحقيق أن الفريقين كانا يستعملان القؤوس والمناجل والعصىّ الغليظة . كما ظهر من الكشف الطبى أنه أجريت لأفراد الفريقين جميعاً عمليات جراحية لرفع بعض عظام الجمجمة بعد أن تفتتت من أثر الضرب . وبذلك أصبحوا أحياء فى حكم أموات . لأن من يُعمل له مثل هذه العملية ينكشف مخه فى موضع العملية ، ويظل هذا الموضع عرضة للمؤثرات

الجوية وغيرها ، فيتعرض صاحبه لخطر الموت فى كل وقت ، وعند بذل أى مجهود .

فما ظنك بالسبب الذى أدى إلى هذه الكارثة ؟ .

ستقول لا بد أن تكون أعراض كريمة قد انتهكت ، فهذا دفاع عن الشرف الرفيع ! أو أن تكون دماء عزيزة قد أريقت ، فهذا أخذ بالثأر ، واندفاع فى تيار الانتقام ! .

ولكن الواقع كان أبعد ما يكون عن هذا الجد ؛ وكان السبب من أسخف الأسباب وأوهاها ! وذلك أن أفراد الفريق الأول كانوا فى طريقهم إلى حقلهم ومعهم أدواتهم ، ومن خلفهم تابع صغير لهم ، قمىء الهيأة ، صغير الجسم ، أقرع الرأس اسمه « عاشور » . وكان أفراد الفريق الثانى تحت شجرة يتناولون فى ظلها طعامهم ، فأراد أحدهم أن يتفكه ، فدعا الغلام إلى الطعام متهكماً بقوله :

— باسم الله يا سيد عاشور ! .

وكان الغلام مؤدباً ، فأجابه بقوله : هنيئاً لكم ! .

ولكن صاحبنا رد عليه بتلك الكلمة الصغيرة السخيفة التى اعتاد السفهاء أن يقرنوها باسم عاشور كلما ذكروه ، والتى اعتاد السخفاء أيضاً أن يضحكوا منها كلما سمعوها ، مع أنها

لا تنطوى على دعابة ، ولا تحمل أى معنى من معانى الفكاهة .

وضحك فريق الطاعمين ، وتأذى أفراد الفريق الآخر من أن يروا تابعهم يتخذه هؤلاء الناس هزواً ، فارتدوا إليهم ، وانهالوا عليهم ضرباً بما يحملون من فؤوس ومناجل ، واشتبك معهم هؤلاء بما معهم من عصى وآلات أخرى . وأسفر الحادث عن إصابة الجميع ، ولم يسلم من الأذى إلا بطلنا الصغير — عاشور .

***

وإنى لأذكر بمناسبة هذا الحادث واقعة أخرى ، لعلها فى سخافة سببها أغرب ما وقع لى من هذا النوع . وذلك أن جماعة من أهل الريف كانوا يجلسون على عادتهم فى جرن من الأجران . وكان أحدهم يدخن لفافة ، فأخرج جاره علبة دخانه ، ولف لنفسه لفافة ولكنه — على عادة قومه أيضاً — لم يكن يحمل كبريتاً ليشعل به لفافته . ولست أدرى كيف يكون هذا الكبريت التافه مشكلة مستعصية من مشكلات الريف عندنا . ويخيل إلىّ أن القوم — لهوان أمر هذا الكبريت عليهم — لا يهتمون بشرائه ، ظناً منهم أنهم واجدوه كلما التمسوه . وتكون النتيجة دائماً أنهم يلتمسونه أبداً فلا يجدونه . فالبيت يبقى فى الظلام ريثما تدور ربته على كل جاراتها تسألهم عوداً من الثقاب توقد به مصباحها ؛ والفرن يبقى بغير إيقاد ، حتى

توفق صاحبته إلى الحصول على ما توقده به من عند إحدى الحانات . وينطفئ المصباح من الهواء فتتكرر مأساة البحث عن الثقاب من جديد . ويثور عند الرجل ميله إلى التدخين فيعد اللفافة ، ويظل يقلبها بين أصابعه ، أو يغرسها فى جانب فمه ، أو يحملها فوق أذنه حتى يفتح الله عليه بمدخن آخر فيستجديه نار لفافته ، وهكذا . . .

وفى حالتنا هذه مد الرجل يده يستجدى لفافة جاره ليوقد منها لفافته . ولعل صاحبنا كان ضيِّق الصدر بهذه العادة الذميمة ، فرده رداً جافاً . وأبى عليه أن يسعفه بما يطلب . فلم يغضب صاحبنا ولم يثر ، ولكنه أودع لفافته بكل رزانة واستسلام فوق أذنه ، وانتظر حتى فرغ جاره من لفافته ، وألقى بها عقباً صغيراً على الأرض ، فأقبل عليه ، واحتال على مسكه وأشعل لفافته منه . وكأن هذا أيضاً لم يعجب صاحب العقب فعذره وعنفه ، وقام إلى عقبه فأطفأه ، ثم انتزع لفافة جاره فأطفأها هى الأخرى . ونشبت بين الرجلين معركة انتهت بأن ضرب صاحب العقب صاحب اللفافة ضربة خرّ على أثرها فاقد الحياة .

* * *

ويصعب على المستقصى أن يلم بكل ما مر به من أمثال

هذه الحوادث ، ولـكن حسب القارئ هذه الصور التى تمثل له نفسية بعض الناس فى هذه الديار .

ويخيل إلىّ أننا قد نكون أمة مسرفة فى انفعالاتها . فإن أتفه الأسباب عندنا ينتهى بأوخم النتائج ، وأحقر البواعث يثير أشد الاضطرابات .

انظر إلينا كيف نضحك ! .

إن الواحد منا لا يرضيه أن يشيع السرور فى نفسه . ولـكنه لا يرتاح حتى يطلق ضحكة داوية عاصفة مجلجلة مزلزلة .

لقد كنت منذ أيام فى قطار « المترو » ، وكان القطار يجتاز بنا نفق القبة . وكل من ركب هذا المترو يعلم ما يحدثه حديد العجل والقضبان من جلجلة يضاعفها الصدى الذى ينبعث من جدران النفق فى هذا المكان ، بحيث يتعذر الكلام بين الجارين المتلاصقين ، ومع ذلك فقد سمعت أحد الركاب يطلق ضحكة أزرت بكل هذا الحديد و « الأسمنت المسلح » ولفتت إلينا أنظار كل الراكبين ! .

ثم انظر إلى نسائنا كيف تحزن ! .

إن الدموع لا تكفى . وليس يقنعهن فى الحزن إلا الصياح والعويل ، وشق الجيوب ولطم الخدود .

وإنى لأذكر فى خجل وأسف أنى كنت فى وقت من الأوقات أسكن فى منزل يملكه أجنبى ، وكان لهذا الرجل ابنتان توأمان كانتا مضرب المثل فى روائهما وحسنهما . وشاء القدر أن تموت إحداهما ، فأقسم ما عرفت بوفاتها — وأنا المقيم فى نفس المنزل — إلا صدفة ، إذ شاهدت عربة الموتى تقف أمام الدار ، وعليها أكاليلها البيضاء . فبعثت رسولى يأتينى بخبرها ، فجاء يبلغنى أنها ابنة صاحب المنزل . ولو أن هذه الفاجعة وقعت لغير تلك الأسرة لما كفاها أقل من أربعين ليلة تحييها النادبات ، وتتبارى فيها نساء الحى فى الصراخ والعويل ! .

بل انظر إلينا كيف نطرب ! .

إن مقياس الطرب عندنا أن لا نمكن المطرب من إتمام نغمته ؛ فنحن نقطع عليه غناءه بصياحنا فى وجهه . ومنا من يلقى طربوشه فى الهواء . ومنا من يرمى به إلى الأرض . ومنا من يكب على وجهه . ومنا من يستلقى على قفاه . بل إنى لأعرف من كان يتفادى زملاؤه من أن يجلسوا بجواره فى حفلات الطرب لأنه اعتاد أن يعض جاره كلما هزته نغمة حلوة فاستخفه الطرب وغلبه على أعصابه ! .

وأغلب الظن عندى أننا أفسدنا بطريقتنا هذه أمزجة

المطربين أنفسهم . فإن منهم من أصبح لا يجيد الغناء والتنغيم إلا فى وسط هذا العجيج والضجيج . ولست أريد أن أذكر أسماء ، ولكن كل قارئ يستطيع أن يستعرض مطربينا ومطرباتنا ومقرئينا ومقرئاتنا ، فسيرى أن معظمهم يجيد كل الإجادة فى الحفلات العامة التى ينوشه فيها المستمعون بصياحهم وحركات استحسانهم ، وسيرى أيضاً أن بعضهم فشل كل الفشل عندما وضعوه فى قاعات الإذاعة اللاسلكية أمام الميكروفون ، فلم يسمع فيها إلا صوت نفسه . ولم يجد من حوله من يحفزه إلى الإجادة والإتقان .

* * *

والخلاصة أننا فى حاجة شديدة إلى ضبط أعصابنا . فإن من أكبر مظاهر الكرامة الشخصية أن يحتفظ الإنسان لنفسه بانفعالاتها ، وأن لا يكشفها للناس مهتوكة الأستار مفضوحة المعانى . ويا حبذا لو جعلنا ضحكنا ابتساماً ، وحزننا تقطيباً ، وطربنا نشوة ورضا . إذاً لأعددنا أنفسنا إعداداً صالحاً لاجتياز أزماتنا النفسية الأخرى التى قد تنتهى بمن يستسلم لها منا إلى الغلط . والشطط .. وأحياناً إلى الجريمة ! .

﴿ خصومة الأقارب ﴾

جعلت دأبي في كل مايعرض عليّ من نزاع مدنيّ أن أبدأ بمحاولة التوفيق بين الطرفين ، لعلي أوفق في إبرام صلح يسوي ما بينهما من منازعات . وكنتُ مهما بذلتُ في هذا السبيل من وقت أعتقدُ أني أنا الرابح بحسم النزاع على هذه الصورة . لأن القضية التي تنتهي صلحاً لا تعود في الغالب إلى المحكمة مرة أخرى ، ولأن الصلح ليست له عقابيل مثل تلك التي تتركها الأحكام القضائية عادة . إذ أن من يصدر عليه حكم قضائي يخرج من المحكمة وفي نفسه مرارة الهزيمة ، فتدعوه غريزة العناد إلى أن يطعن في هذا الحكم . وما أكثر ما رسمته القوانين من طرق الطعن في الأحكام . .

فإن الحكم إن صدر « غيابياً » كان لمن صدر عليه حق « المعارضة » فيه . . .

وإن صدر « حضورياً » قابلا للاستئناف كان له حق « استئنافه » . . .

وإن كان في الحكم الاستئنافي أو غيره وجه « لالتماس إعادة النظر » فيه رفع عنه « التماس » . . .

ثم هو من بعد كل ذلك قد يعاود طرح النزاع أمام القضاء فى صورة ثانية وثالثة ورابعة ، حتى يستنفد كل ما للنزاع القائم من وجوه .

فإذا ما أصبح الحكم نهائياً ، وجاء أوان تنفيذه ، انفتحت أمام الطاعن آفاق جديدة للمماطلة والمماحكة ؛ وذلك بأن « يستشكل » فى تنفيذ الحكم ، ويكون هـذا « الإشكال » بدعوى جديدة ترفع إلى القاضى ليفصل فيها . . .

وقد جرى بعض هواة هذا النوع من النضال على أن يسخروا « أجنبياً » ليعترض طريق المحضر الذى يقوم بتنفيذ الحكم . وبذلك ينتقل النزاع من ساحة القضاء المختلط — كل ذلك لأن من صدر عليه الحكم لم يقبله ولم يسلم بآثاره .

وهنا يتجلى الفرق واضحاً بين إنهاء الخصومة « صلحاً » وبين إنهائها « قضاء » .

* * *

ولقد لاحظت أنه مهما يكن النزاع فى أوله مستعصياً . ومهما تكن نيات الخصوم فى بدء الأمر صلبة متوترة ، فإن اصطناع شىء من الصبر ، والدخول بين الطرفين بشىء من الكلام اللين ، وعرض بعض الحلول التى يراعى فيها التوفيق بين المصلحتين ،

كثيراً ما كان يؤدى إلى عقد الصلح المنشود ، ويخرج كل فريق راضياً عن خصمه وعن نفسه ؛ اللهم إلا إذا كان هذا النزاع بين أفراد أسرة واحدة ، فهنا كنت أجد أكثر المشقة فى التوفيق . وكانت معظم محاولاتى تصاب بالفشل الذريع ، حتى كاد يستقر بى الرأى يوما من الأيام أن لا أحاول التوفيق قط فى منازعات الأقارب والأصهار ، لكثرة ما بذلت فيها من وقت مضاع ، وما لاقيت فيها من عنت مرهق ، وفشل مطبق .

* * *

و إن أنس لا أنس يوما عُرِضَتْ فيه علىّ قضية أسرة تركية ، توفى عائلها عن مال موقوف ، وعن أطفال صغار . فتعينت أمهم وصية عليهم ، و بقيت تشرف على شئونهم حتى بلغ أحد أولادها سن الرشد ؛ فبدأ يطعن على تصرفاتها فى مال الوقف ، ويشكو منها كوصية على باقى إخوته . وظل ينازعها فى هذه الوصاية حتى توصل إلى استصدار قرار من المجلس الحسبى بإقامته هو وصياً على إخوته القصّر بدلا منها .

وعند ذلك دخل معها فى نزاع طويل على حساب الوقف وغلته ، وما استولت عليه منها لنفسها ، وما أدته إلى المستحقين .

فلما عرضت علىّ الدعوى ، شق على نفسى أن أرى هذه الخصومة تقوم بين أم وولدها .

ونازعتنى نفسى إلى فكرة التوفيق بينهما ، فحجزت القضية لآخر الجلسة لأسعى فيها بالصلح بين الطرفين فى غرفتى الخاصة ...

وأذكر مع الحسرة والندم الشديد أنى على الرغم من طول جلسة ذلك اليوم ، وشدة ما عانيت من الجهد فى نظر قضاياها ، قد طوعت لى نفسى أن أقضى بين هؤلاء القوم ساعة أخرى من الزمن فى عرض الحلول ، وبذل الاقتراحات دون أن أجد عند أى الطرفين أدنى استعداد لقبول شىء من كل هذا الذى كنت أعصر ذهنى فى تقديمه لهما .

وما راعنى آخر الأمر إلا الوالدة وهى تضرب بقبضة يدها على مكتبى قائلة فى لهجة حازمة :

— أفندم ! الخشب خشب ، والرخام رخام !

فسألتها : ماذا تعنى ؟ . . .

قالت : أنت تستطيع أن تدق مسماراً فى قطعة من الخشب ، ولكنك لا تستطيع أن تفعل ذلك فى قطعة من الرخام ، فلا تحاول أن تدخل فى رأس واحد منا فكرة قبول شىء من هذا الصلح الذى تعرضه .

قلت : لا فُض فوك يا سيدتى ! فإنى لم أكن أعلم حتى هذه اللحظة أن رأس حضرتك الكريم ، ورأس نجلك العزيز قد جبلا من الرخام !

وأصدرت حكمى فى نزاعهما — ولم يستغرق منى ذلك أكثر من خمس دقائق هى التى حررت فيها أسبابى ، فإن الحق كان واضحاً فى جانب ابنها ، ولكنى كنت أستحى أن أخذلها أمامه بحكم يجعل يده فوق يدها ، وهى أمه التى حملته ووضعته ونشّأته .

***

على أن كل هذا الحديث الذى سقته بين يدى القارئ ، ليس إلا مقدمة للحالة الغريبة التى أردت أن أعرضها عليه اليوم ، والتى أثارت فى ذهنى كل هذه الخواطر :

فقد تقدم إلىّ منذ أمد قريب فى جلسة الجنح اثنان ، كلاهما يتهم الآخر بأنه بصق فى وجهه ، وصفعه فى الطريق العام . . .

وأخذتُ فى مناقشتهما ، فتجلى لى من أمرهما ما يدعو إلى أشد العجب ، حتى لقد عدت إلى منزلى ظهراً فطرحت أمرهما على صغارى باعتبار أنه (أحجية) أريد منهم حلها . قلت :

١ — إذا قيل لكم إن اثنين تباصقا وتصافعا فى الطريق ، فكم تقدرون أن تكون سن الواحد منهما ؟ .

قالوا : هذان طفلان — ولا شك — يعبثان !

قلت : صفر من عشرة ! فإن هذين الاثنين كانا رجلين فى الحلقة الخامسة من عمرهما ، ولعل واحداً منهما كان فى الحلقة السادسة أيضاً .

٢ — ثم قلت : وماذا تقدرون أن يكون مركزهما الاجتماعى ؟

قالوا : صعلوكان أمرهما هين ولاشك على نفسيهما وعلى الناس !

قلت : صفر آخر من عشرة ! فإنهما كانا مهندساً وجيهاً ومعلماً أنيقاً .

٣ — ثم قلت : وماذا تقدرون أن تكون صلة بعضهما ببعض ؟

قالوا : عدوان لدودان ، تأصلت العداوة فى صدور أجدادهما ، فورثها عنهم الحفَدَة !

قلت : أصبح الصفر مكعباً ، فهما أخوان نشآ فى بيت واحد و بيئة واحدة !

قالوا : إن كانا أخوين فلا بد أن يكونا غير شقيقين !

قلت : وهذا صفر رابع تطوعتم به . فوالله لقد كانا شقيقين أبوهما واحد وأمهما واحدة !

قالوا : فنبئنا إذاً بسبب شجارهما ، فقد أعيانا الحدس فى شأنهما !

قلت : إن لهما أباً شيخاً كبيراً يمتلك حوالى ثلاثين فداناً ،

فضعفت حواسه ، وتطلع أولاده — وهو ما زال حياً يرزق — إلى « تركته » . فطلبت إحدى بناته توقيع الحجر عليه ، ورفعت طلبها إلى المجلس الحسبي ، فعين المهندس قيما على والده ، لأنه كان أكبر أبنائه . وعادت البنت فطلبت إلى المجلس أن يقرر لها من مال أبيها نفقة تعيش منها ، فقرر المجلس نفقة لها ولأمها ولبعض إخوتها ممن تجب على الأب نفقتهم ، وكان ذلك بموافقة القيِّم ، فلم يرض صاحبنا « المعلم » عن هذا القرار ، لأنه رأى مال أبيه يتسرب عن طريقه إلى بعض أفراد الأسرة دون بعض ، ففكر فى طريقة يوقف بها تنفيذه ، وهداه تفكيره — سامحه الله — إلى أن ينكر قيام الزوجية بين أمه وأبيه . ومن شأن هـذا الطعن أن يعطل تنفيذ القرار السابق ريثما يتم التحقيق فيه . وقد تقدم الأخ «المعلم» فعلا بهذا المطعن للمجلس ، وتحددت جلسة للنظر فيه ، وصال فيها الأخوان وجالا ، وأدلى كل واحد منهما بما عنده من الأسانيد . وكان المعلم هو الفائز فى هـذه الحلبة ، لأنه حصل على قرار من المجلس بالتأجيل للتحقق من صحة هذا الطعن . فأسرها له أخوه « المهندس » وغادر الطرفان قاعة الجلسة ، وانتهيا إلى الطريق ، وفى صدر المهندس من الحقد على أخيه ما فيه . فلما خلا به رأى أن يرد عليه تحيته التى وجهها إلى والدته أمام المجلس ، إذ أنـكر

زوجيتها لوالده بأن بصق فى وجهه ، ومد يده إليه فصفعه على خده

فما كان من المعلم إلا أن كال لأخيه الأكبر بصقة ببصقة وصفعة بصفعة ، وتكاثر الناس حولهما ، ودخلوا بينهما ، فحالوا دون استرسالهما فى هذا التعدى الشائن ولكنهما أصرا على الذهاب إلى القسم ، حيث شكا كل واحد منهما أخاه بأنه بصق فى وجهه وصفعه . وهكذا انتهت إلى محكمتى تلك المعركة التى بدأت مناوشتها فى قاعة المجلس الحسبى ، ودارت رحاها فى الطريق العام .

* * *

قال ولدى الأكبر عقب هذا الإيضاح :

— قبح الله المال ! إنه ما دخل بين اثنين إلا أفسد عليهما صلاتهما ، حتى ولو كانا أخوين !

وقال الخبيث الصغير :

— الذى أراه أنا أنه لو كانت الوالدة أحسنت تربية هذا « المعلم » أيام كان بين يديها صغيراً ، لما سولت له نفسه أن يجحد أمومتها وهو كبير !

أما أنا فلم أعلق بشىء ولكن سانحة مرت بخاطرى : وهى أن أول نزاع وقع على ظهر الأرض كان ذلك الذى حدث بين قابيل وهابيل .

غفر الله لأولهما . . . وعلى ثانيهما السلام !

شهادة شاهد

انتهت الجلسة اليوم حوالى الساعة الثانية بعد الظهر. فخرجت منها محطم الأعصاب، لا أريد إلا أن أستلقى على كرسىّ فى « غرفة المداولة » مسترخياً حتى أسترد بعض نشاطى، فأنهض عائداً إلى منزلى لأستأنف فيه الجهاد مع القضايا الأخرى التى لم تكفِ فيها النظرة السطحية، ولا المناقشة العادية، والتى لا بد فيها من تقليب الأوراق وفحصها ودراسة مستنداتها. ولكنى ما دخلت قاعة المداولة حتى وجدت فيها صديقى (ع) ينتظرنى على بعض عادته لنقطع طريقنا معاً إلى منازلنا المتجاورة. فاستأنست به، وشرعت أسرى عن نفسى بحديثه الفكه. ولم أمض فى ذلك إلا قليلا حتى دخل علينا أحد كتاب المحكمة ومعه « ملف » أشعث ليخبرنى بأن هذه القضية محالة علينا من محكمة ... كى نسمع فيها شهادة شاهد لم يستطع السفر إلى مقر تلك المحكمة لضعف صحته. وأن الشاهد حاضر خارج القاعة يريد الإدلاء بهذه الشهادة. وأنه شيخ كبير يؤذيه أن يعود مرة أخرى إن لم يتيسر سماع أقواله اليوم.

فلم يمهلنى صاحبى حتى أقول كلمتى فى هـذا الطلب . بل اعترض الـكاتب محتجاً على هذه المهمة التى جاء من أجلها ، منبهاً إلى أن وقت العمل قد انتهى ، وإلى أن القاضى من حقه أن يكف عن العمل متى انتهى موعده حتى ولو بقى بعض هذا العمل غير منجز ... ثم أشار له نحوى بيده وهو يقول :

— وهل بقى فى هذا الهيكل المتخاذل ما يستطيع معه أن يفهم للشاهد إذا شهد أو يستمع له إذا قال ؟ ! انصرف عنّا يا هذا مأجوراً غير مأزور . فإن المعدة الخالية آخر ما يصلح للقضاء والفتيا!.

فاستمهلت صديقى ، واقترحت أن نسمع لهذا الشاهد فلعل فى شهادته ما يدخل على نفوسنا شيئاً من التسلية . ونبهته إلى أن المطلوب منا هو الاستماع فقط،فلا هى الفتيا ولا هو القضاء ! .

فقال لى : إنك مكابر ! إنك لن تقوى على المناقشـة . ولن تفطن إلى النقط الحساسة التى ينبغى أن تحصر فيها الـكلام ، ألم تسمع فى الأقوال المأثورة أنه لا رأى لحاقن ولا لحازق ! فإذا كان الخف الضيق يذهب بالرأى السليم . وإذا كان البول المحبوس يقضى على الفكرة النيرة ، فما بالك بالمعدة الخالية التى تغرد طيورها — أستغفر الله ، بل التى تنعق غربانها ، وتهر كلابها ، وتعوى ذئابها ! ! قم بنا إلى الغداء ، وليحضر الشاهد

فى الغد أو لتعد له أنت بعد الظهر إذا شئت ! .

ولم يكد يفرغ صاحبى من « مرافعته » حتى لاح بالباب شيخ كبير السن ، وضىء الوجه يستأذن فى الدخول . فابتسمت إلى صاحبى وقلت :

— لقد وضعنا الشيخ أمام الأمر الواقع فدعنا نتقبله ، وسيكون جزاؤك عندى أن تتغدى معى متى فرغنا من سماع أقواله ! .

فقال : أما بهذا الشرط فأنا أرضى الانتظار ! دونك الشيخ فخذ شهادته . . . . ولكن لا تثقل عليه بكثرة السؤال .

***

واستدنيت الشيخ منى ، وجلس الكاتب تجاهى ، واطلعت على القضية لأرى فى أى شىء يراد سؤال الشاهد ، فوجدت الدعوى تتلخص فى أن هذا الشيخ من أهالى القاهرة ، وأنه زوج ابنته لأحد تجار الريف ، وأنه كانت له زوجة . وكان لهذه الزوجة مصاغ كثير . فمرضت وانتقلت إلى أحد المستوصفات . فأودعت مصاغها عند كريمتها . ثم ماتت هى فى هذا المستوصف ، وبقى المصاغ مع ابنتها فى الريف . ثم توفيت الابنة عن ولدين صغيرين . فسافر الشيخ ليتسلم جثمان ابنته ، وليسترد مصاغ زوجته . فاعترف

الزوج بجثة زوجته ، ولكنه أنكر المصاغ — وتبين أن المطلوب هو سماع أقوال الشهود الذين يعلمون أن مصاغ الأم كان محفوظاً مع ابنتها ، وأن هذه سافرت به إلى الريف عند زوجها . . .

ورأيت أن أبدأ بسماع أقوال الشيخ . فقال :

— كنت موظفاً بالحكومة . ولكنى الآن بالمعاش . وكان عملى يقتضينى أن أنتقل من بلد إلى بلد . فكنت فى بدء أمرى أستصحب زوجتى وأولادى إلى كل بلد أنتقل إليه . ولكن الأولاد كبروا . ودخلوا المدارس . وأصبح من المتعذر علىّ أن أجد لهم المدارس الموافقة فى البلاد التى أسافر إليها . فاكتريت لهم منزلا فى القاهرة ليستقروا فيه مع أمهم . واكتفيت أنا بأن أتردد عليهم كل شهر مرة أو مرتين . ثم أعود إلى مقر عملى فأقيم فيه . وكان الله يبارك لى فى مرتبى ، فلم أكن أنفق أنا وأسرتى أكثر من نصفه . وكنت أحفظ الباقى مع زوجتى ، ولم تكن هى تثق بالمصارف . ولم أكن أنا أرغب فى استغلال مالى فى الأرض لسوء معاملة الفلاحين ، ولا فى الأسهم ونحوها لعدم خبرتى فى هذه الشئون . فاتفق رأينا على أن نشترى بكل ما ندخره من المال مصاغاً يظل محتفظاً بقيمته عند الحاجة إلى بيعه . وتتحلى به زوجتى و بناتى كلما دعا إلى ذلك داع — واجتمع

لنا من ذلك شيء كثير كنا نضعه فى حقيبتين إحداهما صغيرة الحجم سوداء اللون والثانية أكبر من أختها حجماً ، ولكنها ذات لون بنى — وارتفع سعر الذهب وعز تداوله ، فجعلنا نتصيد الجنيهات الذهبية نشتريها حيثما وجدناها . فاجتمع لنا منها مبلغ طائل أيضاً كنا نحفظه فى الحقيبتين مع المصوغات . وفى سنة — ١٩ كانت إحدى كريماتى قد أتمت دراستها الابتدائية . ودخلت الامتحان ونجحت فيه ، وكان ترتيبها الأولى بين الناجحات . وكأنما لفت ذلك أنظار الناس إليها و إلينا ، وأنا ممن يؤمنون بشر الحاسد إذا حسد . وقد تحققت مخاوفى ، فإن ابنتى هذه أصيبت عقب الامتحان مباشرة بحمى شديدة أو شكت أن تموت بسببها ، ولكن الله سلم . فنجت من الخطر بعد مرض طويل تركها فى غاية من الضعف والهزال . وكان ابنى الأكبر قد نال شهادة التخرج من مدرسة الحقوق فى ذلك العام . فاقترح علينا أن نقضى الصيف خارج القاهرة فى ثغر من ثغور مصر التى يرتادها المصطافون ، لعل ذلك أن يساعد أخته على استرداد صحتها . ويعوض باقى أفراد الأسرة عن بعض ما كابدوه فى الشهور الأخيرة . وعلى الرغم من أنى لم أكن أرتاح إلى ارتياد هذه المصايف بنفسى . ولا أرضى لأسرتى أن ترتادها أيضاً ، فإنى

رأيت فى الملابسات التى أحاطت بحياتى ذلك العام ما جعلنى أرحب باقتراح ابنى ، وأعددنا عدتنا للرحيل ثم سافرنا . ووقع اختيارنا على مدينة . . . . فنزلناها فى مكان معتكف بعيد عن ضوضاء (البلاجات) ومفاسدها . واستقام أمرنا على ذلك زماناً تحسنت فيه صحة ابنتى وشعرنا جميعاً بتأثير اختلاف الهواء فى صحتنا ومزاجنا . وحمدنا الله على ما وفقنا إليه فى هذا المصيف . وشكرنا لابنى اقتراحه الذى كان سبباً فى هذا التوفيق .

وفى ذات صباح جاءني ابنى هذا باقتراح جديد وهو أن نقضى النهار فى ضاحية . . . القريبة من هذا الثغر . فإن الناس يقولون إنها تستحق الزيارة لجمال موقعها وطيب هوائها . فلم أعترض . ورأيت أن أدخل على نفسه هذا السرور البرىء . فقمنا من فورنا وقصدنا إلى ذلك المكان نحن الاثنين بعد أن هيأنا طعامنا الذى سنتناوله هناك وقت الغداء . وجلسنا على الشاطئ نتلهى بمنظر البحر ومنظر المستحمين فيه حتى كان وقت الظهيرة . فخلا المكان إلا منا ومن رجل إنجليزى كان يجلس بعيداً عنا مع زوجه بملابس الاستحمام . فاستأذننى ولدى ليقوم فيستحم قبل الغداء . فلم أشأ أن أعارضه لا سيما وأنا أرى البحر غير هائج ولا ثائر . فاستأجر ثوباً من ثياب البحر ونزل أمامى . وظل يرتع ويلعب ساعة كان الهواء فى خلالها قد اشتد نوعاً ما فضرب سطح

البحر. فارتفع موجه وثقل ماؤه. وتطلعت فإذا الولد بعيد عن الشاطىء ولكنه كان يسبح ليعود إلىّ. فظللت أرقبه لحظة تبينت فى خلالها أنه لم يكن يتقدم كثيرا، فإن الماء والهواء كانا يغالبانه. ووقفت ألوح له بمنديلى ويشير هو إلىّ بيده مطمئنا. ولكن طال بنا ذلك وبدأت أحس فى حركاته أثر الإعياء: فجريت على طول الشاطىء أبحث عن أحد من حراس البحر أستنجده فلم أظفر بأحد. فعدت إلى حيث تركت ابنى فوجدته قد بدأ يستسلم للموج. ولم أكن أحسن السباحة ولم يكن لى عليها جلد، فوقفت أصيح به وأناديه وأشجعه حتى التفت إلىّ الانجليزى وزوجته. وشعرا بما فيه ابنى من الخطر. فأسرعا نحوى ونزلا معا إلى البحر يريدان نجدته. ولكنهما ما كادا يتوسطان المسافة حتى خارت قوى المرأة فعاد بها زوجها بكل مشقة: بعد أن أوشك أن يغرق معها.

وكانت الريح قد بلغت أشدها فى خلال ذلك. واختفى ابنى عن نظرى بين أمواج البحر الصاخبة.

وبدأ الناس يقبلون من هنا وهناك ويقفون على قصتى وقصة ابنى. ولكن معظمهم كانوا يحوقلون وينصرفون. ولم يجرؤ أحد على نزول البحر فى ذلك الوقت لشدة ثورته وعنف أمواجه ...

وبعد نحو ثلاث ساعات قذفت الأمواج بالجثة إلى الشاطىء.

فاستقبلتها وسط رثاء الحاضرين لحالى ، وجاء رجال البوليس ومنعوني من نقل الجثمان حتى يحضر الطبيب لتوقيع الكشف عليه ، وتقرير سبب الوفاة ثم التصريح بدفنه . فلبثت أنتظر ... وطال بي الانتظار ، وأخيراً تقدم إلىّ أحد الموجودين ، وأسرّ فى أذنى قائلاً :

— يا عم ! سوف يطول انتظارك على غير جدوى إن لم تبعث إلى الطبيب بأجرة انتقاله . فاستفسرت منه عن قدر ذلك ، وعمن يصلح لأداء هذه الرسالة فأرشدني إلى عمدة المكان ...

... ...

[أستأذن القارئ فى قطع الحديث عند هذه النقطة . فإن من كلام الناس ما إن جاز الاستماع إليه . فإن نقله لا يجوز] .

* * *

واسترسل الشيخ فى كلامه فقال .

. . . وأردت أن أقوم بغسل ابنى قبل نقله من مكانه . فجاءنى حامل الماء يساومنى على خمسة قروش للصفيحة الواحدة من الماء العذب . فقلت فى نفسى : سبحان الله ! وهل انتزعت المروءة حتى من نفس هذا « الحملى » البسيط فجرفه التيار مع الآخرين ؟ اذهب يا بنى وجئنى بما أريد من الماء أعطك ما تشاء من النقود !

وانتهيت من عملية الغسل بنفسى — فإنى أعلم أن ثواب ذلك عند الله عظيم — ثم سلمت ثوب البحر لصاحبه — وأقسم لقد طالبنى بأجرته لأن ابنى لم يكن قد دفعها سلفاً — وألبست ابنى ثيابه ، وطلبت سيارة فجاءونى بها ، فركبتها ووضعت ولدى بجوارى . وكان الليل قد أرخى سدوله منذ ساعات . فأعطيت السائق عنوان منزلى فى المدينة وطلبت إليه أن يعود بنا إليه .

ووصلنا حوالى منتصف الليل . فلم أجد أحداً فى المنزل وعلمت من الجيران أن زوجتى ساورها الشك فى أمرنا . فظلت تنتقل منذ أقبل الليل من النافذة إلى الشرفة ثم من الشرفة إلى النافذة حتى نفد صبرها . فأصرت على النزول للبحث عنا ، واستأجرت سيارة لتطوف بها على أقسام البوليس . فطلبت إلى السائق الذى كنت فى سيارته أن يذهب فى أثرها لنعود بها . وجعلنا ندور خلفها من قسم إلى قسم حتى اهتدينا إليها . وعدنا جميعاً حوالى الساعة الثالثة صباحاً إلى المنزل . ولست أريد أن أذكر لك مقدار ما أخذه منا السائق . فإن كل شىء كان هيناً بجوار ما كنا فيه من الهم والحزن .

ولم تشرق شمس اليوم التالى إلا وقد فرغنا من إعداد كل عدتنا للعودة إلى القاهرة . فبلغناها مع الظهر ، وشرعنا فى إقامة

المأتم ، ولم تنقض أيام حتى كانت زوجتى طريحة الفراش من كثرة ما احتملت من ألوان العذاب فى الشهرين الأخيرين .

وتفرغت لتطبيبها أنا و بناتى حتى استحال علينا أخيراً أن نقوم بما يجب نحوها ، واستدعت حالتها أن تنقل إلى المستوصف فنقلناها . وظلت هناك أربعين يوماً أجريت لها فى أثنائها عمليتان جراحيتان ، وكان يتردد عليها فى المدة الأخيرة طبيب معروف يزورها فى اليوم مرتين و يتقاضى عن كل زيارة جنيهين ولم يُجْدِ فى عِلّتها شىء من كل ذلك ، فأسلمت روحها فى نهاية اليوم الأربعين . . . .وهكذا أصبت فى عام واحد بفقد ولدى وفقد زوجتى . .

* * *

وكانت ابنتى مخطوبة قبل أن تتوفى أمها . فجاءنى خطيبها يستنجزنى إتمام العقد ، فاشترطت عليه ألاّ تنتقل ابنتى من القاهرة إذا كان يريد زواجها ، لأنها هى التى ستتولى فتح بيتى بعد أمها فرضى بهذا الشرط ، وقبل أن يثبته المأذون فى وثيقة الزواج نفسها. وعقدنا العقد على هذا الأساس . فكان هو يقيم فى منزلى أياماً ثم يعود إلى بلدته التى يمارس فيها تجارته ، وكنت أنا أيضاً أقضى فى القاهرة بضعة أيام فى كل شهر ثم أقضى بقية الشهر فى محل عملى ،

وكانت ابنتى الكبرى هى التى تتولى شئون إخوتها وتحافظ على أموالى ومصوغات أمها .

وجاء زوجها إلىّ يوماً يستأذننى فى أن تسافر معه ولو أسبوعاً واحداً . لأن أهله وأهل بلدته يعيرونه بأن زوجته لم تزره فى موطنه ، فلم أر بأساً فى ذلك ، وسافرت ابنتى معه ، ورأيت أن تأخذ معها الحقيبتين (إياها) لكى تكونا فى مأمن معها ما دام المنزل سيخلو منى ومنها فى بحر هذا الأسبوع ، وانقضت الزيارة على خير حال ، وعادت ابنتى إلى القاهرة ، وعاد زوجها إلى ما كان عليه من الإقامة فى القاهرة حيناً وفى بلدته أحياناً ، إلى أن وضعت زوجته ابنها الأول ، وإلى أن حملت مرة أخرى واقترب ميعاد وضعها . . .

وهنا عاد الزوج يلح علىّ مرة أخرى فى أن تذهب معه زوجته لزيارة بلدته مرة ثانية بدعوى أن الحمل يقتضى الحركة والرياضة وتبديل الهواء . فكاشفته بأنى أخاف أن يكون فى هذه الحركة ما يؤذى الحمل أو الحامل ، ولكنه تغلب على مخاوفى ، وظل يحسن لى هذه الرحلة حتى وافقته عليها أخيراً . وسافر الزوجان — والحقيبتان كالعادة فى حاشية ابنتى — وانقضى الأسبوع ولم يعودا ، ولكن وصلنى من ابنتى خطاب تقول فيه إنها مسرورة

من الإقامة فى الريف ، وإنها تود أن تطيل إقامتها فيه أسبوعاً آخر . فلم أر فى ذلك بأساً ، وفى نهاية الأسبوع الثانى جاءنى خطاب آخر تقول لى فيه إن الوضع قد أوشك أن يتم . وإنها تخشى العودة فتفاجأ فى الطريق بما لا تحمد عقباه ، فسلمت أمرى إلى الله ، ورضيت لها أن تضع فى منزل زوجها . وأرسلت إليها الهدايا المناسبة لهذا المقام ، وبعد قليل جاءنى من زوجها خطاب يبشرنى فيه بأن زوجته وضعت غلاماً ثانياً فحمدت الله على نعمته . وبدأ تحمسى لفكرة رجوع ابنتى إلى القاهرة يضعف شيئاً فشيئاً إلى أن بلغ مقامها عند زوجها ما يقرب من شهرين ، انقطعت عنى فيهما أخبارها ، فأوفدت أحد أبنائى إليها لزيارتها والاستفسار عن حالتها . فجاءنى منه فى اليوم التالى لسفره مايفيد أن أخته مريضة منذ زمان ، وأنها دخلت فى مرحلة الخطر . فأسرعت إليها فإذا هى كما وصفها أخوها . فاستدعيت لها طبيباً من القاهرة فوصف لها دواء كثيراً ، وأمر بضرورة وجود ممرضة إلى جوارها لتقوم على خدمتها . فأرسلنا فى إحضار ممرضتين تتكفل إحداهما بخدمة النهار وتقوم الثانية بخدمة الليل ، ولم يفتنى أن أسأل ابنتى لماخلوت إليها عن الحقيبتين . فطمأننى عليهما ، وقالت إنهما محفوظتان تحت سريرها الذى تنام عليه . فرفعت طرف

الملاءة فرأيتهما واطمأنت نفسى عليهما ، ولبثت معها يومين ، ثم اضطررت للعودة إلى القاهرة فتركت أخاها معها ورجعت . . .

***

وشاءت الأقدار أن تنتزع منى ضحية ثالثة . فلم تمض على عودتى أيام قلائل حتى جاءتنى برقية من ابنى ينعى فيها أخته . فأسرعت إليهما لأقوم على شئون الجنازة ولأعود بابنتى إلى القاهرة

وانتهى كل شىء على ما ينبغى ، ثم عدت إلى الريف لآخذ الحقيبتين ، فوجدتهما فى مكانهما ، ولكنى لم أجد فيهما إلا خلخالا واحداً من الفضة ، و بعض توافه أخرى لم تكن لزوجتى ولا لابنتى ، وزعم الزوج أن هذا كل ما كان فى الحقيبتين ، وأن زوجته فتحتهما أمامه مراراً . فلم يكن يرى فيهما غير هذه الأشياء ؛ فتقززت نفسى من عمله ، وساورتنى الشكوك فى أمر مرض ابنتى ، وفى إخفائه عنا أمر هذا المرض فى حينه ، وعدت بذاكرتى إلى يوم كان يلح فى سفرها معه وهو يعلم أنها حامل ، وأنه لم يبق لوضعها الا أيام . فامتلأت نفسى يقيناً بأنى أمام مؤامرة مدبرة لقتل ابنتى وسلب مالى . فهددت وتوعدت . وكأنما كنت أصيح وحدى فى واد غير آهل ، إذ لم يهتم الرجل فى قليل ولا كثير بشىء من تهديدى ووعيدى . فعدت أستعطف وأستنجد

وعرضت عليه أن نتقاسم ما فى الحقيبتين ، وأن يكون له الخيار فى أى النصفين يشاء ، ولـكن شيئاً من كل ذلك لم يحمل الرجل على تغيير موقفه معى . فلم أجد أمامى إلا ساحة القضاء أشكو إليها بثى ، وأروى فيها قصتى . والله من وراء كل ظالم محيط ! .

* * *

وسمعت بعد ذلك أقوال بعض الضيوف الذين كانوا يترددون على الزوجة فى القاهرة فتطلعهم على مافى الحقيبتين ، كما سمعت أقوال الممرضتين اللتين أقامتا معها فى أيامها الأخيرة ، واللتين شهدتا بأن الفقيدة كانت فى ساعات صحوها من المرض تستحضر الحقيبتين فتفتحهما وتعرض عليهما ما تحويان من التحف الذهبية والنفائس الأثرية ، وسمعت كذلك أقوال بعض التجار الذين كانوا يداينون الزوج فى مبالغ كثيرة ، والذين شهدوا بأنه سدد لهم كل ديونهم عقب وفاة زوجته بقليل .

وانتهى التحقيق على ذلك ، وقررنا إعادة القضية إلى محكمتها

وسلمت على الشيخ مودعاً وأنا أحاول تشجيعه على ما حل به من الأرزاء وما صادفه فى أيامه الأخيرة من المحن . فما راعنى منه إلا هدوء شامل يغمر نفسه ، وثبات عجيب يتجلى فى نظراته وقسماته . ثم قوله فى تنهد عميق :

« كل شيء هالك إلا وجهه ! » .

ومد الرجل يده مسلماً فشددت عليها ، وسرت معه إلى باب الغرفة وتركته ، وهو يتمتم بينه و بين نفسه : « قل لن يصيبنا إلا ما كتب الله لنا ! » .

* * *

وعدت إلى صاحبي الذى لم أكن أدرى كيف يكون اعتذارى إليه إذا لم يعجبه غذائى بعد كل هذا التأخير . فابتدرنى بقوله :

— من كان يظن أن بين الناس من خصه الله بكل هذا القدر من الغفلة و بلادة الحس ! . الرجل يغرق ولده بين سمعه و بصره فلا يلقى بنفسه فى الماء . و يبقى يتفاوض فى أسعار الأشياء حتى فى ثمن الماء الذى سيغسله به . وتموت زوجته فلا يذكر إلا ما تقاضاه الطبيب وما دفعه للمستوصف ، و يهبه الله مالا موفوراً فلا يعرف كيف ينفقه ، ولا كيف يحتفظ به ، و يتركه لابنة غريرة ، وصهر نصاب فيفجعانه فيه ، و يضيعانه عليه . ثم لا تنشق مرارته ، ولا تختاج جوارحه ؟ ! اللهم إن هذا صنم ! .

فأخذته من يده ، وخرجنا من الغرفة وأنا أقول له :

— هون عليك يا صاحبي ! إن فى هذه الدنيا شيئاً لا تعرفه أنت ولا أمثالك . فتعيشون وسط نعيم الدنيا منغصين ، و إذا

أصابكم فيها سوء اختلجت جوارحكم وانشقت مرائركم . أما مثل شيخنا فإن الله أنعم عليه بهذا الشيء قبل أن ينعم عليه بالمال والبنين . فهان عليه كل شيء حتى المال والبنون ... ذلك الشيء ياصاحبي الذى ينقصك أنت ، ولم ينقص الشيخ هو « الإيمان الصادق »

أدع الله لى ولك أن يثبت قلوبنا على الإيمان به ، لنعيش فيمن أنعم الله عليهم ، غير المغضوب عليهم ولا الضالين آمين .

جريمة النصب

من أمتع القضايا التى تعرض على المحاكم الجنائية قضايا النصب . ذلك بما تنطوى عليه هذه القضايا عادة من الحيل التى تبهر العقول وتحير الألباب ، فإن « النصّاب » الذى يستولى على نقود فريسته لا يتسلل فى جنح الظلام فيختلس من متاع غريمه ما تصل إليه يده ، ولا هو يتحكك به فى الطريق فينشل من جيبه ما عسى أن يكون فيه ، ولا هو يسطو عليه بقوته وبطشه فيكرهه على أداء ما يريد أن يأخذه منه . ولكنه دائماً على العكس من كل ذلك ، يحصل من فريسته على ما يبغى من المال جهاراً نهاراً . ويقدم « المجنى عليه » نقوده إلى « النصاب » طائعاً مختاراً . بل إنه فى الأغلب الأعم يفعل ذلك وهو مقتنع كل الاقتناع بأنه « يستغفل » صاحبه ، وأنه بأداء هذا المال إليه إنما يلقى « طُعماً » حقيراً سيجلب له — فيما بعد — غُنماً كبيراً .

***

خذ المثل الآتى الذى يعطيك صورة نموذجية لما يفعله « النصاب » إذ يستولى على حس غريمه ، فيوهمه أنه مقبل على

صفقة رابحة ، ويهيج فى نفسه عاطفة الطمع ، فيعميه عن حقيقة الفخ الذى أعـده له . وتنقلب الأوضاع بين الطرفين ، فإذا صاحب المال يلح فى عرض ماله إلحاحاً ، وإذا المحتال يتدلل ويتعفف ويتظاهر بأنه لا يقبل هذا المال إلا كارهاً ...

* * *

شاب كان يسير مع خطيبته فى جهة « الجزيرة » عصر يوم من الأيام ، فأبصر فى جانب الطريق الآخر رجلا يلبس ملابس أهل الريف ، وتسير بجواره امرأة عليها ثياب الفلاحات ، وتحمل فوق رأسها مكتلا بركت عليه حمامتان صغيرتان . فما إن حاذاه حتى رآه يُسِرُّ إلى المرأة بكلمات ، ثم يتناول زجاجـة مما فى مكتلها ويتقدم بها إليه وهو يمشى على اسـتحياء قائلا : تسمح يا فندى ! . . .

ولأترك لهذا الأفندى أن يروى قصته كما سمعتها منـه فى الجلسة . . .

قال : فوقفت وقلت له : نعم ! .

قال ببساطة : حضرتك تعرف أفرنجى ؟ .

قلت : نعم ! .

قال : تسمح تخبرنى إن كان هذا الدواء فيه خمر أم لا ؟ .

وقدم إلىّ زجاجة ملفوفة فى ورق منقوش مما يستعمل عادة فى الصيدليات ، ففتحت الورقة فإذا فيها زجاجة من « الكينا بسليرى » التى يصفها الأطباء حقيقة للمرضى فى دور نقاهتهم ، والتى تحتوى فعلا على خليط من النبيذ والكينا والمركبات الحديدية . فقلت له :

— إن هذا الدواء مقو للبنية ، ولكنه يشتمل على مقدار من النبيذ ! .

فقال : هل يعتبر ذلك خمراً ؟ .

قلت : نعم ! إنه خمر ، ولكن حين يصفه الطبيب للعلاج يصبح دواء ! .

قال : يعنى إذا تعاطيت منه يكون ذلك حراماً ! .

قلت : هذا يتوقف على سبب تعاطيك له ، فإن كنت تشر به بأمر الطبيب لمعالجة جسمك لم يكن فى الأمر حرمة ، أما إن كنت تتعاطاه على أنه خمر ، وأنت فى غير حاجة إلى عقاقيره كان ذلك حراماً ! فكيف — أولا — وصلت إليك هذه الزجاجة ؟ .

فسألنى هو بدوره قائلا :

— وكم تساوى هى فى نظرك ؟ .

قلت : إنها كانت تباع قبل الحرب بنحو ثلاثين قرشاً ، وما أظن ثمنها الآن إلا قد تضاعف ! .

قال : حقيقة الأمر أنى أنا رجل من الريف ولى قريب هنا يعمل فى إحدى الصيدليات ، وكنت كلما حضرت إلى القاهرة لأتداوى أو لأعرض نفسى على الطبيب ، حملت له معى مقداراً من البيض على سبيل الهدية إلى أن بلغ ما قدمته له حوالى ستين بيضة . فرأى اليوم أن يكافئنى عليها بأن يقدم لى هذه الزجاجة ؛ وهو ينصح بأن أتعاطى منها كل يوم مقدار ملعقة كبيرة مع كل وجبة من وجبات الطعام لكى تفتح شهيتى وتقوينى . ولكنى سمعت من بعض الناس أن بها خمراً ، وأنا رجل لم أذق الخمر فى حياتى . فقلت أسترشد بمن يعرف الكتابة الأفرنجية لعله يقرأ ما كتب عليها ويهدينى إلى حقيقتها . وما دام الأمر كما ذكرت فإنى سوف أتحرج من شربها . وحبذا لو وجدت من يأخذها منى ، لا بثمنها الحالى المضاعف ، ولا بثمنها الذى كانت تباع به قبل الحرب ، ولكن بثمن البيض أقدمه إلى صاحبى .

قال الشاب : فانتحيت بخطيبتى ناحية ، وتشاورت معها فى أمر شرائها منه بواقع قرش لكل ست بيضات . وما دام يقول إنه قدم لصاحبه ستين بيضة فنحن ندفع له عشرة قروش . ونحصل

على زجاجة لا يقل ثمنها عن خمسين قرشاً . ورفضت خطيبتى فى أول الأمر قائلة : وما لنا ولهذه الزجاجة ما دمنا لا نحتاج إلى ما فيها لا على أنه خمر ولا على أنه دواء ؟ .

فقلت : إنها صفقة رابحة على كل حال . ولسنا نعدم فى المستقبل من يكون فى حاجة إليها من الأهل أو الأصدقاء فنعطيها له على أقل تقدير بثمنها المألوف فيكون ربحنا فيها ضعفى ما دفعناه ثمناً لها .

وأحس الرجل بمداولاتنا . فتظاهر بأنه يريد أن يستردها ليبيعها لأية صيدلية أخرى ما دام ثمنها مقدراً ومعروفاً ، فنظرت إلى خطيبتى نظرة عتاب أريد أن أقول لها : هلا وافقت من أول الأمر قبل أن يفطن هذا الساذج إلى حقيقة الهدية التى بين يديه ؟ فأشارت لى بيديها إشارة التسليم بما أريد .

فعدت إلى الرجل أقول له إنى سأكفيه مؤنة ما قد تحمل له هذه الزجاجة من إثم بتعاطى ما فيها ، وعرضت عليه قطعة من ذات العشرة القروش فى مقابل البيض الذى قدمه لقريبه . فقال : إن البيض يباع كل أربعة بقرش فيكون الثمن خمسة عشر قرشاً . ولكنى ساومته على أساس سعر البيض فى الريف فقبل أن يحاسبنى بواقع كل خمس بيضات بقرش ، وعند ذلك

نقدته اثنى عشر قرشاً ، وانقلبت إلى خطيبتى مسروراً أفرك يدىّ من الرضا ، وأنا فخور بهذه الصفقة التى أوشكت بوسوستها أن تضيعها منى ، والتى غلب فيها حزمى وعزمى على تلكؤها وترددها .

ولكنها عادت تقول لى : وما يدريك ؟ لعل الزجاجة مزيفة أو قديمة أو فاسدة . فكشفت لها عن سدادتها المحكمة ، وأطلعتها على توقيع صاحب المصنع يتوج هذه السدادة ليفصح بأجلى بيان أن التعبئة تعبئة أصيلة — وأما عن القدم والفساد فقد أفهمتها أن النبيذ كلما طال عليه العهد تعتق وازدادت قيمته دون أن يطرأ عليه ما قد يطرأ على غيره من الفساد . فلم تشأ أن تنهزم فى هذا الميدان — شأن كل بنات جنسها المكابرات ! — على الرغم من كل هذه الردود المفحمة التى أسعفنى بها خاطرى الحاضر . وقالت : إنك على كل حال لم تزد على أنك اشتريت مالا مسروقاً . فإن خادم الصيدلية الذى أخذ البيض لنفسه كان يتعين عليه أن يدفع ثمنه من ماله الخاص لا من مال الصيدلى الذى يخدمه ! .

وظللنا على هذا الحال نتساجل الاعتراضات والردود إلى أن انتهت نزهتنا وعدنا — بغير سلام . وكان أول شىء صنعته عقب عودتى إلى منزلى أنى عمدت إلى الزجاجة ففتحتها . فإذا فيها — ولعنة الله على ذلك الفلاح الخبيث ! — ماء ملون لا طعم له

ولا رائحة ! وإذا بى قد دفعت اثنى عشر قرشاً لأشترى زجاجة ثمنها نصف قرش ! وإذا بهذا الريفى الكاذب محتال بارع ! وإذا بى أنا الرجل المتعلم — الذى يقرأ الخط الأفرنجى ! يقع فريسة لمن لا يعرف كيف يقرأ الخط العربى ! وكان أقسى ما أحسست به إزاء هـذه النتيجة أن خطيبتى هى التى فازت فى وجهة النظر التى اتخذتها بشأن هذه الصفقة ! وأنى كنت أنا الخاسر فيها من كل النواحى ! .

* * *

فهذه الصورة التى قدمتها بين يدى القارئ تريه أن جريمة النصب لا تتم — عادة — إلا إذا توفر لها عنصران : الأول — هو تلك القصة الملفقة المسبوكة التى يصدقها المجنى عليه فيخطو بذلك خطوته الأولى نحو الشرك الذى نُصب له ؛ وهذا العنصر من عناصر الجريمة هو أمتعها وأروعها ، لأن لـكل « نصاب » قصة ، ولـكل واقعة ظروفها التى توحى إلى المحتال فكرته . أنظر إلى المثل الذى سقناه تر أن هذه الجريمة لم تكن تتم إلا فى مكان مثل « الجزيرة » . ولم يكن يمكن أن يكون ضحيتها إلا مثل هذا الشاب الذى وقع عليه اختيار المحتال . فإن الزجاجة التى اتخذها النصاب أداة لنصبه مفروض فيها أنها زجاجة خمر وأصلح ما تكون

البيئة لعرض مثل هذه السلعة حين يجتمع رجل وامرأة فى مكان مثل الجزيرة ومغانيها ؛ فهناك الهوى والشباب .. والشيطان أيضاً فى بعض الأحايين ! ولم يكتف المحتال بهيأته و بلهجته ليقنع ضحيته بصدق روايته ؛ ولكنه جاء بالقرائن الخارجية التى تؤيد دعواه وتعزز صفته . فهناك زوجته الريفية أيضاً ، وهناك مكتلها الذى يطبعها بطابع أهل الريف ، وفوق هذا المكتل الحمامتان الصغيرتان اللتان تقعان من رأسها موقع العنوان من الكتاب ، وتعملان بوجودهما على تداعى المعانى بين بيض الريف و بين الزجاجة التى يحملها الرجل فى يده . ويقف الضحية أمام كل هذه المشاهد كما يقف المتفرج فى قاعة التمثيل حين يرى الممثلين ، ومن خلفهم الستائر التى توائم الحوادث المعروضة ، ليتم بذلك تأثير العرض فى نفسه ، و يبلغ انفعاله بالتمثيل و بأقوال الممثلين أقصى حدوده !

فهذا هو العنصر الأول الذى لا تتم جريمة النصب إلا به .

وهناك العنصر الثانى وهو العمل على شل تفكير المجنى عليه ، وتوجيهه وجهة تصرفه عن التفطن إلى حقيقة ما يراد به وذلك بلمس نقطة الضعف فيه ، و بإثارة عاطفة الطمع عنده ؛ فيكون العنصر الأول بمثابة (الغماء) الذى يوضع على أعين الثور قبل ربطه إلى الساقية . ويكون العنصر الثانى بمثابة (السوط) الذى يفرقع

فوق ظهره ؛ ومتى توفر هذان العنصران لم يبق أمام الثور إلا أن يدور ويدور حتى يشبع رغبة سائقه من الماء الذى يلقيه تحت قدميه ! . .

ولقد عرضت علىّ مئات من قضايا النصب ، واطلعت فى كل قضية على حبكتها التى ألجمت عقل المجنى عليه ، وسيطرت على تفكيره . وأعجبت بكل قصة من هذه القصص ؛ وراعنى فى كل قضية مبلغ ما ينطوى عليه عمل المحتال من فطنة وسلامة تدبير ، أكثر مما كان يروعنى مبلغ ما ينطوى عليه عمل المجنى عليه من غفلة وتفريط . ولكنى ما زلت أحتفظ لإحدى هذه القضايا بمنزلتها على أنها الأولى بين أخواتها . ذلك بأن المتهم فيها كان شخصية وقورة لها قيمتها واعتبارها فى هذه البلاد . ولأن المجنى عليه كان موظفاً كبيراً ، ومن أسرة شهيرة ؛ وأخيراً لأن المبلغ الذى استولى عليه « المتهم » كان عدة آلاف من الجنيهات أخذها على عدة دفع ، وفى مدى عدة شهور . ولأن الصدمة التى أصابت « المجنى عليه » بعد أن تفتحت عيناه آخر الأمر على حقيقة الواقع ، كانت من الشدة بحيث أصيب على أثرها بذبحة صدرية قضت على حياته ، وسأتحدث عن تفاصيل هذه القضية فى الكلمة التالية . . .

﴿ قضية نصب ﴾

من قصص الهند الرمزية التى وضعها الكاتب الهندى ا. س. ب. إيار وترجمها الأستاذ الأديب عبده حسن الزيات المحامى أن رجلا شرق ماله. « فذهب إلى أحد المنجمين يستطلعه، فزعم أن سارقها ليس إلا بعض خاصة أهله أو أصدقائه ممن يلوذون به وممن تحوم شبهاته حولهم. فغادر الهندوكى دار المنجم، وقد تأكدت ظنونه، ولم يكد يبلغ منزله حتى أفضى إلى أهله بذات نفسه، فإذا الأسرة الملتئمة السعيدة قد انقلبت أشتاتاً متناحرة. وإذا دعاوى القذف تنهال على الهندوكى فيخسر فيها من المال فوق ما فقد، وينتهى إلى هذه الخاتمة: جيب خال وصديق مضيع، وسلام كان يظل الأسرة فغادرها إلى غير أوبة. وهنا فطن الرجل — ولات ساعة فطنة — إلى أن هؤلاء المشعوذين المكرة لا يصنعون أكثر من أن يستغلوا شبهاتنا الظالمة ». انتهى كلام إيار.

ومن قصص مصر الواقعية التى تغنى عن قصص الهند الموضوعة أن رجلا كان يعيش فى ضاحية من ضواحى القاهرة عيشاً غريب الأطوار. وكان أغرب أطواره أنه يعيش فى حاله عُرى تام. فلا

هو يستر جسمه صيفاً ولا هو يغطيه شتاء . بل لقد كان يجده الناس فى ليالى الشتاء القارسة متنقلا بين السواقى يخرج من بئر إحداها ليهبط إلى بئر أخرى . مقعقعاً فى قواديسها ، متلبطاً فى مياهها . فلم يكن الناس يفسرون ذلك إلا بأن الرجل ولى من أولياء الله الذين لا خوف عليهم ولاهم يحزنون . وأن هذه كراماته التى تدعو الناس إلى الإيمان بولايته والتبرك به .

ولقد أتيح لى أن أزور مكان هذا الولى ، فوجدته عملاقا هائلا يتجاوز المترين طولا . ويتجاوز الستين عمراً . ولكن فيه من الفتوة والقوة ما يضعه فى صف شبان الثلاثين — ألا رحمة الله على عهد الثلاثين — ووجدت الناس إذا أقبل زائرهم نحو « الشيخ » لم يجرؤ على الاقتراب منه . ولكنه كان يقف بعيداً فى خشوع واحتشام فيقول : « السلام عليكم يا سيدنا » فلا يرد أحد بطبيعة الحال ؛ ولكنه على الرغم من ذلك يأخذ فى تلاوة الفاتحة . وكفاه مجتمعتان تجاه وجهه حتى إذا فرغ من ذلك مسح بهما على رأسه وصدره كأنما نثت بركة الشيخ فيهما ، فهو ينثرها بدوره على أفضل جوارحه . وكان الزائرون يطرحون على «الشيخ» الأسئلة المختلفة فيما كان يهمهم من الأمور . ولم يكن الشيخ بمنزلة تسمح له بتفهم أقوالهم أو بالرد على أسئلتهم ؛ بيد أنه كان دائم

التحدث إلى نفسه . فكان كل من ألقى عليه سؤالا وقف يستمع لهذه المناجاة ، ثم يبتغى فيها رداً على سؤاله على قدر ما أوتى من القوة على التخريج والتأويل . ثم ينصرف الزوار راضين ، ينذرون النذور ، ويتحدثون بنعمة الله عليهم إذ خص إقليمهم بهذا الولى المبارك ، يستفتونه فى مشكلاتهم فيفتيهم بما يلهمه الله من علم وحكمة ، دون أن يتكبدوا فى ذلك مثل ما يتكبده أهل الأقاليم الأخرى الذين لم يكن يمنعهم بعد الشقة عن أن يسافروا الأسفار الطويلة ليلتمسوا عند «الشيخ» فرجة لكرباتهم وحلا لمشكلاتهم .

ولست أدرى مبلغ ما كان عندهذا الشيخ من الولاية الحقة والعلم الصحيح . فإنى لم تتح لى فرصة اختباره بنفسى ، إذ أنى عند ما هيأت نفسى لذلك وقصدت إليه لاختبار ما عنده من العلم لم أجده ، فسألت عنه فقيل لى إن الحكومة أخذته فأودعته فى مستشفى المجاذيب ! ... ولم تكن هذه هى المفاجأة الوحيدة التى صادفتها عند عودتى لزيارة الشيخ . فإنى وجدت مسجداً عظيما يقام . وعلمت من أهل الجهة أن سراتهم اكتتبوا فيما بينهم لإقامة مسجد وضريح يثوى فيه جثمان « الشيخ » الطاهر بعد أن يقبضه الله إلى جواره !

والمقصود من هذه الحكاية — كما يقولون — أن التنجيم

والسحر والولاية والشعوذة اختلطت كلها فى هذه البلاد ، فلم يعد يدرى معظم الناس كيف يفرق بين حقها وباطلها . وانفتحت بذلك ميادين فسيحة أمام المحتالين . وسقط فى هذه الميادين صرعى كثيرون من البسطاء وغير البسطاء .

وها أنا أحدث القراء عن القضية الأخرى التى كنت وعدتهم فى ختام كلمتى الماضية بأنى سأطلعهم على وقائعها وغريب ما اشتملت عليه من ضروب الإيهام والتأثير ، لعلهم يصححون عقائدهم فيما يدعيه بعض سدنة الجن وخدام الملوك الذين يسكنون تحت أطباق الأرض !

***

لم يكن « المجنى عليه » موجوداً عندما أخذت فى نظر هذه القضية . فإنه كان كما ذكرت فى كلمتى الماضية قد قضى نحبه متأثراً بما أصابه على يدى الرجل الذى أودع كل ثقته فيه . والذى استطاع بدهائه ومكره أن يستولى على كل ما اجتمع لديه طول عمره من المال .. وإنما الذى كان موجوداً هى أخته الشقيقة التى شاطرته فى نكبة المال ، والتى شاء لها الله أن تبقى بعده لتروى قصته ، فمنها سمعت هذه القصة . ولها الآن أترك الكلمة ليستمع إليها القراء

بدورهم ، حتى يظل تدخلى بينهم و بين حقيقة الواقع قائماً فى أضيق حدوده . . . قالت :

« كان أخى رئيساً فى ديوان .. ولم تكن له زوجة ولا ولد . وكنا نعيش معاً فى قصرنا بالجيزة . وكان مرتبه كبيراً . وكان لنا إيراد خاص ، فلم نكن نستنفد المرتب ، ولم نكن ننفق من إيرادنا إلا القليل . واجتمعت لنا من ذلك ثروة لا بأس بها . وأغرم أخى آخر عهده بشراء الأوراق المالية والمضاربة بها . وكانت عنده عدة أوراق من سندات البنك العقارى (ذات اليانصيب) . و بينما هو مع بعض إخوانه سمعهم يتحدثون فى شئون السياسة الدولية ، ويذكرون تنبؤات لعالم فلكى كبير ، صاحب تحقيقات موفقة كثيرة ، وأنه كان يخرج تنبؤاته هذه كل عام فى صورة تقويم فلكى اعتاد الناس أن يتهافتوا عليه ، و يفهموا الحوادث على ضوء ما اشتمل عليه من تقريرات . فاهتم أخى بهذا الشأن وكان قد وصل إلى سن التقاعد ، فأحيل على المعاش . وجعل دراسة تقويم هذا العالم شغله الشاغل ، وكنت أسمعه يقول : إن هذا الرجل أكبر عالم فلكى فى مصر ، وإن تنبؤاته تقع كلها كما لو كان يطالعها فى صحف الغيب !

وفى ذات يوم أفضى إلىّ برغبته فى أن يقصد إليه ليستشيره

فى أمر ما عنده من سندات البنك العقارى ، كى يستطلع له طالعها ، وليرى إن كان شىء منها قد قدر له الربح ؛ فحبذت له هذا الرأى ، وشجعته على المضى فيه . فتأبط أوراقه وقصد إلى الشيخ فى اليوم التالى ، وأطلعه على ما يريد ؛ فسأله عن اسمه واسم والدته ، وطلب إليه عشرة جنيهات فى مقابل بحثه . فقدمها له وتواعد معه على أن يمر به بعد ثلاثة أيام ليقدم له نتيجة بحثه .

وعاد أخى بعد الأيام الثلاثة فقصد إليه . فما إن دخل عليه حتى فاجأه بعبارات التهانى والتبريك قائلاً : إن هذه السندات لو ربحت كلها لا تساوى شيئاً إلى جانب ما كشف عنه « نجمه » عند الحساب من أن هناك كنزاً فى نفس المنزل الذى نقيم فيه . وأنه مرصود لأخى خاصة ، لا يفتح إلا باسمه ، ولا ينكشف إلا على يديه ، وأن المال الذى فيه يضارع مال قارون ؛ فعجب أخى لهذا الكلام ، وكأنما توقف عن تصديقه فقدم له الشيخ هذا القصاصة — وقدمت لى السيدة جذاذة مطبوعة يبدو عليها أنها مقطوعة من إحدى الصحف اليومية . وفيها ما يفيد أن أحد أهالى الاسكندرية نال على يدى الشيخ ثروة تقدر بنحو مائة ألف من الجنيهات كانت مخبوءة فى قبو من منزله . ولم يكن يعرف نبأها أحد حتى اهتدى إليها الشيخ بعلمه . وتوصل إلى الكشف عنها بأساليبه

الروحانية التى لا يشاركه فيها أحد من أهل زمانه .

قالت السيدة : واسترسل « الشيخ » فى إظهار أخى على ما بينه و بين ملوك الجن من صلات تمكنه من فتح هذا الكنز أسوة بما حدث لصاحب كنز الاسكندرية . ولم يطلب إلى أخى شيئاً مقابل استخراج هذا الكنز ، اللهم إلا أن يدفع قيمة البخور اللازم لاستحضار الجن الموكلين بأمر الكنز والقائمين على حراسته ؛ وأفهمه أن أحداً غير أخى لا يستطيع أن ينتفع بمليم واحد مما يحتويه الكنز ، لأنه مكنوز له وموقوف عليه ، وأنه إذا لم يعمل هو على كشفة واستخلاص مكنوناته ، فلن ينتفع بها أحد غيره من العالمين ؛ فسأله أخى عن قيمة البخور المطلوب فقال : إن خمسة جنيهات قد تكفى كدفعة أولى ، ولكن أحداً لا يستطيع أن يعطى تقريراً دقيقاً لكل ما يتطلبه هذا العمل من جهود أو ما يقتضيه من نفقات . وتشجع أخى بقلة المبلغ المطلوب على أن يغامر فى الطريق الذى أراد « الشيخ » أن يجتذبه إليه ، وتواعد معه على أن يزورنا فى منزلنا ليقوم بمعاينته ، و يحدد المكان الذى أرشد إليه ملوك الجن فى جلستهم الأولى . وحلّ الموعد المحدد ؛ وأقبل الشيخ فتهيأ أخى للقائه ، ووقفت أنا خلف نافذتى لعلى أرى ذلك الشيخ العجيب ، فإذا هو رجل معمم ،

قصير القامة مكتنز الجسم ، له لحية بيضاء تدور حول وجه وضيء عليه كل سمات الصلاح والتقوى ، ولكن عينيه الضيقتين كانتا تغمضان نصف إغماضة على مقلتين قلقتين نافذتين ، تنبعث منهما نظرات كأنها من فرط حدتها أشياء مادية تلمسها الكف ، وتستطيع أن تنالها قبضة اليد ، ويا حبذا لو كان ذلك فى ميسور الطاقة ، إذاً لاستطاع من شاء أن يدافع هذا الرجل وأن يصد تأثيره عن نفسه . وجلس الرجل فى غرفة الضيوف قليلا ريثما شرب القهوة ، ثم قام إلى عمله فطاف بفناء المنزل ، ودخل غرفه السفلى واحدة واحدة ، حتى جاء واحدة منها تقع فى شبه عزلة عن بقية الغرف ، فوقف عندها ، وأسر إلى أخى أن الكنز يقع تحت أرضها ، وأنه اختارها لإطلاق بخوره وتلاوة تعاويذه ، واستحضار أعوانه من الجن ؛ ثم انصرف على أن يعود ومعه البخور ليشرع فى مهمته .

* * *

وكانت زيارة الشيخ الثانية لمنزلنا فى اليوم التالى ، إذ جاءنا مع الليل ، فدخل الغرفة وحده ، وأفهمنا أنه سيقضى فيها الليل ، وأمر بأن لا يقترب منه أحد ، وأن لا يعلم بوجوده أحد . وشدد فى الاحتفاظ بكتمان سر الكنز حتى لا تفسد خططه ،

فإنه ليس أضر بهذا العمل من إفشاء أى شأن من شئونه .

و بقى الشيخ طول الليل فى غرفته هذه يطلق البخور . وعلى الرغم من تحذيره وتشدده فى ألا يقترب منه أحد ، فإنى لم يستقر لى خاطر ولم يغمض لى جفن إلا بعد أن تسللت من مخدعى ، ونزلت إلى حيث سمعته وهو يتمتم بصوت مسموع ، و يتلو كلاماً لعله بعض آيات القرآن ، وكانت رائحة البخور الذكية القوية تنبعث من ثقوب الباب ومن عقبه ، وخيل إلىّ أنى أسمع أصواتاً غريبة فى الغرفة مع « الشيخ » فقفلت راجعة ، وقد تملكنى شعور مبهم بالخوف والإيمان فى وقت واحد : الخوف مما يمارسه الشيخ ، وممن قد يكونون معه من خدم الكنز ، والإيمان بقدرته على تحقيق ما يقول . ولم يكفنى أنى خرجت على إطاعة أوامر الشيخ فى اجتناب الدنو من مكانه ، فإنى لم أسترح حتى قصدت إلى أخى فأيقظته ، ورويت له ما رأيت وما سمعت ، فنهرنى ودعانى إلى العودة إلى فراشى ، وطلب إلى أن أفطن إلى أن المقام أسمى من أن أستسلم فيه إلى نزوات جنسى ، من حب الاستطلاع ، والرغبة فى كشف ما عند الناس من أسرار .

وفى نهاية الأيام الثلاثة التى قضاها الشيخ فى الغرفة ، دعا أخى إليه وسلمه عباءة من الحرير ، وأوصاه أن يلبسها كلما قام إلى صلاة

العشاء ؛ كما أهـداه خاتماً من العقيق البرتقالى نقش على فصه « السلطان الأحمر » ، وأفهمه بأن من خواص هذه العباءة وهذا الخاتم أنهما يجعلان لابسهما موضع القبول عند الملوك ؛ ثم طلب منه مبلغاً من المال لشراء بخور جديد يعينه على المضى فى عمله .

وفى الزيارات التالية بدأ الشيخ يتسامح مع أخى فيدعوه إلى الغرفة ليشهد بنفسه بعض ما كان يجرى فيها من الأعمال ، وكان أخى فى خلال هذه الزيارات يسمع الأصوات الغريبة التى كنت قد حدثته عنها منذ الليلة الأولى ؛ وانتهى تسامح الشيخ مع أخى إلى حد أنه كان يجعله يرى نفس الأشباح التى تتحدث إليه ؛ فلم يعد أخى بعد هذه الآيات البينات يضن على الشيخ بشىء مما يطلبه ، واستسلم له استسلاماً تاماً ، وأطاعه طاعة عمياء . . .

وكثرت مطالب الشيخ وتجاوز ما تقاضاه من ثمن البخور عدة مئات من الجنيهات ، ولم يكن يدع مناسبة من المناسبات إلا استغلها لإبداء طلب جديد . حتى لأذكر أن السيد الميرغنى أقبل مرة من السودان لزيارة القطر المصرى ، فلم يفت «الشيخ» أن يسرع إلى أخى ليبلغه أن « الملوك » يطلبون بخوراً نادراً لا يوجد إلا فى السودان ، ولا يمكن الوصول إلى شىء منه إلا عن طريق السيد المرغنى ، واستصحبه يوماً بالفعل إلى حيث كان

يقيم السيد ؛ فتقابل هناك مع شخص سودانى أوهم أخى أنه من أتباع السيد ، وخلا الشيخ بهذا السودانى ، ثم عاد يقول لأخى إن السيد طلب ألفى جنيه ثمناً للبخور ، ولكنه هو أمره بقبول ألف واحد ، فلم يسعه إلا الامتثال ، واغتبط أخى بهذه الغيرة التى يبديها الشيخ لوجه الله نحو أمواله ، ودفع له الألف المطلوب ثمناً لهذه البخور .

وكأنما أحس الشيخ بأنه أصبح من الواجب عليه أن يقدم شيئاً إلى أخى يكون بمثابة عربون لمحتويات هذا الكنز ؛ فقصد إلى الغرفة الخاصة يصحبه بعض أعوانه ، ومعهم أخى واستحضر « الملوك » وشدد فى طلب الكنز واستلام مشتملاته فوعدوه خيراً . ولما انفض المجلس وأضيئت الغرفة ظهرت فوق أرضها مجموعة من التماثيل ، بعضها من الرخام و بعضها من الجرانيت الأسود ، و بعضها بلون الجعارين الخضراء . فتقبلها أخى شاكراً على أنها هى الطبقة الأولى من محتويات الكنز ، وأمر أخى أن يحتفظ بها وأن لا يطلع أحداً عليها ؛ ثم عاد إليه بعد أيام يقول إن تاجر عاديات أجنبى يريد شراء هذه التماثيل ، وحملها هو وأخى وقصدا فعلا إلى فندق الكونتنتال حيث يقيم ذلك التاجر ؛ فبهرته التماثيل وأبدى استعداده لأن يشتريها بخمسة آلاف جنيه

ووعد بأن يدفع ثلاثة آلاف من الثمن فى اليوم التالى ؛ وذهب « الشيخ » فى اليوم التالى ليقبض هذه الدفعة ، ولكنه ما لبث أن عاد ، وهو يروى قصة غريبة مؤداها أن خدم الفندق الذى يقيم فيه التاجر سرقوا الحقيبة التى كان يستودعها نقوده ، وأن الأمر أصبح فى يد النيابة تحقق فيه ، وأنه هو أدى الشهادة أمام النيابة بما يعلم فى هذا الأمر ؛ ثم أبرز قصاصة من جريدة تروى القصة كما رواها هو فلم يشك أخى فى صحتها ، وزاد استسلاماً للشيخ وترامياً فى أحضانه . وقد تبين لنا بعد ذلك أن هذا التاجر لم يكن إلا واحداً من أعوان الشيخ الذين يعاونونه فى إخراج تلفيقاته . . .

وتفرعت عن المشروع الأصلى — مشروع استخراج الكنز — عدة مشرعات صغيرة كان يتفنن الشيخ فى ابتكارها لاستدرار المال من أخى : فمن ذلك أنه زعم أن الملكة بدور — ملكة الجن — تريد أن تتزوج أخى ، وأن هذا الزواج يتطلب هدايا من الجواهر النادرة ؛ فلما اعتذر أخى بأنه بلغ سناً لا تسمح له أن يفكر فى الزواج ، أفهمه الشيخ أن الملكة سوف تهبه من القوة ما يزرى بشبابه الغابر ، وأنه فى سبيل نيل هذه الحظوة لا ينبغى أن تكون للمال ولا للمجوهرات قيمة . فدفع أخى

ما لا يقل عن خمسمائة جنيه ثمناً للحلى المطلوبه ؛ ومن ذلك أيضاً أنه زعم أن عم الملكة توفى ، وكانت براعة المتهم فى خلق هذه الواقعة براعة مزدوجه ؛ فإنها فضلا عن استخدامها لتبرير إرجاء العرس والزواج موقتاً كانت وسيلة جديدة لطلب المزيد من المال ؛ فإن الميت العظيم كان فى حاجة إلى تجهيز عظيم يتفق مع مقامه ، وكان صهره الجديد — أخى — هو المسئول عن شراء الحرير اللازم للكفن وعن توريد حاجات المأتم ودفع تكاليفه الباهظة ..

قالت السيدة :

« وكنت لاأزال تحت تأثير « الشيخ» أومن بصحة دعواه وأثق ثقة تامة بقرب نجاحه فى مهمته ، لاسيما بعد أن ظهرت طبقة الكنز الأولى ، فأشفقت أن يستأثر أخى بكل محتويات الكنز وعملت على أن أتصل بالشيخ عن طريق خادم أخى الذى كان يتراسل مع الشيخ بواسطته . ونجح الخادم فى أن يعرض رغبتى على الشيخ . فسمح باستقبالى ، وقصدت إليه فى داره على غير علم من أخى ؛ فما كاد يرانى ويتحدث إلىّ حتى بادرنى بقوله : إن لى حصة مقدرة فى الكنز الذى يعمل على استخراجه لأخى وطلب منى مبلغاً من المال ليقدم بعض الهدايا باسمى إلى ملوك الكنز ، فاعتذرت إليه ؛ فكأنما أحس بأنى فى حاجة إلى برهان

على قدرته ، فقام إلى غرفة أخرى بها موقد فيه نار ، فألقى على هذه النار بخوراً ، فمالبثت أن شاهدت شبحاً على صورة النسناس يتقلب فوق اللهيب . . . ثم إنه دعا (بسلطانية) فارغة فألقاها على الأرض ثم تمتم فوقها ، فإذا فيها عقرب تسعى ، وترفع رأسها ويخاطبها فيخرج من فمها فحيح يترجمه هو إلى لغة الآدميين . وقد زعم لى أن هذه العقرب جنية برزت على هذه الصورة لتخرج بى من وساوسى وشكوكى ، ولتجعلنى أومن بقدرته وأنزل على رأيه فيما يشير به علىّ ؛ ولم أكن فى الواقع بحاجة إلى شىء من آيات الشيخ ، وأنا العليمة منذ البداية بأنه على ما يشاء فى عالم الجن قدير !

***

وظللت أنا وأخى نتنافس فى إجابة كل مطالب الشيخ حتى بلغ ما دفعناه إليه نحن الاثنين بضع عشرات من ألوف الجنيهات وكان عندى من الحلى والجواهر الكريمة شىء كثير تتناقله أسرتى أمًّا عن جدة . فلما نضب مالى كنت أبعث إلى «الشيخ» بهذه الحلى ، مجموعة مجموعة . ولم أكن أبعث بها قطعة قطعة لكثرة ما كان يلح فى تقديم ما يتفق مع مقام الملوك الذين يرجى وجههم بهذه الهدايا .

و بدأنا آخر الأمر نقلق لطول العهد بجهود الشيخ ، التى لم تسفر عن حقيقة مادية واحدة . وأخذ يتسرب الشك إلى نفوسنا. فما راعنا فى هذه المراحل الأخيرة من تحقيق مشروعه الخطير إلا أنه كان يغضب لأتفه الأمور ، و يهددنا بأنه ستضيع علينا نقودنا ، إذا نحن ترددنا فى إجابة طلباته الجديدة ؛ وكان من الطبيعى أن من تورط إلى الحد الذى تورطنا فيه لا يسمح لنفسه بأن يتردد فى إطاعة شىء من الأوامر الجديدة ، فيهدر بذلك كل تضحياته السابقة . ووقف الشيخ منا موقف الرابح الفائز على الخالين ، فإن نحن أجبنا طلباته الجديدة فهذا هوالذى يبغيه ، و إن نحن خالفناه فقد سلم هو بما وصل إلى يده ، وعلينا نحن تبعة هذه الخسارة . . .

* * *

ولم يكن من الممكن أن تظل الحال بيننا على ما كانت عليه إلى ما لا نهاية ، فإنى كاشفت أخى بما كان بينى و بين الشيخ ، وكانت هذه نقطة تحول حاسمة فى مسلك أخى معه ، إذ رأى فى قبول الشيخ لى — باعتبارى شريكة له فى الكنز — تناقضاً واضحاً مع ما سبق أن قرره له من أن الكنز مرصود له خاصة ، ولا يفتح إلا على يديه . . . وبدأت تنجاب عن أعيننا تلك الغشاوة السحرية التى ظللنا تحت تأثيرها عامين كاملين . وشرع

أخى يتحدث إلى أخصائه فيما جرى بينه و بين الشيخ ؛ وانتهى به الحال إلى إدراك الأمر على حقيقته ؛ فكاشف الشيخ بما يراه فتنكر له ، وحاول أن يلعب دوره الأخير بأن أعلن لأخى أنه ينفض يده من هذا المشروع نفضاً تاما ، ما دام سره قد خرج إلى الناس ، فهدده أخى بابلاغ أمره إلى السلطة إن لم يرد عليه أمواله ، فتحداه الشيخ أن يفعل ، وأفهمه أنه احتاط للأمر ، ورتب لكل عمل دفاعا محكما ، يهدم اتهامه هدماً ، وأنه سوف يرجع عليه بطلب تعويض كبير إذا ما بلّغ فى حقه . غير أن أخى لم يعبأ هذه المرة بتهديداته ، وتقدم إليكم بشكواه ؛ ولكنه — واحسرتاه — لم يعش لينتصف من غريمه ، فإنه أصيب عقب ظهور الحقيقة سافرة أمام عينيه بصدمة عصبية ، و بلغ من كمده أنه أصيب بذبحة صدرية قضت على حياته ، رحمة الله عليه . وأما عن نفسى فانى لا أطمع فى أن أسترد شيئاً مما أنفقت. لقد علمت أن هذا الداهية تصرف فى كل ما جمع من أموالنا بشراء عقارات كان يكتب عقودها بأسماء أشخاص آخرين ، حتى لا يمكن الرجوع عليه أو استخلاص شىء مما وقع من مالنا بين يديه !

* * *

وانتهت السيدة من سرد قصتها ، فتقدم من بعدها شهود عديدون جاءت أقوالهم جميعاً مؤيدة لصحة ما شهدت به ، وسارت القضية فى أدوارها العادية ، وانتهت بصدور الحكم على « الشيخ » وكأنما شق ذلك على نفسه ، وكبر عنده أن يقضى بقية حياته فى السجون ، فأدركته منيته هو الآخر قبل تنفيذ الحكم فيه ....

وهكذا يستوى فى بطن الأرض الغالب والمغلوب . ويستقر فى جوفها — ولو بعد حين — كل طالب ومطلوب .

﴿ الإلهام ... ﴾

من الصناعات ما لا يحتاج فيه صاحبه لغير الأدوات المادية التى يباشر بها عمله ، ومنها ما لا بد فيها إلى جانب هذه الأدوات المادية من أداة روحية قد لا يصلح العمل إطلاقاً بغيرها ؛ وهذه الأداة الأخيرة هى « الإلهام » .

فالحلاق مثلا لا يحتاج فى تزيين الرأس الذى يقع بين يديه إلا لمشطه ومقصه وما إلى ذلك . ويصعب على المرء أن يتصور بعد ذلك كيف يمكن أن يكون للإلهام أى دخل فى العمل الذى يجريه مثل هذا (الصانع) على (سلعته) .

والبنّاء الذى يستلم « تصميم » الدار من المهندس ليتولى إقامتها لا يحتاج فى عمله إلا إلى الحجر والمدر والجير والرمل وما إلى ذلك . ومن الصعب أن يتصور الإنسان أن هذا البنّاء قد يستلهم فى عمله أية قوة أخرى خلاف هذه القوى المادية المحدودة .

أما الفنان الذى يتولى وضع النماذج المختلفة لتصفيف شعر السيدات مثلا ، فإنه يستطيع بقلمه وأوراقه أن يملأ الدنيا من هذه النماذج . ولكنه لا يكون فناناً ممتازاً إلا إذا اهتدى فى عمله

— عن طريق الإلهام — إلى نماذج جذابة تسر الأنظار وتستهوى الأفئدة .

وكذلك المهندس الذى يشتغل بعمل (التصميمات) ، فإن حاجته إلى الإلهام فى عمله أشد منها إلى زواياه ومساطره وباقى أدواته الهندسية .

بل لقد يقع أحياناً أن يحرم الرجل من كل ما يحتاج إليه فى صناعته من المؤهلات الفنية . ومع ذلك فإنه يبرز فى هذه الصناعة ، ويطير صيته بفضل ما أوتى من قوة الإلهام .

وبين زعماء النهضات القومية أناس قد بدءوا حياتهم السياسية وهم من حيث مؤهلاتهم العلمية أميون لا يعرفون القراءة ولا الكتابة ، ومن حيث مؤهلاتهم الفنية لعل بعضهم كان تاجراً ، ولعل بعضهم لم يكن شيئاً مذكوراً لا فى التجارة ولا فى غيرها ، ومع ذلك فقد اعتُبروا بحق من واضعى أسس النهضات فى بلادهم ؛ وذلك بفضل ما أوتوا من قوة الإلهام ؛ تلك القوة التى تجعل صاحبها يرى من حقائق الحاضر ما لا يراه غيره ، ويدرك من أسرار المستقبل ما لا يستطيع أن يدركه سواه ، فيضع خطط الإصلاح يستلهمها من وحيه الخاص ، ثم يقوم على

تنفيذها بطريقته الخاصة أيضاً ، فلا يكون نصيبها على يديه إلا النجاح والتوفيق .

* * *

وليس الإلهام من مواهب الساسة والفنانين وحدهم ، فإن ذوى الصناعات العادية لا يصيبون عادة فى عملهم من التوفيق إلا بقدر ما يحبوهم به الله من هذه القوة — قوة الإلهام — ولعل رجال الطب يأتون فى مقدمة أصحاب هذه الصناعات ...

فإن الظاهرة الواحدة تبدو على المريض قد تكون عرضاً مشتركا بين عدد من الأمراض يحدثه كل واحد منها ؛ ولا يستطيع أن يجزم رجل الطب أى هـذه الأمراض هو الذى يواجهه . فلو أنه دعى إلى علاج مريض فرأى عليه هذه الظاهرة ولم يسعفه إلهامه بحقيقة المرض لظل يتخبط مع مريضه بين صنوف العلاج المختلفة ، وقد يكون فى ذلك هلاك المريض ، بدل أن يكون فيه شفاؤه .

* * *

وأخيراً . . .

فإن من المهن التى لا بد لصاحبها من شىء من هذا الإلهام مهنة القضاء . و إنه لمن العبث أن يعتمد القاضى فى عمله على مجرد

علمه الواسع و إلمامه بأصول القوانين وضوابط تطبيقها . وفى القضاة اليوم رجال يعرفهم أصحابهم أنهم فى الطليعة من حيث علمهم وسعة اطلاعهم ، وأنهم إذا جلسوا للبحث فى مبدأ من المبادئ القانونية فاضوا وتهدروا ، واستعرضوا ما قاله الأئمة وما قضت به المحاكم العليا ، حتى إذا ما وقعت لهم قضية غامضة يتطلب بحثها شيئاً من هـذا النور السماوى الذى يكشف عن الخفايا ، وينير الطريق أمام الباحثين ، انبهم عليهم الأمر واستعصى البحث ، وتشعب بهم الرأى ، ولم يجدهم علمهم وسعة اطلاعهم شيئاً . ولعل هذا العلم والاطلاع الواسع بالذات كان سبباً فى بلبلة أفكارهم ، وباعثاً على اضطرابهم وتخبطهم فى استنتاجاتهم واستقراآتهم .

ومن القضايا التى يكاد يقتصر فيها عمل القاضى على استنزال الوحى من السماء ، واستجداء الإلهام من ملائكة الرحمة ، تلك القضايا التى يجد نفسه فيها مضطراً إلى تحقيقها بسماع شهود الطرفين: شهود المدعى الذين يؤيدون دعواه ، وشهود المدعى عليه الذين ينكرونها . فإنى لا أذكر أن أكثر من قضية واحدة فى كل عشر قضايا أفاد فيها هذا التحقيق ، ورجحت فيها أقوال شهود أحد الطرفين على أقوال شهود الطرف الآخر ؛ أما فى سائر القضايا فإن النزاع يكون مثلا على زراعة قائمة فى أحد الحقول . فيأتى

مدعى ملكية هذه الزراعة بشهود يشهدون على أنه هو الزارع لها والباذر لحبها ، و يأتى فى نفس الوقت شهود المدعى عليه ، فيقسمون بالله أيضاً أنهم سيشهدون بالحق ؛ ثم يقولون إن هذا المدعى عليه وحده هو الذى زرعها ، واستأجر حقلها ، وروى أرضها وتعهد نبتها . . . ويكون العمدة و بعض أعيان القرية فى جانب . . . ويكون دلال المساحة و بعض شيوخ البلد فى الجانب الآخر . . وفى مثل هذه المواقف لا تنفع قوانين الدنيا كلها مجتمعة فى كشف الحقيقة ، ولا يجدى كل ما حصلته الصدور من العلم بقدر ماتجدى ومضة من الإلهام يستطيع القاضى على هداها أن يميز الخبيث من الطيب ، وأن يفرق بين الحق والباطل .

وهذه الحال — مع الأسف الشديد — هى من المآسى الخلقية فى هذه البلاد . فإن الأيمان فقدت عند معظم الناس حرمتها ، والصدق ضاعت عند أكثر الناس قداسته . واكتسبت النفوس ضراوة عجيبة على الكذب ؛ و بلغ الأمر ببعض الناس أن احترفوه احترافاً ، فكانت صناعتهم التى يلتمسون خبزهم من ورائها هى شهادة الزور فى دور القضاء وافتراء الأكاذيب على أصحاب الحقوق .

* * *

وليس الإلهام من الأدوات التى يحتاج إليها القاضى وحده . فإن وكيل النيابة يشترك مع القاضى فى حاجته إلى هذا القبس الإلهى الذى يضىء له الطريق ويكشف له ما يكون بين يديه من المعميات . وأكثر ما يتجلى ذلك عند قيام وكلاء النيابة بعمل المعاينات . و « المعاينة » — فى اصطلاحهم — هى انتقال وكيل النيابة الذى يقوم بتحقيق الحوادث الجنائية إلى المكان الذى وقعت فيه الجريمة ، وإثبات ما يرى فائدة فى إثباته : أولا من حيث أشخاص المصابين والجناة ، وما على ملابسهم وأجسادهم من الآثار التى لها مساس بالجريمة ، كأن يثبت المحقق فى « جناية القتل » مثلاما بجسم القتيل من الإصابات ، وما قد يكون بادياً على جسم القاتل من آثار المقاومة أثناء مقارفة جريمته ونحو ذلك ، وأن يثبت أيضاً ما يوجد بملابس القتيل والقاتل من هذه الآثار ، بعد أن يصف هذه الملابس إجمالاً قطعة قطعة ، ومدى تأثر كل قطعة منها بالجريمة موضوع التحقيق ؛ ثم ينتقل من ذلك ثانياً إلى وصف مكان وقوع الجريمة ، والإشارة إلى كل ما فى ذلك المكان مما له مساس بالجريمة ؛ فإن كان هذا المكان غرفة قام بوصف ما فيها من الأثاث إجمالاً ، وموضع الجثة من هذا الأثاث وإن كان المكان حقلا أشار إلى قرب موضع الجريمة أو بعده

عن الطريق العام ، وإلى ما يشتمل عليه المكان من آثار الأقدام أو غيرها ، ونحو ذلك مما قد يرغب القاضى فى المستقبل أن يعرفه ، ومما قد يبدو عند القيام بعمل المعاينة أمراً عادياً لا حاجة بالمحقق إلى إثباته أو الاهتمام به . وهنا ميدان الإلهام ومجاله ؛ فإن ما يبدو تافهاً أمام النظر العادى قد يرى فيه المحقق الملهم ضالته المنشودة ؛ والهنة الصغيرة التى لايحفل بها عامة الناس قد تكون فى ذاتها مفتاح القضية إذا ما فطن إليها المحقق الموفق .

ولعل فى المثل التالى الذى أسوقه بين يدى القارئ ما يوضح هذا المعنى .

* * *

فقد حدث منذ سنوات أن وقعت فى صحراء الهرم جناية قتل لم يصل إلى علم البوليس من أمرها إلا أن هناك جثة لشاب فى حوالى العشرين من عمره ملقاة فى عرض الصحراء ، وليس بالجثة آثار ظاهرة تدل على سبب الوفاة . فانتقل رجال البوليس إلى مكان الجثة وأخطرت النيابة بالحادث ، فأسرع إلى مكانه أيضاً وكيل النيابة المسئول عن ضبط وقائع تلك المنطقة ، ووقف الطرفان مبهوتين لحظة إزاء هذا اللغز المطروح بين أيديهم . فقد جرت العادة فى أمثال هذا المقام أن يبدأ المحققون عملهم بسؤال

الأشخاص المجاورين لمحل الحادث ، ويظلون يجمعون كلمة من هنا وكلمة من هناك ، إلى أن يفتح الله عليهم بما يهديهم فى طريقهم ، أو بما يوحى إليهم بالاتجاه السليم فى تحقيقهم . ولكن محل هذا الحادث كان قاعاً صفصفاً لا زرع فيه ولا ضرع ، ولا حابل فيه ولا نابل . فالجثة ملقاة فوق حصباء المكان كأنها حجر من تلك الحجارة الكبيرة الكثيرة المنتشرة فى جوانبه ، وليس يحيط بها غير ذلك إلا عود جاف مما تقذف به الريح فى يوم عاصف . أو زجاجة فارغة عز على حاملها أن تظل فى حقيبته بعد أن نهل ماءها أو احتسى شرابها ، أو علبة فارغة من صفيح ، أو خرقة بالية من قماش ، أو وريقة من جريدة حال لونها بفعل الشمس والهواء . أو نحو ذلك مما يعرفه كل من يرتاد مثل هذه الأماكن ؛ فما جدوى بعض هذه الأشياء — أو ما جدواها كلها فى كشف أسرار تلك الجثة التى استلقت بينها تنافس أبا الهول فى ربضته الأزلية وصمته العميق ؟

وقد يكون من الممكن أن تكون الجثة لشاب تردى مثلا فى حفرة لم يفطن إليها ، فيكون موته بالقضاء والقدر . ولا يكون محل لبحث البوليس ولا لتحقيق النيابة ، أو تكون لشاب وافاه الأجل المحتوم فى هذا المكان المنفرد بسبب هبوط فى قلبه

أو (نقطة) فى مخه ، أو نحو ذلك من أسباب الموت المفاجئ الذى لا ينطوى على جريمة ولا يستدعى اهتمام رجال الأمن ؛ ولكن الذى حدث أن وكيل النيابة تبين فى وجه القتيل آثاراً لاتخطئ فى أن الوفاة كانت نتيجة الخنق وكتم النفس ؛ فانتفى كل أمل فى نجدة القضاء والقدر ، وبرز وجه الجريمة سافراً واضحاً ، ولم يبق بد من مداومة البحث لمعرفة القتيل أولا ثم لمعرفة الجانى الذى قتله ثانياً .

ونبش رجال البوليس جيوب القتيل ، وقلبوا جلد طربوشه ، وخلعوا حذاءه وجوربه ، لعلهم يعثرون على ما يكشف عن شخصيته ، وذهبت محاولاتهم أدراج الرياح . وقاسوا المسافات التى تفصل بين الجثة وبين مواطن العمران فى الأماكن التى تحيط بها ، ولكن الأرقام لم تكشف لهم عن سر ولم تنته بهم إلى رأى . وعادوا إلى الجثة يفحصون آثار الخنق على عنقها وحول فمها . وآثار المقاومة فى راحتيها وعلى معصميها ، فلم يزدهم ذلك علماً بشىء جديد عن صاحب هذه الآثار .

وكان وكيل النيابة فى خلال ذلك يحوم حول الجثة ويرمى ببصره فى كل ما يحيط بها ، إلى أن لمح قصاصة صغيرة من

الورق الأصفر يعبث بها هواء المكان ، فهى تارة قريبة وتارة بعيدة ، طوراً تحفق بجوار نعل أحد رجال البوليس ، وطوراً تصفق فوق صخرة من صخور المكان ، فمال عليها والتقطها فإذا هى من نوع ذلك الورق الذى يستعمله البدالون عادة فى لف بضائعهم الرخيصة ، وإذا عليها أرقام و بعض كلمات باللغة الرومية لم يفهمها وكيل النيابة فى حينها ؛ ولكن قبسا من ذلك الإلهام السماوى أضاء فى نفسه ، فقصد من توه إلى فم القتيل وشمه فإذا رائحة الخمر تنبعث منه . فأبرقت أساريره وأحس كأنما انفتحت فى وجهه الأبواب المغلقة . وانجابت عن عينيه الغشاوات القاتمة ، وطلب أن يأتيه البوليس بجميع البدالين الأروام الذين فى تلك الجهة . فلما أقبلوا عرض عليهم تلك الوريقة ، فعرفها أحدهم وقال إنه هو الذى كتبها و إنها تشتمل على حساب بضاعة اشتراها منه ثلاثة شبان فى ضحى ذلك اليوم ، وأنه كان من بين ما اشتروه زجاجة من الخمر لفها البدال صدفة فى ورقة الحساب . ولما عرض عليه القتيل عرفه وقال إنه واحد منهم ، وقد استطاع هذا الرومى أن يعطى أوصافاً دقيقة لزميلَىْ القتيل ، فكان من شأن ذلك أن وضع رجال البوليس يدهم على الحلقة الأولى من سلسلة تحرياتهم التى انتهت بكشف غوامض تلك الجناية والقبض فيها على الجانين ..

وكان مفتاح كل هذا التوفيق تلك الوريقة الصغيرة التى (ألهم) وكيل النيابة (إلهاماً) أن يلتقطها لعلها تدل على شىء والتى لم يكن من الممكن أن يدور فى خلد أى إنسان عادى أنها فى وسط ركام الحصى والصفيح والزجاج الذى يحيط بها تمتاز بأنها وثيقة الحادث ودليل الاتهام .

﴿ عندنا وعندهم ﴾

حتى فى تدبير الجرائم ، ووضع خططها ، وتقدير خطواتها ، لنا أسلوبنا ولهم أسلوبهم — نحن المصريين ... وهم الأوربيين .

فى جمهورنا بساطة ، فكانت فى خطط المجرمين فى بلادنا سذاجة ...

وفى جمهورهم يقظة ، فكانت فى خطط مجرميهم جرأة ، وفطانة ، وحسن سبك ...

* * *

تقدمت إلىّ طفلة فى الثالثة عشرة من عمرها ، تهمتها أنها اشتركت مع أخرى — مجهولة — فى الاستيلاء على مصوغات من محل صائغ معلوم تربو قيمتها على خمسين جنيهاً ، وكان ذلك بطريق النصب والاحتيال . فلما سألتها عن تهمتها قالت :

— نحن نقيم فى حى سيدنا الحسين ، وخرج والدى إلى عمله فى الصباح كعادته . وبقيت وحدى مع أمى فى المنزل . وكانت أمى حاملا فى شهرها التاسع ، فأحست فى ذلك الصباح أنها توشك أن تضع ، فبعثت بى فى طلب (المولدة) التى ستتولى

استقبال الطفل ، ولأشترى لها من السوق بعض حاجاتها . فخرجت والنقود فى يدى ، ورأسى محشود بخواطر البهجة والسرور أن سيبعث الله إلىّ بأخت أو أخ صغير . فلقيتنى فى الطريق سيدة تلتف فى ملاية ، ولكن عليها سيما اليسار . وكانت جميلة الوجه، على الرغم من أن لونها كان يميل إلى السمرة ، حتى ليحسبها من يراها أنها من أهل أسوان أو ماوراءها . وأنا كما ترانى حضرتك سمراء اللون أيضاً ، ويكاد من يرانى يحسبنى من (البرابرة) . فأقبلت على هذه السيدة وسألتنى عن وجهتى بكلام لين بشوش . فأنست إليها ، ورضيت أن أجيبها قائلة : إنى فى طريقى إلى (المولدة) أدعوها ، لأن أمى توشك أن تضع ، فسألتنى عن أمى فعرفتها بها ، فرأيتها تتهلل وتقول :

— أحقاً أنت ابنة فلانة ؟ أحقاً هذا هو يوم الوضع ؟ إنى أعرف أمك ، وهى حبيبتى وصديقتى منذ زمان ، ولها علىّ حق فى هذا اليوم السعيد أن أقدم لها شيئاً على سبيل الهدية ، ولقد أحببتك أنت أيضاً ، وسأجعل هديتى لأمك أن أشترى لك ثوباً من الحرير ، فهيا معى إلى محل .... لأقوم نحو أمك العزيزة بهذا الواجب المحبوب . ما كان أحسن عشرتها معى ، وما أوفى ودادكم أنتم يا أهل أسوان !

فقلت لها : يا سيدتى نحن من القاهرة ، ولسنا من أسوان .

قالت : كونوا من أهل أى بلد تشاءون ، فأنتم أحبابى وأعزائى ، وقلبى دائماً يهفو إليكم ، ويتلفت دائماً نحو أيام عشرتنا الماضية ، حين كنت أقيم أنا وأمك معاً قبل زواجها من أبيك . تعالى يا بنيتى تعالى . . .

* * *

قالت الفتاة : وأشرفنا على حى الصاغة ، فقالت لى السيدة:

— ميلى بنا هنا يا صغيرتى أشتر لنفسى حليتين من الذهب قبل أن نذهب لشراء الثوب . فدخلت معها شارع الصاغة وأنا مأخوذة بسحرها وحلو حديثها ، فعطفت على محل صائغ كبير هناك ، وطلبت إليه أن يعرض عليها ماعنده من الأساور الرفيعة ، فقدم لها من ذلك شيئاً كثيراً ، فظلت تقلب فيه وتختار منه حتى انتهت إلى ما شاءت أن تشتريه وجاء دور وزن هذا المصاغ ، وتقدير ثمنه ، فأراد التاجر أن يقوم بوزنه ، ولكنها اعترضت ، وطلبت أن يكون الوزن خارج المحل لتطمئن إلى صحته ونزاهته، فصحبها عامل كبير من عمال المحل إلى حيث (الوزان) المنشود وأمرتنى أنا أن أبقى بالمحل ريثما تعود ، فبقيت وانصرفت هى مع العامل . فلم يلبثا إلا قليلا ، ثم رأيتهما يعودان وقد احتدت هى

فى الكلام مع العامل . ثم مع صاحب المحل ، لأن العامل الذى رافقها إلى الوزان كان يتبادل معه إشارات لا تطمئن هى إلى أثرها فى عملية الوزن ؛ ولذلك فإنها تصر على أن تذهب وحدها عند وزان آخر لتأمن هذا التواطؤ الملحوظ بين عمال المحل و بين من جاورهم من (الوزانين) ، وأفهمها صاحب المحل بأنه ليس من المعقول أن يتركها وحدها بالمصاغ ، وطلب إليها أن تدفع ثمنه بحسب وزنه الحالى ، ثم تذهب به حيث تشاء ، فإذا ثبت لها بعد ذلك أن هناك خلافا فى الوزن ، كان لها أن تتقاضى من فرق الثمن ماتشاء . ولكن الرجل ما كاد ينتهى من كلامه حتى ثارت عليه السيدة ثورة أذهلته وهى تقول له :

— أنت لا تريد أن تأتمننى على ذهبك ، فكيف تريدنى أن آتمنك على نقودى ! ومن أنا حتى تشك فى أمرى ؟ وهل بلغت الخيانة بإنسان أن يذهب ببضاعة الناس على هذه الصورة التى تتوهمها ؟

ثم فتحت له حقيبة يدها ، وأخرجت منها لفافة كبيرة من الأوراق المالية ذات الألوان البنفسجية والحمراء ، وضربتها له فوق منضدته وهى تقول :

— إنى بهذه النقود أستطيع أن أشترى كل ما فى محلك من

ذهب . فكيف تسول لك نفسك أن لا تأتمنى على ثلاثة أزواج من الأساور أو أربعة ، وهذه أختى ستظل فى انتظارى حتى أعود ...

وظلت السيدة تهدر على هذه الصورة وهى تبتعد عن المحل رويداً رويدا ، بعد أن بدأت ترى علائم الخجل والتراجع ترتسم على وجه الصائغ ، حتى ليكاد يعتذر لها عما بدر من كلامه الأول . و بقيت أنا مشدوهة تحت تأثير هذه الأمور التى تجرى أمامى ، وشعرت بصغر شأنى مع هذه السيدة الكريمة الثرية الودود التى تأبى إلا أن تسمينى أختها وأنا لا أليق أن أكون خادماً لها !

وكان الصائغ قد أرسل فى أثر السيدة عقب انصرافها بقليل عاملا آخر من عماله أوصاه أن يعرف الوزان الذى ستقصد إليه فانطلق الفتى و بقيت أنا أنتظر ...

ومضى على انتظارى وقت بدأت أقلق معه على أمى ، كما بدأ الصائغ يقلق على ذهبه فأقبل علىّ يسألنى عن أختى وأين ذهبت ، فقلت له مستفهمة :

— تريد هذه السيدة التى اشترت الأساور ؟

فقال : أوليست أختك ؟

قلت : كلا . إنها صادفتنى فى الطريق واستصحبتنى إلى هنا .

قال : ولكنك سمعتها وهى تقول عنك إنك أختها وأنها ستتركك هنا فى انتظار عودتها !

قلت : وأى باعث كان يبعثنى فى مثل هذا المقام على أن أعترض على هذه التسمية التى اعتبرت صدورها على سبيل التدليل منها والتشريف لى . . . ؟

وبينما نحن فى هذا اللجاج إذ أقبل فتى المحل وهو يبكى ويقول إن شخصاً كان يجرى فى الطريق فاصطدم به فوقع الاثنان على الأرض ، ولما نهض أمسك به هذا الشخص وضربه ، ولكن المارة تدخلوا بينهما وحالوا دون تعدى ذلك الآخر عليه . فما كاد يفيق لنفسه عقب ذلك حتى كانت السيدة قد اختفت عن ناظره ، وحاول عبثاً أن يهتدى إليها عند كل الوزانين المجاورين . ولما يئس من العثور عليها آثر أن يعود ليخطر صاحب المحل .

* * *

وانكشفت الحقيقة ، وظهر أن هذه السيدة لم تكن إلا محتالة لعبت بى أولا ، فسخرتنى فى تمثيل دور لم أكن أفقه له معنى فى الرواية التى أخرجتها ؛ ثم لعبت بالتاجر نفسه حين أطلعته على

ما فى حقيبة يدها من النقود ، وحين ثارت عليه تلك الثورة التى أضعفته أمامها وأخجلته . ثم حين «رهنتنى» عنده على أنى أختها . وأخيراً حين رصدت لعامل المحل الذى خرج يتعقبها ذلك الشريك الخبيث الذى اصطدم به وأوقعه على الأرض . ثم تشاجر معه ، فعاقه — من حيث لايعلم — عن حراسة مال سيده ..

هذه حقيقة ما جرى لى مع هذه السيدة ، وقد اتهمونى بالاشتراك معها فى الاستيلاء على مال الصائغ ، مع أنى شريكة الصائغ نفسه فى الخديعة ، وفى الوقوع تحت تأثير هذه السيدة .

***

ويرى القارئ أن هذه القصة ليست إلا صورة من عشرات أمثالها تقع كل يوم وتعرض على المحاكم قضاياها ، وتنشر الصحف تفصيلاتها ، ومع ذلك فإن الإنسان لا يعدم بين الناس من ينخدع بهذا الأسلوب الساذج من الاحتيال المكرر المعاد . . .

***

وقد أذكرتنى هذه الحادثة بحادثة أخرى كنت قد قرأت عنها قبل وقوع هذه الحرب . ولكن هذه الواقعة الثانية وقعت فى فرنسا ، وكان « المخرج » فى هذه المرة فرنسياً ، ولذلك كان الفرق بين روايته ورواية السيدة السمراء بقدر ما بين باريس وأسوان من الفروق !

قصد هذا السيد إلى أفخم فنادق باريس فنزل فيه .

ثم أرسل إلى أكبر تاجر من تجار الجواهر فى المدينة فاستدعاه .

ثم طلب إليه أن يقدم له أكبر ماسة عنده على شرط أن لا يكون لها نظير فى السوق ، لأنه يريد أن يهديها إلى سيدة ترغب فى اقتناء حلية تنفرد بها بين زميلاتها .

فذهب الرجل ثم عاد ومعه وكيل محله ليعاونه فى حراسة الماسة ، وليشد أزره فى المساومة على ثمنها . ولكن السيد الوجيه لم يكن فى حاجة إلى شىء من كل هذه الحيطة ، فإنه حين رأى الماسة النادرة أعجب بها إعجاب الرجل الخبير بقيمة الجواهر العارف بأقدارها الحقيقية ، وسأل عن ثمنها ، فاشتط التاجر فى الطلب ، وبالغ فى التقدير ، ولكن السيد لم يعترض على الثمن المطلوب ، وقال : إن هذه الماسة جوهرة حقيقية تساوى هذا الثمن ، وأخرج حافظة نقوده فدفع الثمن فوراً إلى التاجر الذى خرج يتعثر من فرط ذهوله إزاء إتمام هذه الصفقة الكبيرة بهذه البساطة المتناهية وانقضى على ذلك شهر . . .

وعاد السيد فأرسل فى طلب التاجر مرة أخرى ، فأقبل عليه فرحاً مستبشراً ، يمنى نفسه بصفقة جديدة على غرار الصفقة الأولى ، فأفضى إليه بأنه حين قدم الماسة إلى السيدة التى طلبتها

راقتها إلى حد كبير ، وبدا لها أن تتخذ منها قرطاً . ولذلك فإنه يريد ماسة أخرى تكون فى حجم الماسة الأولى وفى مثل شكلها ليتسنى عمل القرط المطلوب ، فأجاب التاجر بأن تلك الماسة كانت ماسة فريدة فى السوق ، وأنه لا يعرف أن لها شبيهاً أو نظيراً فى كل أسواق فرنسا ، فأشار عليه السيد بأن يصدر نشرة إلى البلاد المجاورة كبلجيكا وهولندا وانجلترا وإيطاليا ، لعل تاجراً آخر يكون عنده ما يشبهها ؛ ونصحه بشراء الماسة الجديدة — إن وجدت — بأى ثمن ، لأنه لا يهمه علو الثمن بقدر ما يهمه العثور على الماسة المنشودة . فخرج التاجر على أن ينفذ مشيئة السيد .

و بعث بالنشرة التى حدد فيها وزن الماسة ومقاسها وصورتها ، وأفسح الطريق أمام من تكون عنده مثل هذه الماسة ليطلب فى ثمنها ما يشاء .

ولم يمض على ذلك وقت طويل حتى جاءته من هولندا رسالة تفيد أن أحد تجارها يملك شقيقة الماسة المطلوبة بكافة أوصافها وخواصها . ولكنه طلب ضعف الثمن الذى كان التاجر الباريسى قد باع به الماسة الأولى ، فطار الرجل من الفرح ، وأسرع إلى هولندا بنفسه ، فدفع الثمن واستولى على الماسة ،

وهو واثق من أنه إن كان قد دفع الضعف فى سبيل الحصول عليها ، فإنه سيتقاضى من صاحبه الضعفين .

وعاد إلى باريس ، وقصد إلى السيد المنتظر فى فندقه ، وعرض عليه الماسة الجديدة . . .

ولكن السيد فى هذه المرة خيّب أمله فإنه أفضى إليه بأن السيدة عدلت عن الشراء . . . .

ولم يكن للتاجر عليه من سبيل ! ...

فإن كل ما حدث بينهما لم يكن يعدو شروعا فى عقد صفقة عدل عنها المشترى فى اللحظة الأخيرة دون أن يكون قد تقيد فى سبيل عقدها بأى قيد .

* * *

ويسأل الإنسان نفسه بعد ذلك : وأين الاحتيال فى هذا الحادث ؟ . . .

والجواب على ذلك قريب . . . فإن الماسة الثانية لم تكن إلا نفس الماسة الأولى . . . وكان السيد هو الذى تولى بنفسه إيداعها عند شريك له فى هولندا ، ثم دبر كل هذا التدبير ، ليستولى على الفرق بين الثمنين . . .

ويلاحظ القارئ أن هذا النصب الفرنسى يمتاز من النصب

المصرى فى أمر آخر . . . هو اختلاف كلمة رجال القانون فى الحكم على هذا العمل الغريب . وهل هو جريمة يعاقب عليها القانون ما دام من الثابت أن السيد المحتال كان سيئ النية فى كل تصرفاته ، وأنه إنما استولى على مال التاجر باستعمال هذه الأساليب الصورية التى لا جد فيها إلا أن يصل إلى يديه آخر الأمر فرق الثمنين ؛ أم أن هذه التصرفات لا تزيد على أن تكون غشاً مدنياً مما لا يقع تحت طائلة العقاب ، ما دام أن المسألة كلها تدور على البيع والشراء فى سوق دولية حرة كان للتاجر كل الخيار فى أن يتعامل فيها أو لا يتعامل .

و إلى أن يتم الاتفاق على تكييف هذا العمل التكييف الثابت النهائى ، تبقى الفرصة واسعة أمام هذا السيد وأمثاله ينعمون فيها بثمرة تفكيرهم البارع الجرىء .

﴿ من جرائم الجنون ﴾

١ — « السيكوز »

كان « عطوة إبراهيم » من أهالى الصعيد . وكان يشتغل بتجارة الغلال فى بلدة قريبة من مدينة أسيوط . ولم تكن تجارته من الاتساع بحيث تكفل له حياة رغدة ، فإن بضاعته كلها كانت توضع على عربة صغيرة يطوف بها على المنازل . ولم تكن وحدة المبيعات عنده « الأردب أو الكيلة » . ولكنها كانت « الربعة والقدح » . وكان فى ضنكه هذا لا يطيق أن يرى « عبد العال » ذلك البائع الجوّال الآخر ، الذى كانت له عربة مثل عربته ، والذى كان يحمل عليها بضاعة مثل بضاعته . ويطوف بها فى نفس الأحياء التى يغشاها هو ، وينافسه بذلك فى رزقه الضئيل ، ويشاطره رغيف الخبز الذى لا يحصل عليه إلا بعد الكدح والكفاح الطويل .

وكان « عطوة » شاباً فى مقتبل العمر لم يبلغ الثلاثين من عمره . ولكنه كان هزيل الجسم ضعيف النظر — أستغفر الله ! فإن عينه اليمنى لم تكن إلا ثقباً ضيقا مفرغا . أما عينه

اليسرى فكانت باهتة خافتة كسراج آخر الليل . ولئن كان الشباب عند الشبان قوة وصحة وأملاً فإن عطوة المسكين كان فى شبابه ينوء تحت أثقال الضعف الذى يزرى بضعف الشيخوخة ، ويعيش فى ظلال يأس دونه يأس العاجزين . . .

ركب الهم « عطوة » ، وملأت خياله صورة « عبد العال » وعربة عبد العال ؛ فهو يراه فى منامه إذا نام ، ويراه فى أحلام يقظته إذا خلا إلى نفسه . وكانت نفسه تجد شيئاً من الراحة كلما ظفر بغريمه فى أحلامه فأوسعه فى أضغاثها سباً ولكماً وضرباً . ولكنه لم يكن يلبث أن يعود إلى عالم الواقع فتركبه همومه من جديد . أما « عربة عبد العال » — تلك العربة الضئيلة الصغيرة — فإنها كانت أثقل على قلبه من الدبابات الأمريكية ، التى يملأ حديثها أسماع العالم فى هذه الأيام[1] وكان إذا لمحها من بعيد ، وهى تدرج وتقعقع يحس بها إحساساً مرهقاً كأنما كانت دواليبها تدور فوق صدره ، فهى لا تفتأ تعصر قلبه ليلاً ونهارا . . .

واختلط عقل هذا التعس . وتشابهت عليه الأمور . وانتهى من كل ذلك إلى حالة انعكست فيها صور نفسه وأحقادها على الوسط الذى كان يعيش فيه . فبات يعتقد أن « عبد العال » يغرى

(١) نشر هذا المقال فى سنة ١٩٤٢ .

به من يقتله ، ويحرض الناس على الخلاص منه . فكان لا يقترب منه إنسان إلا يظن به السوء ، ولا يرى فيه إلا أنه رسول « عبدالعال » إليه الموكل بقبض روحه . وأصبح لا حديث له إلا أنه مطلوب ، وراءه من لا ينى يطارده . وأنه فريسة نصبت حولها الشباك ، فهو لا يعرف أين من هذه الشباك المفر . وضاقت به الدنيا وأدرك أن الخلاص من هذا الضيق مستحيل . فاعتزم أمرا ، وأعد لهذا الأمر عدته . . .

وفى ذات يوم التقى عرضاً فى الطريق بعبد العال ، فهجم عليه وأغمد سكينه — التى أعدها — فى صدره ، واستراح منه إلى آخر الدهر . . .

وعرضت القضية على المحكمة .

وقالت النيابة : إن المتهم أعد عدته للقتل . ثم إنه قبض عليه وهو يقارف جريمته ، وإن السكين التى قتل بها غريمه ضبطت معه ، وإنه اعترف على نفسه بما فعل ، وطلبت الحكم عليه بالإعدام ...

وكان هذا المصير فى الواقع هو المصير الجدير بمثل من يرتكب فعلة هذا المتهم .

ولكن أحد قضاة المحكمة حدث زملاءه بأنه يرتاب فى سلامة عقل المتهم . وأشار عليهم بضرورة فحصه من هذه الناحية

بواسطة الخبراء الفنيين من رجال الطب . فوافقوه وأحالوا المتهم فعلا على مستشفى الأمراض العقلية ليقوم خبراؤه بامتحانه ، وليقرروا مدى ما يصح أن يتحمله من مسئولية العمل الذى ارتكبه .

فقام الأطباء بفحصه ، وتبين لهم أنه « سيكوزى » وأنه مريض بما يسمونه « بارانويا » ، وأنه لذلك لا يعتبر مسئولا عن عمله ، ولا يجوز توقيع أية عقوبة عليه ؛ فلم تر المحكمة بداً من الكف عن السير فى محاكمته . واكتفت بأن تأمر بإيداعه فى المستشفى على أنه من « المجانين » .

* * *

فما هو هذا « السيكوز » ؟

وما هى هذه « البارانويا » ؟

قالوا عن « السيكوز » : إنه نوع من الجنون يمكن تسميته بأنه « جنون الوهم » ، وأن « السيكوزى » هو الذى يتوهم أمراً لا أصل له ، ثم يعتنقه على أنه حقيقة واقعة ، ثم يتصرف فى شئون حياته على أساس قيام هذه الحقيقة . وإن حالة السيكوز إن كانت خفيفة فإن المريض يدركه الصحو أحياناً فيتحرر من أوهامه ، بل ويدرك أنه كان فريسة هذه الأوهام الباطلة . ولكنه لا يلبث أن تكتسحه موجة المرض من جديد ، فيعود يسبح فى

لجج الوهم التى كان يخبط فيها قبل صحوه . أما إن كان مسه شديداً فإنه يبقى مغموراً فى أوهامه لا يفيق منها أبدا ، ويعيش فيها على أنها هى حقائق الحياة التى تحيط به ، ولا تزيده محاولات الناس فى إنقاذه من هذه الأوهام إلا تشبثاً بها وتعلقاً بخيالاتها . ولا يسلم قط بأنه فى حالة مرض عقلى ، ويذهب إلى حد الدفاع عن أوهامه فيثبت بذلك أن جنونه قد أطبق على عقله ، وأنه أصبح ولا عاصم له من أمر الله ، فهو من المغرقين . .

أما « البارانويا » فهى نوع من « السيكوز » . وأساس العقيدة الباطلة عند صاحبها أنه يعتبر نفسه موضوع مؤامرة يشترك فيها كل من حوله ، وأن هؤلاء المتآمرين يريدون قتله ؛ ولذلك يندفع المريض عادة فيسبق إلى اغتيال أعدائه لينجو هو من المؤامرة الموهومة .

* * *

ولقد أتيحت لنا فرصة لقاء هذا الرجل أخيراً أثناء جولة لنا فى مستشفى الأمراض العقلية . وتحدثنا إليه فى أمر جريمته ، فقال إنه إنما ارتكبها دفاعاً عن نفسه . وسألناه عما تم فى أمر غريمه (لنرى هل تحسنت حالته بعد أن تخلص منه) فدهشنا لجوابه ، إذ قال إنه لا يعرف ما إذا كان قد مات أو لم يمت ! وزادت

دهشتنا إذ سمعناه يقرر بلهجة اليقين أنه ما يزال — حتى هنا فى الخانكة — يتلقى رسل عدوه الذين جاءوا وراءه من الصعيد ليقتلوه ! فأدركنا أن هذا التعس لا يزال فى بحرانه (لأن غريمه كان قد انقضى على قتله أكثر من ثلاثة أشهر !) .

* * *

ومن المشاهدات فى أمر هـذا المرض أن أكثر حوادث الاغتيال السياسية إنما ترتكب فى ظله . ولعل من أشهر الأمثلة على ذلك فى تاريخنا المصرى حادث الاعتداء الذى وقع على المغفور له سعد باشا زغلول . فقد تبين أن الطالب الذى اعتدى عليه كان يتلقى علومه فى أوربا . فلما عاد إلى مصر ظهرت عليه أعراض « البارانويا » إذ كان دائم التحدث عن أنه واحد من عظماء العالم وأن مؤامرة واسعة النطاق تدبر لقتله . وأن ثلاثة يعرفهم بالذات يشتركون فى تدبير هذه المؤامرة . وأنهم يريدون قتله بواسطة الكهرباء والمغناطيس . وأن هؤلاء الثلاثة هم : أستاذه الذى كان يتلقى عليه العلم فى أوربا . ثم ح . ر . بك (والآن باشا) ثم سعد زغلول باشا . ونظراً للدوى الذى كان يحيط باسم سعد إذ ذاك فإنه رأى أن يبدأ به .

* * *

وهناك من أمراض الجنون ألوان كثيرة أخرى من بينها الـ . . « مانيا » — جنون السرور — والـ . . . « ملانخوليا » — جنون الكآبة — والنورستانيا . والهستريا . والشلل الجنونى والصرع . وهذا النوع . الأخير من أشد أنواع الجنون اتصالاً بالجريمة ، بل إنه يجعل صاحبه عرضة لارتكاب أبشع الجرائم . فقد روى أن امرأة فى نوبة صرعتها قطعت ذراع ابنها وهى تحسب أنها تقطع رغيفاً من الخبز . . .

ويتميز « الصَّرَعِيُّ » — كما يسمونه — بمسحة من الكآبة يتسم بها وجهه ، وبمعنى من معانى الغضب يرتسم على نظراته . وهو إذا تكلم ثقل اللفظ على لسانه ، فأخرجه من فوقه إخراجا . وهو فى سلوكه العادى أنانى متطرف فى أنانيته . تبدو على شفتيه الغليظتين ومنخريه العريضين سيما البهيمية . وقد تنتاب الواحد منهم نوبة الصرع فيكون أول ما يبدو عليه من أثرها صيحة تنطلق منه على غير إرادته . ودلت البحوث على أن هذه الصيحة تأتى فى الغالب نتيجة ما يعترى جدران الجنبين من تقلصات مفاجئة ، ثم ينهار الجسد على الأرض دفعة واحدة كما تقع القطعة من الخشب . وليست النوبات على حال واحدة من الشدة ، فإن بعضها يأتى خفيفا غير محسوس . فينتفض له المريض

نفضة أو نفضتين فى ثانية أو ثانيتين . والعامة يطلقون على مثل هذه النوبة الخفيفة اسم ال . . . « فوته » . ولكن خطر المريض يظل كامنا فيه عقب هذه ال «فوتة» لأنه يدخل من بعدها فى حالة أخرى تسمى "automatism" ويعبرون عنها « بالحالة الذاتية » أى الحالة التى يكون فيها المريض مسخرا غير مخير ، يأتى من الأعمال ما لا سلطان للعقل عليه ولا للإرادة دخل فيه .

ومن ذلك ما حدث منذ سنوات فى إحدى بلاد الوجه البحرى . فقد قتل عمدة هذه البلدة فى وضح النهار وهو يسير فى الطريق العام بين رجاله . وكان القاتل له شابا من أهل القرية ينتمى إلى أسرة بينها و بين أسرة العمدة جفوة . واستعمل فى القتل بلطة مما يستعملها الفلاحون لقطع الأشجار . وقد اهتمت الحكومة اهتماماً مضاعفاً بهذا الحادث خشية ما قد يؤول إليه من تبادل الثأر بين العائلتين ؛ فاستمعت لكل ما يقال ، واحتاطت لكل ما قد يقع . وكان مما قيل إن إخوة الشاب المتهم هم الذين حرضوه على القتل . فجىء بهم جميعاً ، وأدخلوا السجن معه . ولم يكن يفطن أحد ممن بيدهم التحقيق إلى أن هذا الشاب كان « صرعيا » ولم يكن يدرك من فطن منهم إلى هذه الحقيقة أن حالة الصرع قد يكون لها دخل فى وقوع

الجريمة . وقطع التحقيق أشواطه الأولى وكل شيء يبشر بخراب بيت هـذا الشاب وأسرته ، إلى أن قيض الله من كشف القناع عن حقيقة هـذا التعس ، وأنه ممن لا يسألون فى نوباتهم عما يصنعون . وأنه ارتكب جريمتـه وهو فى نوبة من نوبات تلك « الحالة الذاتية » التى سبقت الإشارة إليها . وكان عزيزاً جدا على المحكمة أن تسلم بهذا الرأى . وأن ترى المجرم يوشـك أن يفلت من يدها بهذه السهولة فاستدعت الطبيب المختص وجادلته جدالا طويلا . واستوضحته واستفسرت منـه . وخرجت من درسها وبحثها إلى الاقتناع برأى الطبيب فعـدلت عن خطتها الأولى ، وأخلت سـبيل الأخوة . وأمرت بإيداع المتهم فى المستشفى ، وخفت حدة الثأر تحت ضوء هذه الحقيقة . وحقن الله على أهل القرية دماءهم . وكفى الله المؤمنين القتال .

هـذا طرف من حديث « جرائم الجنون » . وسنأتى فى الـكلمة التالية على حديث « المجانين غير المجرمين » ، فإن لهم لحديثا تستمتع به العقول .

﴿ من جرائم الجنون ﴾

٢ — النيروز : Neurose

ذكرت فى الكلمة السابقة طرفاً من حديث « جرائم الجنون » . وأوردت بياناً عن بعض حالات الجنون ، ولكنى قصرت الكلام على « السيكوز » ، و « البارانويا » و « الصرع » . وضربت مثالا لكل حالة من هذه الحالات ، وبينت أن المريض الذى يرتكب جريمة وهو فى نوبة من نوبات هذه الحالات ، يعفى من العقاب بحكم القانون ، لأنه يكون غير مسئول عن عمله ، حتى ولو كان هذا العمل جريمة من جرائم القتل العمد .

ويقتضى إتمام هذا الحديث أن نتناول فى كلمة موجزة نوعاً آخر من أنواع الجنون هو « النيوروز » — أو جنون العاطفة — وهذا النوع وإن كان يقع فى التقسيم تحت عنوان « الجنون » ، إلا أنه ولله الحمد لا يكاد يخلو منه إنسان ، والفرق الأساسى بين هذا النوع من الجنون وبين غيره من الأنواع أن صاحبه يعلم أنه مريض ويسلم بهذه الحقيقة ، ولو بينه وبين نفسه . وهو يود لو استطاع أن يتخلص من هذا المرض . بل إنه ليعمل جاهداً

على التحرر من قيوده — فى حالة الـ « كليپتومانيا » Kleptomania مثلا — أو جنون السرقة — ترى المصاب بهذا المرض (ومن المشاهد أن هذا المرض يصيب النساء أكثر مما يصيب الذكور) تراه إذا دخل محلا تجارياً كبيراً يقصد شراء شىء من بضائعه لا يكاد يرى هذه البضائع منتثرة أمامه ، حتى يتحرك داؤه الذى بين جنبيه ، فلا يطيق أن يسير رأساً إلى حيث يجد سلعته فيشتريها وينصرف . ولكنه تتراخى إرادته أمام الإغراء الواسع الذى يحيط به . ويبدأ يتسكع فى جنبات المحل ، ثم يمد يده إلى بعض السلع فيقلبها ، ويعود فينصرف إلى سبيله . . ثم تقع الواقعة . . . فيرى نفسه وقد سحب قطعة من قماش أو منديلا من حرير أو غير ذلك فدسه فى جيبه أو حقيبته وانطلق به كما تنطلق الحدأة التى أصابت صيدها .

وإنك لتجد من يعمل هذا العمل أشد الناس ندما بعد وقوع الجريمة على مافرط منه . بل إنه ليتملكه الحزن والأسف والنكد العميق فى المراحل الأولى لفعلته ، وهو يرى نفسه مندفعا نحو ارتكابها كأنما يسوقه نحوها شيطان عنيد . فهو حين يدخل المحل وتراوده الفكرة الشريرة عن نفسه قد يستعيذ منها بالله ، أو يأخذ فى تلاوة بعض السور القصار ليحصن بها نفسه من الإغراء الذى

يحيط به ويوشك أن يتغلب عليها وإن من هؤلاء المرضى من يدس البضاعة فى عبه أو فى جيبه ولما تزال على شفتيه الكلمات الأخيرة من « آيات الكرسى » . فإذا ما فرغ من فعلته وخلص بالغنيمة لنفسه ، ونجا بها من عيون الرقباء ، و بعد عن مكان الحادث افترسه الندم ، ووخزه ضميره وخزات أليمة قد تودى أحيانا بموضوع الجريمة وثمرة هذا الجهاد العنيف . فترى بعض هؤلاء المصابين يعمد إلى ماسرقه فيتصدق به على أول محتاج ، بل إن الندم ليبلغ ببعضهم أحيانا إلى حد أنه يلقى بما استولى عليه فى عرض الطريق ليتخلص منه ، وليصل إلى إدخال بعض الطمأنينة إلى نفسه ، وتقديم شىء من الترضية لضميره بالإقدام على مثل هذه التضحية التى تهدم جوهر عمله ، وتودى بزبدة كسبه . وقد يتوب المريض وهو فى نوبة ندمه توبة خالصة صادقة يصحبها بالأيمان المغلظة ، وبالنذور السخية ، أنه إن عاد إلى مثل هذه السقطة ، لتلزمنه كفارة يمينه أو ليصلين مائة ركعة ، أو ليصومن أسبوعا ، أو ليطعمن عدداً من المساكين أو ليتصدقن بكذا من المال . كل ذلك ليضع أمام نفسه هذه العقبات حتى تكون واقيا له من أن يعود إلى مثل ما وقع فيه . ومع ذلك فإن كثيراً من هؤلاء المرضى إذا عادوا إلى الميدان من جديد عاودهم ضعفهم . ومروا فى نفس الأدوار

المرسومة التى سبق لهم أن مروا فيها عشرات المرات . ولم تجدهم أيمانهم ولا نذورهم نفعاً ، ولم تغن عقباتهم المصطنعة عن سقوطهم فى تلك المهاوى شيئا .

***

وأذكر أنى تقدم إلى يوما فى الجلسة الجنائية رجل بلغ الستين من عمره ، وقد وقف ينتفض فى « قفص الاتهام » على الرغم مما عليه من ملابس السجن الثقيلة فأذكرنى منظره منظر ذلك الفأر الصغير المرتعد الذى قنصته مصيدة (دفترخانة المحكمة) فى نفس ذلك الصباح . حتى لقد أشفقت عليه من إجراآت المحاكمة فأرجأت قضيته إلى آخر الجلسة لأنظرها على انفراد ، لعل فى ذلك مايخفف من حدة ذلك الانفعال العنيف الذى كان يهزه هزاً حتى ليكاد يعوقه عن الكلام . ولما خلصت له نظرت فى تهمته فإذا هى « شروع فى سرقة » . وكانت تتلخص وقائع جريمته فى أنه دس يده فى جيب أحد الناس أثناء وجوده فى سوق بلدته ، ولم يفلح فى نشل ما فى جيبه ، لأن أحد رجال البوليس الملكى ضبطه وهو يوشك أن يتم فعلته ، فلما راجعت صحيفة سوابقه وجدت أن له تسع عشرة سابقة كلها من جرائم النشل والسرقات ؛ ووجدت أن آخر « سابقة » له انقضى عليها نحو أربع سنوات ، وأنه سبق

الحكم عليه بالأشغال الشاقة فى مثل هذه الجريمة ، وأنه أصبح بذلك فى حكم « المجرمين معتادى الإجرام » ، وأن فعلته هذه على تفاهتها وخيبة نتائجها تعتبر قانونا فى حكم « الجناية » وتغلظ لها العقوبة كأغلظ ما تبلغ مع الجناة الخطرين .

فأقبلت أسأله كيف وقع منه ذلك . ولماذا لم يفكر فى غير هذه الطريقة للحصول على المال . وكيف رضى لنفسه أن يعود إلى ما نجح فى الإقلاع عنه أربع سنوات سويا ؟ فاغرورقت عينا المسكين وعادت إليه رعدته وقال وهو يبكى : إنه لم يكن فى حاجة إلى نقود ، وإن توبته بعد «السابقة» الأخيرة كانت توبة صادقة وإنه استقام واهتدى . ونجح فى صيانة نفسه طول هذه المدة لأنه كان يتحاشى المجتمعات ويتجنب أن يرى نفسه وسط أى حشد من الناس ، لأنه فى مثل هذه الظروف لا يملك أن يرى يده تمتد إلى ما فى جيوب أقرب الناس إليه ، كأنما يدفعها دافع لا سلطان له عليه . وهو فى مثل هذا المقام يجاهد نفسه ويحاول أن ينجو بها من الزحام حتى لا يقع ما لا بد من وقوعه . والذى حدث فى يوم هذا الحادث الأخير أنه قصد إلى سوق بلدته فى يوم انعقاده الأسبوعى ليشترى مقداراً من الذرة ، فذهب وهو يسأل الله أن يكتب له السلامة ، وأن يخرج من السوق وليس معه إلا الذرة

التى ذهب لشرائها . فلما وصل إلى حيث يجلس باعة الغلال وجد حولهم زحاماً شديداً . فوقف بعيداً عنهم ، وقرأ الفاتحة بنية أن يكفيه الله شر ذلك اليوم . ثم أقبل يساوم مع المساومين و يشترى مع المشترين ! وشاء الله لحكمة لا يعرفها إلا هو سبحانه وتعالى أن ترتطم يده بجيب جاره . فإذا هو جيب « وارم » تربعت فيه حافظة أثقلتها حمولتها . فخارت لها قوى الرجل . وانهارت عزيمته . وما درى إلا وقد تشنجت أصابعه . وتقلصت . . . ثم تسربت إلى فتحة الجيب فاستقرت فوق المحفظة . وكان ذلك فى نفس اللحظة التى استقرت فيها يد « المخبر » على قفاه . فمارى وجادل . ثم اعتذر واستغفر . ثم بكى واسترحم . فلم يجد من يرحم ضعفه ، أو يتستر على سقطته ؛ أو يقبل منه توبته . وانتهى به الأمر مرة أخرى إلى الحبس الاحتياطى و إلى المحكمة .

وقد أثبت التحقيق صحة دفاع الرجل حتى لقد وجد معه المبلغ الذى كان يعتزم أن يشترى به حاجته من الذرة . ولكنه « النوروز » — قاتله الله — كانت يده فوق يد المسكين ، وكان إغراؤه أقوى من مقاومته . فكانت هذه النتيجة التعسة التى أودت بحرية البائس فيما بقى له من أيام على ظهر هذه الدنيا .

أما قصة « المخبر » الذى قبض عليه فإنه كان منوطا بالخدمة

داخل السوق فى ذلك اليوم . فلما رأى المتهم يدخله أوجس شراً وحدثته نفسه أنه إنما جاء يطلب صيداً . فتبعه من حيث لا يراه فلم تخطىء فراسته . وأبصر به وهو يحاول نشل جاره فأسرع إليه وكان سبباً فى القبض عليه وتقديمه للمحاكمة .

* * *

والآن بقيت هذه الكلمة الأخيرة التى لا يتم هذا البحث إلا بها . وهى أن « النوروز » — بخلاف « السيكوز » — تدخل أعراضه تحت طائلة العقاب . ولا يعفى القانون أصحاب هذا الداء إذا تركوا أدواءهم تعبث بمصالح الناس . لأن « النوروزى » فوق إدراكه التام لما يصدر عنه من الأعمال ، وعلمه اليقين بأنه يقارف عادة فيها افتيات على صالح الجماعة التى يعيش فيها ، لا يزال يملك شيئاً من الخيار فى توجيه نفسه ، وتحديد مسلكه . ومهما تكن قوة البواعث النفسية التى ترمى به فى الاتجاه الخاطىء فإنه يستطيع أن يقى نفسه شر المهالك . وأن يرأبها أن تقف مواقف الغواية . وفى المثل الأخير الذى سقناه رأينا كيف عرف ذلك الشيخ المسكين أن يجنب نفسه مواطن العطب طوال أربع سنوات . وصدق رسول الله إذ يقول : « من حام حول الحمى يوشك أن يقع فيه » . أو كما قال . .

﴿ مشكلة اجتماعية ﴾

أشخاص القضية : (١)

الحاج سالم : فلاح — عمره ٦٠ سنة — يقيم مع أسرته فى قرية من قرى الوجه البحرى .

الحاجة خديجة : زوجة الحاج سالم .

أحمد : أكبر أولاد الحاج سالم — عمره ٣٠ سنة يشتغل فى « ماكينة » طحين يمتلكها أحد أعيان القرية .

عبد الله : الابن الأصغر — عمره ٢٢ سنة يشتغل بالزراعة مع والده .

حليمة : بنت الحاج سالم — عمرها ١٨ سنة تساعد أمها فى عمل البيت .

جاد الرب : رجل من أهل الصعيد — نزح على عادة قومه إلى الوجه البحرى التماسا للرزق — وانتهى به المطاف إلى قرية الحاج سالم . فاشتغل فى ماكينة الطحين التى يعمل فيها أحمد . وقد توثقت الصلة بين الزميلين إلى حد جعل أحمد يدعوه إلى الإقامة معه فى منزل أسرته حيث يأكل ويشرب وينام لقاء ٥٠ قرشاً يدفعها كل شهر . واستمر الحال على ذلك نحو ثلاثة أشهر قبل أن يقع الحادث التالى .

الحادث :

خرج جاد الرب بعد الغروب قاصداً إلى الماكينة (لينقش)

---

(١) لعل القارئ لا يحتاج إلى من ينبهه إلى أن الأسماء التى تذكر فى مثل هذا المقام ليست هى الأسماء الحقيقية لأصحاب الشأن .

حجرها كما اعتاد أن يفعل من حين إلى حين . ولما عرف أحمد وجهته خرج معه ووصل الاثنان إلى الماكينة . وركب جاد الرب حجر الطاحون ، وأخذ فى عمله . وجلس أحمد على مقربة منه ، وكان الحجر يواجه باب الماكينة ، ولا يبعد عنه أكثر من ستة أمتار ، بحيث إن من يقف بهذا الباب يجد الحجر أمامه مباشرة . ولم يكد يمضى على جاد الرب فى مجلسه ذاك أكثر من نصف ساعة حتى فوجئ بطلق نارى أصابه ورماه من فوق الحجر . ولكن تبين أن الطلق كان محشوا بالرش فقط . وأن ما أصاب الرجل من هذا الرش لم يصبه فى مقتل . ولذلك تمكن المحقق من استجوابه فوراً ، وسؤاله عمن يتهم فى هذا الحادث لأن البحث لم يكشف عمن أطلق هذا العيار ، ولم يسفر عن الاهتداء إلى أى أثر من آثاره .

أقوال جاد الرب :

وبدأ المصاب كلامه بقوله : إنه غريب فى تلك القرية ، وإنه حديث عهد بها وبأهلها ، وإنه لا يعرف لنفسه عدواً فيها .

ولكنه لم يلبث أن عدل عن هذه الأقوال جملة واحدة . وقال إنه يتهم الحاج سالم وولديه أحمد وعبد الله بإطلاق هذا العيار

وكان هذا الاتهام مثار الدهشة عند الجميع ، نظراً لما يعرفه الخاصة والعامة من عطف هذه الأسرة عليه و إيوائهم له ، وتكفلهم بشئون معاشه . على أن المحقق لم يفته أن يفطن إلى أن أحمد كان معه فى الماكينة وقت انطلاق العيار من جهة الباب . فلما واجهه بهذه الحقيقة قال إنه يقصر اتهامه على الحاج سالم وولده عبد الله . ولم يشأ أن يزيد على ذلك شيئاً . فاضطر المحقق إلى ضبط الحاج سالم وولده وتوجيه التهمة إليهما لينظر كيف يقولان فيها .

أقوال الحاج سالم :

وقال الحاج سالم : إنه لم يبرح منزله منذ الغروب . و إن جاد الرب نفسه يشهد بأنه تركه هو وزوجته وباقى أفراد أسرته يتناولون طعام العشاء . و إنه ما كاد يفرغ من طعامه حتى دخل عليه الخفير يدعوه إلى الذهاب معه إلى حيث يقوم التحقيق . ولما فرغ المحقق من إثبات هذا الدفاع واجهه بالمصاب . فصدقه هذا فيما قال . وأعلن أنه يتنازل عن اتهامه ، وأنه يحصر التهمة فى ابنه الأصغر عبد الله .

أقوال عبد الله :

لم يكن عبد الله فى منزله حين ذهب الخفير يستدعيه للمثول

أمام المحقق . فلما استفسر من الحاجة خديجة عن مكانه قالت إنها علمت منه وهو يخرج أنه يقصد إلى الحلاق (ليأخذ له الشمس) لأنه كان يشكو ألما فى رأسه أصابه بسبب تعرضه للشمس أثناء العمل طول ذلك اليوم . فتوجه الخفير إلى الحلاق . وهناك وجد عبد الله فأخذه من يد الحلاق ، ووضعه بين يدى المحقق . فلما سئل عن التهمة التى يوجهها له المصاب أنكرها وقال إن المصاب ضيفه . و إنه لا يوجد بينهما ما يدعو إلى إطلاق النار عليه . و إنه لو أراد به سوءاً لما أعجزه ذلك وهو قائم أو نائم إلى جانبه فى منزله — ولم ير المحقق إزاء هذا الغموض إلا أن يلجأ إلى العمدة لعل عنده ما يلقى بعض الضوء على هذا الحادث المغلق .

أقوال العمدة :

وقال العمدة إن إشاعة تطن فى آذان أهل القرية مؤادها أن جاد الرب يريد أن يقترن بحليمة ابنة الحاج سالم . وأن حليمة وأمها توافقان على عقد هذا القران . ولكن الحاج سالم وولديه لا يرغبون فى إتمامه . و إن سبب اعتراضهم هو أن الزوج رجل غريب ليس له موطن مستقر ولا مال له يدفع منه صداق الزوجة . و إن الحاجة خديجة حين رأت أن تدبير هذا الصداق هو الذى يحول دون إتمام الزواج جمعت خمسة جنيهات من مالها

الخاص وسلمتها إلى جاد الرب ليقدمها إلى الحاج سالم حتى تنحل العقدة ويتم العقد . فدفع جاد الرب المبلغ إلى الحاج سالم وتم الاتفاق على أن يكتب العقد فى اليوم التالى ، ولكن وقع الحادث فى نفس المساء الذى دفع فيه الصداق .

وكان من الجلى أن رواية العمدة ينقصها شىء من الصراحة ، إذ لماذا يكره الرجل وأولاده أن يزوجوا ابنتهم من هذا العامل الذى قبلوه فى دارهم كأنه واحد منهم . وذلك على الرغم من تنافر هذا العمل مع تقاليد ريفنا وأهله ؟ ثم لماذا تتكبد الأم صداق ابنتها فتدبره من مالها الخاص ليتم زواج لا يرغب زوجها وأبناؤها فى إتمامه ؟

ولذلك عاد المحقق ليستفسر العمدة عن كل ما عنده من التفصيلات . فلم ير العمدة مفراً من الإفضاء بكل ما فى جعبته . وقال : إن المرجفين يزيدون على الإشاعة السابقة أن جاد الرب اتصل بحليمة قبل أن يخطبها إلى أهلها . وأن أسرتها علمت بأمر هذه الصلة فاختلف رأيها فيما ينبغى عمله . وكانت خطة الأم أن يتم الزواج ولو دفعت هى ثمنه . وكانت خطة الأب وولديه أن لا يتم هذا الزواج بأى ثمن . ولكن الزوجة ما زالت بزوجها حتى أقنعته بأن خطتها هى المثلى وأن إتمام العقد أحجى وأكرم .

فمال الرجل إلى جانبها ، و بقى الولدان فى صف وحدهما لايستطيعان أن يسيغا هـذا الحل . فإذا ما أصاب جاد الرب أى سوء فلن يكون ذلك إلا بيد أحمد وعبد الله . وما دام أن أحمد كان مع المصاب وقت الحادث فلا بد أن يكون عبـد الله هو الذى أطلق النار عليه .

اعتراف عبد الله :

وجىء بعبد الله مرة أخرى ، وطرحت أمامه كل هـذه الظروف . فقال : نعم أنا الذى أطلقت عليه النار لأغسل عار أسرتى بدمه . فإن كان لم يمت فإن حسابى معه يكون ما زال فى حاجة إلى تصفية . وقال إنه مذ علم بأن أبويه قد اعتزما عقد قران (المجنى عليه) على أخته وهو يتربص به الفرص ، حتى إذا رآه يخرج فى المساء مع أخيه تأبط سلاحه وخرج خلفه ، ولم يستطع أن يضربه فى الطريق خشية أن يخطئه و يصيب أخاه . فلما رآه يجلس على حجر الطاحون كما يستقر الطير على الغصن سنحت له فرصة اصطياده ، فرماه فأصابه وعاد أدراجه يجرى فألقى « الغدارة » فى زراعة قمح فى الطريق وقصد إلى الحلاق ليفصده .

ضبط السلاح :

وقام المحقق إلى زراعة القمح التى سماها عبد الله وبث فيها الخفراء ليبحثوا عن الغدارة ، فما لبث أن أقبل بها شيخ الخفراء فى يده وهو يقول إنه وجدها فى وسط الزراعة ، فشم المحقق فوهتها وأثبت فى محضره أنه وجد رائحة البارود ما تزال تنبعث بقوة . وكان المتهم قد وصفها بأنها غدارة يبلغ طولها نحو نصف متر ذات يد من الخشب حمراء اللون . وقد رأى المحقق أن هذه الأوصاف تتفق مع أوصاف الغدارة المضبوطة ، فأثبت ذلك أيضاً فى المحضر — وقرر القبض على عبد الله بوصف كونه هو الذى أطلق النار وشرع عامداً فى قتل جاد الرب .

مفاجأة :

ورأى المحقق أن يختم محضره بتلك المواجهة التقليدية التى يجمع فيها بين المتهم والمجنى عليه ليسمع كل منهما قول الآخر فيه . فما راعه إلا أن يرى المتهم وهو يعدل عدولا تاما عن كل ما اعترف به . ثم يعود إلى إنكار الحادث وعلمه به . فلما ناقشه المحقق فى تفصيلات اعترافه قال : إن العمدة هو الذى حرضه على الإدلاء بهذا الاعتراف ليخلى نفسه من تبعة قيام الجناية فى قريته دون أن

يهتدى فيها إلى ضبط الجانى . ولما سئل عن الغدارة وأوصافها ومكان ضبطها قال إنه لم تكن عنده غدارات و إن شيخ الخفراء هو الذى أو عز إليه بما قاله فى شأنها . وكان ذلك بناء على اتفاق سابق بينه و بين العمدة .

وكان أدعى إلى الدهشة أن يقرر المصاب نفسه بعد أن سار التحقيق كل هذا الشوط الطويل أنه يعدل عن اتهام عبد الله . و يرى أن الحادث لا بد أن يكون قد وقع من يد غير يده .

قرينة لها مغزاها :

ورأى المحقق أن مصباح ديوجين عاد يضطرب فى يده . فلم ير بداً من الالتجاء إلى تدبير فيه شىء من القسوة ، ولكنه قد يؤدى إلى شىء من الهداية . فأمر بإحالة حليمة على الطبيب الشرعى لتوقيع الكشف عليها و بيان حالها . فقرر الطبيب أنها مفضاة وأنها حامل فى شهرها الثالث .

وقرينة أخرى :

و إزاء هذه النتيجة اطمأن المحقق إلى قضيته وقدمها إلى قاضى الإحالة ، فأحالها على محكمة الجنايات . وكانت الغدارة قد أرسلت أيضا إلى الطبيب الشرعى لفحصها وتقديم تقرير عنها ،

فجاء تقريره يقول إنه أخذ « مسحات » من فوهة الغدارة وحللها فلم يسفر تحليلها عن وجود أى أثر للبارود . وكان هذا التقرير من أقوى الدعامات التى استند إليها الدفاع عن المتهم فى طلب البراءة ، لأنه يناقض ما أثبته المحقق فى محضره من أنه شم بأنفه رائحة البارود فى الغدارة عند ضبطها ، واتخذ الدفاع من هذه الظاهرة وسيلة للتشكيك فى صحة البيانات التى أقام المحقق عليها هيكل الاتهام .

أمام المحكمة :

وحل يوم المحاكمة ونودى على المتهم فحضر وأنكر التهمة ، وأعاد ما سبق له أن قاله أثناء التحقيق من أن اعترافه الذى أثبت على لسانه لم يحصل إلا تحت تحريض العمدة وشيخ الخفراء . وكان يحضر عن المتهم أمام المحكمة محاميان ، فتقاسما الدفاع عنه ، وتكلم الأول على أساس أن الاعتراف المنسوب إلى المتهم اعتراف مشوب غير سليم . ثم تكلم الثانى على أساس التسليم بصحة هذا الاعتراف .

وقال الأول : إن المتهم — عبد الله — لم يقم عليه أى دليل يقطع بإدانته ، قبل أن يدلى هو بذلك الاعتراف المفصّل . فلم يشهد أحد بأنه رآه يطلق النار ، ولم يقل أحد بأنه صادفه فى طريقه إلى الماكينة قبل وقوع الحادث ، أو فى أثناء عودته

منها بعد وقوعه . ولم يثبت فى حقه أنه هو المالك للغدارة المضبوطة ، وقد جىء بهذه الغدارة وقت نظر القضية أمام المحكمة فتبين أن يدها ليست حمراء اللون ، ولكنها أميل إلى اللون الأصفر . وسواء أكانت اليد صفراء أم حمراء ، فقد قرر الطبيب الشرعى أن التحليل أسفر عن عدم وجود أى أثر للبارود فيها ، وهذا قاطع فى فساد الاعتراف ، لأن أساسه أن المتهم يقول إن هذه الغدارة هى التى أطلق منها النار على المجنى عليه ، فمتى ثبت أنها خلو من كل أثر للبارود ، يكون من المقطوع به أنها لم تنطلق ويكون المصاب قد أصيب من غير هذه الغدارة ، ومن غير يد المتهم.

واستهل المحامى الثانى دفاعه بقوله للقضاة : « إن القدر قد حكم على هذا المتهم حكما أقسى من كل ما تستطيعون أن تحكموا به عليه — فيما لو رأيتم إدانته — إنه حكم عليه بالعار والذل وتنكيس الرأس بين أهل بلده مدى الحياة . إن العدالة كما رسمتها قوانيننا هى التى جاءت بالمتهم فأدخلته هذا (القفص) ، ولكن هناك عدالة أخرى هى التى يفهمها المتهم وأمثاله من أهل الريف ، وهى تقضى بأن يخلى هذا القفص ليقف فيه المجنى عليه . إن هذا الرجل هو المجرم الحقيقى الذى يستحق القصاص والمحاكمة . إنه ذلك الضيف الغريب الشريد الذى آواه المتهم فى بيته ، فكانت

طريقته فى الاعتراف بهـذا الجميل أن يعتدى على كرامة مضيفه — أن ينهش عرضه ويسلب عفاف أختـه ، ويترك فى جبينه وصمة هذا العار الأبدى ، يعيش بها منكس الرأس ما بقى له من أيام الحياة . لقد دفعت الأم ثمن هذه الجريمة من مالها لتستر عرضها ، وكانت هذه طريقتها فى علاج الموقف . ولـكن بقيت طريقة المتهم الشاب الذى يريد أن يغسل عار أخته . اذكروا أننا نحن أبناء من قالوا :

لا يسـلم الشرف الرفيع من الأذى
حتى يراق على جوانبـــه الدم

واحكموا علينا حكما نفهمه ، حكما يتفق مع فطرتنا ، ومع تراثنا الذى خلفه لنـا آباؤنا عن مقاييس الأخلاق ومعايير الشرف والعرض » .

وظل المحامى يضرب على هـذه النغمة حتى استنفد كل ما فيهـا من المعانى ، ثم انتهى إلى القول بأنه لو قدر له يوما ما — وهو الرجل المثقف الذى درس القانون — أن ينكب بمثل ما نكب به المتهم لما صنع أقل مما صنعه المتهم . ولفعل ذلك واثقا من أنه لا يرتكب جريمة ، وإنما يصحح خطأ ، ويمحو آثار عمل ذميم ، ويسترد اعتبار عرضه بين مواطنيه .

الحكم :

وخلت المحكمة للمداولة ، ثم أصدرت حكمها ، فإذا هو يقضى ... بالبراءة . فهل كان ذلك استجابة لدفاع المحامى الأول ، أم تمشيا مع نظرية المحامى الثانى ؟ ومن من الاثنين يا ترى يستطيع أن يقول إنه هو الذى كسب الدعوى ؟ .

نترك ذلك لتفكير القارئ . ولأسباب الحكم .

﴿ على طريقة الرهائن ﴾

من المجرمين فى مصر من يتبع فى انتقامه نظام « الرهائن » الألمانى — فيما يروى الرواة — إذ يقوم عامل من عمال إحدى المدن الفرنسية مثلا بقتل جندى ألمانى يظفر به منفرداً فى الطريق فيكون جزاء هذا العمل عند السلطة الألمانية أن تقبض على أول مائة رجل فرنسى يصادفونهم فى الطريق ، ثم يجعلونهم عشرة عشرة . ويكلفون كل عشرة منهم بحفر خندق يتسع لأجسامهم ثم يأمرونهم بالوقوف فى هـذا الخندق ، ويطلقون عليهم النار ثم يهيلون عليهم التراب : فتعود الأرض سيرتها الأولى — وكان الله يحب المحسنين !

* * *

وهذا الابتكار الحديث ، قد اهتدى إليه منـذ زمان بعيد بعض المجرمين فى هذه الديار ؛ هدتهم إليـه نظرتهم الإجرامية السليمة ! . . فقد روت الصحف المصرية منذ عهـد قريب أنه حوكم أمام محكمة جنايات مصر صياد من السويس كانت له أخت ساء سلوكها . وترامى إلى سمعه شىء من أخبارها ، فحاول أن يثأر

لشرفه بقتلها . ولـكنه لم يوفق فى محاولتـه ، ولم تتهيأ له الفرص المواتية لتنفيذها . وكان لأخته هذه طفل صغير . فعمد إليه يوماً وأدخله الحمام ثم ذبحه ذبحاً . واطمأنت نفسه إلى أنه قام بالواجب عليه ، وأن شرفه قد تطهر بدماء هذا الطفل البرىء ... ...

وأنت ترى فى الطريقتين أن الآثم الحقيقى يبقى بمنجاة من الانتقام ، وأن الشر إنما يقع على أرواح بريئة أخرى لا ناقة لها فى الأمر ولا جمل !

* * *

وقد أذكرتنى حادثة هـذا الصياد ، صياداً آخر من أهل السويس أيضاً ، كانت له قصة شبيهة بهذه القصة ، من ناحية أن الجانى فى كل منهما قد انحرف به ميله إلى الانتقام ، فأصاب بجنايته شخصاً آخر غير الذى هو أحق بانتقامه .

وخلاصة قصة هـذا الصياد الثانى أنه كانت له جارة منذ الصبا ، فوقع بينـه و بينها ما يقع عادة بين كل « پول » وكل « ڤرچينى » توقعها الظروف فى دائرة نفوذه الغرامى . وتعـاهد الصبيّان كالمعتاد . وأقسم بعضهما لبعض بالصفا والوفا و باقى تلك الأيمـان الشعرية غير المغلظة بأنهما سيحفظان الود و يقيمان على العهد ... ثم تقدمت بهما الأيام . ونشأ الفتى صياداً كبقية أهله ،

و بلغ السن التى عندها ترى أمهات هـذه البلاد أن الفرصة قد سنحت لشىء من الطبل والزمر ، فيتخذن من نمو أبنائهن مناسبة لهذا الهرج المنشود ، و يسعين إلى تزويجهم ، فيقع هذا الحدث الأعظم لا لسبب إلا لإدخال السرور أسبوعا أو بعض أسبوع — وفى معظم الحالات يوماً أو بعض يوم — على نفس أم عجوز أو إخوة محرومات ... وهكذا تم زواج صاحبنا الصياد ... ...

ولـكن لم تكن عروسه « ڤرچيناءه » . فلقد كانت هذه ابنة الجارة التى لا تحبها أمه ، والتى كثيراً ماتشاحنت معها إخوته ، ولذلك لم يكن من الممكن أن تقبلها الأسرة لتقيم بينهم وتكون فرداً من أفرادهم ...

و إنما كانت عروسه ابنة عمه التى اختارها له أبوه ، واشتركت فى الرضاء بها أمه . وأقام الفتى مع زوجته المفروضة عليه بضعة أعوام ، كان البحر والصيد أكبر معوان له على حمـل همومها ، وغسل أوضارها . وكان من عادة زوجتـه بين الفينة والفينة أن تقصـد إلى منزل أهلها فتقضى بينهم سحابة يوم من تلك الأيام الـكثيرة التى اعتـاد زوجها أن يقضيها فى البحر . فخرجت على عادتها فى اليوم الموعود ، وتركت طفلتها فى البيت لأنها لم تكن تعتزم أن تغيب إلا سويعات . واتفق أن عاد الزوج بعـد

خروجها فلم يجدها ، وعرف من ابنته أنها سيطول غيابها وقتاً ما ، فحدثته نفسه بدعوة جارته لقضاء ساعة معه . ولم يخفل بالطفلة لأنها كانت دون سن التمييز — أو هكذا قدر هو فى نفسه — ولم تبخل عليه جارته بهذه الزيارة ، وهى التى ظلت السنين الطوال تصوره لنفسها على أنه هو رجلها المرتجى ... وانقضت الساعة ، التى طالما حسب الفتيان أنها ستكون عِشرة الدهر وزمالة العمر ، وانصرف الشاب لشأنه وعادت الضيفة إلى دارها و بقيت الطفلة فى لهوها وعبثها حتى عادت أمها ...

ولكن رائحة الغريبة التى دخلت الدار ، كانت ما تزال عالقة بجدرانها . وللنساء حاسة شم فى مثل هذا المقام هى من منح الطبيعة التى زودت الهرة بأنفها لتعيش ، وزودت العنزة بقرنيها لتدفع عن نفسها ما قد يلم بها من الأذى . وراب الزوجة أن بعض محتويات الدار لم تكن فى الموضع الذى خلفتها فيه ، وأن شيئاً يشعرها بأن يداً غريبة عبثت ببعض حاجاتها ، وأن قدماً أجنبيه قد خطت فوق أرض قاعتها .

فأخذت طفلتها على ركبتيها . ولاطفتها وقبلتها ، وسألتها عن أبيها فعلمت منها أنه عاد بعد خروجها . ثم جعلت تحادث الصغيرة وتستدرجها ، حتى انكشف لها مالم يكن قدر له أن

يكشف . ووقعت الزوجة على تفصيلات الزيارة . ولمحت فى حديث طفلتها شبح الجارة ؛ فما زالت بها من سؤال إلى سؤال ، ومن بيان إلى بيان ، حتى أصبح ظنها يقيناً ، وحتى ثبت عندها أن زوجها خانها مع جارتها .

فرصدته وانتظرت مقدمه . وهاجمته من حيث لم يحتسب ، فسقط فى يده ، ولم يعرف كيف يعتذر . ورأى نفسه صريع ضربة قاضية منذ بداية الجولة الأولى . فبادر إلى إعلان توبته وإنابته . وكان اعترافه الصريح نكبة على نفسه وعلى زوجته ، فإن الزوجة ليأكلها الشك ولكنها مع ذلك ترجو أن يكذبها الواقع ، وتنهشها الغيرة ولكنها مع ذلك تلتمس النجاة فى المكابرة ...

ولم يُجْدِ فى الموقف ما كان ينفع فى مثله من تلاوم الزوجين أو تشاتمهما ... أو تضاربهما أيضا لو أن فى الضرب شفاء من الظنون ؟ ...

وتنفشت الزوجة ، وأقسمت لا تقيم مع زوجها ...

وانكمش الفتى وأقسم ليقدمن لزوجته كفارة ترضيها وتنسيها هذه الزلة ... وكأنما الصدمة التى أصابت الزوجة تربعت فى صوان أذنيها فلم تعد تستمع لاستغفار زوجها ، ولم تفهم شيئاً

من وعوده ، وأصرت على الفرقة ، فكان لها ما أرادت . وكانت الفضيحة التى حاول الفتى أن يتقيها بكل ما أوتى من جهد وفكر . فذهبت جهوده فى ذلك أدراج الرياح ...

* * *

ودارت الأيام دورتها فإذا الفتى يرى جارته وقد طارت من دنياه إلى الأبد بعد الذى لوث به سمعتها . وإذا هو يرى زوجته — وابنة عمه — وقد باتت هى وأهلها عدوًا له بعد إذ كانت له ظهراً ووقاء — كل ذلك بسبب تلك الطفلة الخبيثة التى خيبت ظنه ، وهتكت سره ، وفضحت أمره ، وشوهت حياته ... فأبغضها ... ولم يطق بعد ذلك اليوم أن يراها .

وعاش الفتى أياماً سوداء انطوى فيها على نفسه . وظللته كآبة قاتلة ، وضاقت الدنيا فى وجهه . فإن المصيبة لتلم بالإنسان فيفزع منها إلى أهله أو إلى أهل بيته . فما بالك بمن ألمت به النازلة فأصابته فى أهله وأهل بيته . وتركته فريداً شريداً يحقد عليه من كان يرجو عنده العطف إذا حاق به مثل هذا البلاء ...

* * *

وأقبل يوما فى طريقه إلى البحر . وهو يرجو أن يجد فيه شفاء من هذه الحياة التى ثقلت أعباؤها عليه حتى خيل إليه أنه

لم يعد يطيقها . ولكن الأقدار الساخرة هيأت له أن يصادف طفلته فى هذا الطريق . فانتشت نفسه لرؤيتها وأحس كأن يداً من السماء مسحت على ما جثم فوق صدره من الأحزان فمحته وطهرته . وأخذ بيد الطفلة وداعبها ولاعبها . ثم احتملها على ذراعه وسار وهو يحادثها ويستمع إليها ، ويسألها عما لا عهد لمن فى مثل سنها بعلمه : فكان يدهشه منها دقة فهمها وحسن جوابها ، وكان يعض على شفتيه من الندم لِمَا فرَّط فى كشف كل هذه المواهب من قبل . وأخيراً وجد أنه قد أوغل فى سيره وأنه أصبح على مسيرة ساعات من البلدة . وأنه ليس فى ذلك المكان الذى بلغه إلا « صندل » بعيد مما تشد إليه زوارق الصيادين قبيل خروجهم إلى البحر أو عند عودتهم منه . وكان الوقت ظهرا . ولم يكن عند الصندل أحد ، فقصد إليه وجلس على حافته . ثم أخذ ابنته بين يديد فدلاها فى البحر ، ودفعها براحتيه فوق رأسها لتغوص ولكن لم تمض لحظات حتى رأى الصغيرة تطفو على سطح الماء وهى تشهق وتضرب الماء بيديها . وعيناها إلى عينيه تلتمس منه النجدة وتبسط له ذراعيها القصيرتين . فمد إليها راحتاه مرة أخرى وجذبها نحو « الصندل » ، حتى إذا ما اقتربت منه وملكتها يداه دفعها بقوة مثل تلك الدفعة الأولى فتوارت تحت صفحة الماء .

وما زال بها كلما طالعته بوجهها ردها إلى قرار اليمّ حتى ذهبت ولم تعد . . .

ثم قام من مجلسه راضياً لا يبالى بعد ذلك إن كان المجتمع سيأخذه بدم ابنته ما دام قد فجع أمها فيها ، وكواها بنارها ، وتركها تعانى حسرات فقدها كما خلفته هذه الأم ليعانى حسرات دهر طويل فى هفوة لحظة ، وطيش ساعة !

* * *

والسؤال الذى لا يزال يرف فى رأس الإنسان كلما اعترضته جريمة من هذا النوع هو :

هل من الممكن أن يكون الجانى متمتعاً بقواه العقلية العادية وهو يقارف مثل هذه الجريمة أم أنه لا بد أن يكون قد وقع تحت تأثير خاطر جنونى سلبه سلامة تفكيره ، وركز عقله فى فكرة واحدة طغت قوتها على كل ما عداها من نواحى التفكير فأصبح لا يحيا إلا فى جوها ، ولا يعيش إلا لها ، ولا يعمل إلا على تحقيقها ؟

وهل فى مثل هذه الحالة يصح أن يسأل المرء عن عمله كما يسأل العقلاء ، أم أن جزاء هذه الطبقة من المجرمين يحتاج إلى نظر جديد ؟

اللهم ألهم المصلحين صواب الرأى !

﴿ مخاطر المهنة ﴾

كنت أتحدث إلى صاحبى يوماً ، فجرنا الحديث إلى ذكر المهن المختلفة ومخاطرها . وكان من رأيى أن كل مهنة لا تخلو من مخاطر خاصة تهدد صاحبها فى صحته وسلامته ، ولم يكن هذا رأى صاحبى ، فجعلت أستعرض له بعض المهن لأبين له ما تنطوى عليه من مخاطر ، وضربت له الأمثال ...

قلت : إنى لا أحدثك عن الطيران مثلا . فمخاطره ظاهرة معروفة لا تحتاج إلى شرح ولا بيان . و بحسب الإنسان ما يسمعه كل يوم عمن غرق من ركابه ، وعمن احترق . ولا أحدثك عن البنائين المعلقين بين السماء والأرض ، وهم يشتركون فى تشييد المبانى الشاهقة ، وما قد يصيبهم إذا طاح منهم رأس ، أو زلت بهم قدم . ولندع كل محلق فى السماء ، ثم لنهبط إلى الأرض ، فنستقر على ظهرها لننظر فى تلك المخاطر الدفينة الخفية ، التى لا تكاد تخلو منها مهنة واحدة ، مهما سفل صاحبها ومهما علا

فللوزير مخاطر مهنته كما (للسباك) الذى يقوم بإصلاح مواقد البترول ، يكون الأول رجلا مستورا فى بيته ، هادئا فى

معيشته . ثم لا يكاد يضع رجله فى الركاب حتى يصبح فى أفواه الناس مضغة يتسلون بعلكها و إعمال أضراسهم فيها ؛ فأبوه كان كذا — وزوجته كانت كذا — وهو يتردد على فلان وفلانة — ومنزله الذى بناه جاء بثمنه من كيت وكيت — وأرضه التى اقتناها لم يحصل عليها إلا بالغدر والغصب . وهكذا ينهش عرضه فى السر والعلن ، ويخوض فى (خصوصياته) من يعرفه ومن لا يعرفه . وقد يفلح (السباك) إذا أخذ حيطته الواجبة . فلا تنفجر فى وجهه المواقد التى يقوم على إصلاحها : أما صاحب السلطان ورجل الوزارة ، فلن يفلح فى دفع ألسنة الناس عن سلقه ونهشه .

وصناعة الطب لها مخاطرها . تلك المهنة الإنسانية التى تقوم على النجدة والمواساة ، والتى يتطلع الناس إلى أصابع أصحابها كما يتطلع الغريق إلى منطقة النجاة ، لا تخلو هى الأخرى من المفاجآت والمخاطر . والمبضع الذى يمسكه الجراح لتخليص مريضه من آلامه قد يشتط فيغمز صاحبه غمزة مهما بلغ من رفقها فإنها قد تحمل الموت فى ثناياها . والأشعة السينية التى يفحص بها الطبيب مرضاه ويكشف بها خبايا أحشائهم الباطنية ، كثيراً ما تسببت فى تفتيت أطراف طبيبها ، وكثيراً ما أكلت من لحمه وعظمه .

وعمال النسيج الذين تضطرهم مهنتهم إلى العمل فى الأماكن الرطبة آفتهم السل .

والطهاة الذين يقضون جل وقتهم أمام النار والأفران قلّ بينهم من يخلو من مرض يتوطن فى بطنه بسبب تأثر بطونهم بالحرارة ، واضطرارهم إلى التنقل من مكان إلى مكان ، وما قد يستتبعه ذلك من تعريض بطونهم الحارة إلى تيارات الهواء البارد .

والموسيقىّ النافخ الذى ينفخ المزامير مصيره عادة إلى الصمم بحكم مهنته . فإن النفخ الشديد المتواصل يؤثر أسوأ تأثير على أجزاء الأذن الباطنة ، ولا يلبث أن يذهب بحاسة السمع كلها .

وذلك العامل الذى يعمل فى (تبييض) الجدران ورشها بالجير مصيره فى الغالب إلى العمى بحكم مهنته ، وما يتعرض له وجهه وعيناه من رشاش الجير والمواد الكاوية الأخرى التى يستعملها فى صناعته .

قلت لصاحبى :

— وما ذا تريدنى أيضاً أن أستعرض لك من صنوف المهن الأخرى ، والحديث قد لا ينتهى إذا أنا استرسلت معك فى ضرب الأمثال ؟

قال الخبيث متبسما :

— إنك رجل تشتغل بالقضاء ، وهذه مهنة ولا شك كسائر المهن ، ولست أظنك تزعم أن فى هذه المهنة شيئاً من المخاطر !

قلت : يا صاحبى ! إن هذه المهنة بالذات ليست لها مخاطرها وما قد يتعرض له صاحبها من صنوف البلاء على يد المتقاضين فحسب ، بل لقد أصبح لها أمراضها المتوطنة ، كما للمناطق الحارة أمراضها سواء بسواء . فهنا : الملاريا ، ومرض النوم ، وما إلى ذلك . وهناك : السكر ، وضغط الدم ، والذبحات الصدرية ، والسكتات القلبية ، وباقى تلك السلسلة من الأدواء التى أصبح يطلق عليها اسم « داء القضاء » كما يطلق على « النقرس » اسم (داء الملوك) ! وذلك لأن القاضى بحكم مهنته قد يضطر إلى العمل وهو جائع ، كما قد يضطر إليه وهـو مكتظ . وعمل القاضى ليس من قبيل الأعمال الجسمانية . بل هو إلى حد ما قد لا يعتبر من قبيل الأعمال العقلية وحدها ؛ لأن ما يتطلبه ذلك العمل من تعبئة الأعصاب كلها ، وحشد هـذه القوة العصبية تلك الفترات الطويلة التى يستغرقها عمل القاضى فى أيام (جلساته) ، ثم ما يترتب على تلك الحيرة التى يظل يتقلب فيها القاضى أبداً بحكم مهنته ، وهو يحاول أن يتلمس طريق الحق بين الغريمين المتنازعين — كل ذلك يفسد جهازه العصبى كما يفسد أجهزته الأخرى رويدا رويدا .

وأول ما يمسه الفساد من هـذه الأجهزة ، هو فى العادة جهازه الهضمى . وينشأ مرض السكر فى الغالب بسبب هذا الاضطراب وما يصحبه من الهم والتفكير المستديم .

أما ضغط الدم فإنه فى العادة يسير فى ركاب العمل الكثير مع الانفعالات التى تهز النفس وتزلزل الكيان . ولقد أصبح من المعروف الآن أن الحالات النفسية حالات معدية . فأنت تصيبك عدوى صاحبك الضاحك فتضحك معه . وتصيبك عدوى المنقبض فتضيق لانقباضه . ورواد السباق إنما يرتادون حلبته ليشاركوا الفرسان فى انفعالاتهم وليشعروا شعورهم — وهم على أرائكهم متكئون ! وانظر إلى نفسك وأنت تشهد حفلة ملاكمة مثلا بين اثنين من أبطال هذه الرياضة . وتأمل كيف يكون خفقان قلبك متى دق الجرس وتهيأ الخصمان للنزال ، ثم انظر كيف يظل نفسك مضطربا معلقا كلما اشتبك هذان الخصمان . وكيف يظل قلبك صاعدا هابطا كلما كال أحدهما لغريمه لكمة — كل ذلك وأنت فى مكانك آمن على نفسك مطمئن . ولكنها هى عدوى الانفعال لا يمكن أن يسلم منها أمتن الناس عصبا ولا أكثرهم رصانة ورزانة . . .

والقاضى فى أبسط صوره حَكَمٌ بين اثنين يتلاكمان . إنهما

بطلان لا يلبسان « القفازات » ولكنهما يتهيآن للنزال بلبس «الأرواب» فهو لا يجلس جلسة المتفرج العادى الذى تصيبه عدوى الانفعال من بعيد . ولكنه يلقى بنفسه فى الحمأة طائعا أو كارها ليتعقب كل « لكمة » أو كل « كلمة » ، وليشترك فى كل حركة ، وليحول بين الغريمين إذا اشتبكا ، وليعد لكل واحد منها (نُقَطَه) ليصدر حكمه إذا ما انتهت الجولات بين الطرفين . على أن الخصمين قد ينسحبان إذا انتهى دورهما فيجدان من يلعق لهما جراحهما ، ومن يمد إليهما يد الرحمة والإسعاف والمواساة ؛ أما هذا «الحكم» فإنه مضطر أبدا إلى الوقوف وسط الساحة يتلقى «زوجا» من بعد « زوج »من هؤلاء المصطرعين ليعيد مع كل « زوج » نفس الدور ، وليعيش معه أقسى لحظاته ، وليتلقى عنه أعنف انفعالاته . ثم ينسحب الخصمان دواليك ويبقى هذا (الحَكم) دائما فى مكانه.

وأى دم لا ينضغط فى مواجهة كل هذه الأزمات ؟ وأى قلب لا يكل من ممارسة كل هذه الانفعالات !

* * *

قلت لصاحبى :

— على أن للأمر وجهاً آخر — فهل أتاك حديث القضية التى قتلت قاضيها ؟

قال : وهل فى القضايا ما يقتل القاضى ؟

قلت : لقد كان !

قال : وكيف كان ذلك ؟

قلت : كنا ثلاثة نجلس فى محكمة واحدة . فإذا فرغنا من نظر قضايانا فى الجلسة وخلونا بعد ذلك لأنفسنا لندرسها ولنصدر أحكامنا فيها ، تقاسمناها فوزعناها بيننا بالسوية كما يوزع ورق اللعب على اللاعبين . وكما أنه يحدث بين اللاعبين أن يقع (الجوكر) فى يد أحدهم فيفرح به ، وتقع ورقة أخرى خاسرة فى يد لاعب غيره فيغتم لها ، كذلك كان يحدث لنا أن تقع القضية الخفيفة فى نصيب أحدنا فيفرح لها ، وتقع القضية الثقيلة أمام واحد آخر فيربد لها وجهه ويخفق قلبه .

واتفق أن جلس معنا فى وقت من الأوقات قاض حديث ، كان وكيلا للنيابة قبل أن يجلس للقضاء ، فكان بحكم تكوينه فى عمله القديم يحتاج إلى مران طويل قبل أن يتصدى للقضايا الثقيلة — ولكنه كان قاضياً مجتهداً ، وكان حساساً ، وكان غيوراً على كرامته ؛ فحدث وأنا أوزع القضايا بالتناوب أن وقعت أمامه قضية ضخمة . كان ارتفاع أوراقها إذا وقفت وحدها لا يقل عن نصف متر . وكان على القاضى الذى تقع فى نصيبه

هـذه القضية أن يدخلها من أولها فيدرس أوراقها ورقة ورقة ، وأن يتتبع النزاع فيها خطوة خطوة ، وأن يحل مشاكلها عقدة عقدة ، حتى يتسنى له أن ينفذ منها آخر الأمر ويخرج من جانبها الآخر وفى يده مشروع للحكم فيها (يتناقش فيـه مع زملائه) .

ولاحظت أن عبء هذه القضية سيكون ثقيلا على زميلى الجديد فسحبتها من أمامه ووضعتها فى نصيبى وأعطيته ملفاً آخر بدلا من ملفها . ولـكنه ساءه هذا التصرف . وأحس بأن فيه ما يمس كفايته وكرامته ، وأصر على أن تسير الأمور فى مجراها الطبيعى ، وأنه يود أن يجرب حظه مع هذه القضية الضخمة لعل فيها ما يعينه على تحصيل أكبر قدر من الخبرة فى أقل فترة من الوقت . وكان له ما أراد .

وحل موعد اجتماعنا للمناقشة (والمداولة) كما يسمونهـا — وحمل كل واحد منا قضاياه وجلسنا نستعرضها ونتشاور فيها . ولما جاء دور القضية (إياها) اعتذر صاحبنا من عدم عرضها فى ذلك اليوم وطلب أن يعطى مهلة أخرى ليتم دراستها ، فوافقناه ومددنا أجل الحـكم فيها ، وحل موعدها مرة أخرى وتكرر طلبه فأعطيناه مهلة جديدة .

وانتهزت خلوة بينى وبينه ، فعرضت عليه من جديد أن يرسل إلىّ ملف هذه القضية لعلى أوعانه فى دراستها . ومازحته قائلا : وضعيفان يغلبان قوياً ! — ولكنه لم يجد معه مزاح ، وأكد لى أنه لا بد سيفرغ من دراستها هذه المرة ، وأنه لخص جميع الملفات الفرعية المنضمة إليها ، وأنه حصر جميع نقط النزاع التى أثارها الخصوم ، وأنه راجع بعضها فى كتب المراجع وأنه لم يبق أمامه إلا أن يراجع بعضها الباقى ، ولم أجد بداً من النزول على إرادته مرة أخرى .

وحل موعد القضية الأخيرة الذى اتفقنا عليه . ولكن زميلنا لم يحضر فى ذلك اليوم ، وسألنا عنه فقيل لنا إنه مريض . فحملنا مرضه على محمل البرد الذى لم يكن يخلو أحد من بعض آثاره فى تلك الفترة من السنة .

ولكن غيبة الزميل طالت . وامتدت إلى أسابيع ثلاثة ، وترددنا عليه ، وعلمنا من طبيبه أنه يشكو احتقانات باطنية تحتاج إلى الراحة والعلاج مدة أخرى .

ولم تكن هذه الظروف تسمح بالخوض فى ذكر ما عنده من القضايا أو فى طلب استردادها وإعادة توزيعها ، فانتظرنا حتى كتب الله له أن يشفى ، وأن يستأنف جهاده معنا ؛ ولكنه لم يكن فى هذه المرة على غيرته الأولى وحماسته التى بدأ بها العمل ،

وبدأت أسمع منه ما يفيد أنه أصبح يفضل عمل النيابة على عمل القضاء .

فأدركت بينى و بين نفسى إلى أى شىء يشير ، ووضعت إصبعى على مكمن دائه ، ولكنى لم أستطع أن أفاتحه مرة أخرى فى شأن (تلك القضية) ، فهو كما بينت شديد الحساسية ، عظيم الثقة بنفسه ، وخشيت إن أنا عاودت حديثى معه عنها أن أسىء إليه ، فسكتّ على مضض .

وتطوع هو للكلام ، فأفضى إلىّ بأن الوعكة التى أصابته ، إنما أصابته عقب انقطاعه نحو عشر ساعات متواليات فى تقليب أوراق تلك الدعوى ، وتركيز موضوعاتها وتحديد طلبات أطرافها وأنه قام عقب جلسته تلك وهو يشعر بتحطيم وغثيان ودوار ، وأنه لم يتداركه إلا نوم ثقيل حطه الله فوق رأسه ، فراح به فى سبات عميق . على أنه حين أفاق من نومه لم يستشعر شيئاً من نشاط الصاحين الذين استوفوا قسطهم من الراحة ، فراح ينام من جديد ، ولم ينقذه هذا النوم الجديد مما أحس أنه يغشاه من الضعف والإعياء ، فاستدعى الطبيب ، وكان هذا هو السبب الذى من أجله تخلف عن المحكمة حوالى أربعة أسابيع ؛ فاكتفيت بأن أشرت عليه بضرورة تجنب الإجهاد وتحميل نفسه ما لا تطيق . ولم أستطع أن أفصح له عن حقيقة ما أريد .

ومضى هو فى عمله معنا أياما أحس بعدها أنه لا بد له أن يقول لنا شيئاً عن ملفات القضايا الباقية عنده . والتى تعطل صدور الحكم فيها بسبب غيابه . فقال إنه سيفرغ منها كلها فى ظرف أسبوعين و إنه سيحملها إلينا فى هذا الموعد المضروب .

وبر بوعده لنا — ولكن فيما يتعلق بباقى قضاياه . أما «تلك» فإنه قال إنه رأى أن يتخلف بها عن أخواتها أسبوعا آخر لينفرد بها فيه . فتمنينا له النجاح والفلاح ، وأوصيناه بنفسه خيراً . وانصرفنا على أن نلتقى بعد أسبوع ...

ولكنه فى هذه المرة لم يحضر أيضاً . وسألنا عنه فقيل لنا : إنه دخل المستشفى إثر نوبة قلبية ... وإن حالته لا تسمح لنا بزيارته ، فأجفلنا ... وانتحيت أنا بنفسى جانباً وقلت لها : إنى أعرف « المجرم » و إنى سوف أتولى أمره بنفسى بعد اليوم ولا أخلى بينه و بين زميلى أبداً ... وقطعت على نفسى هذا العهد ...

واستطعت أن أبر بشقه الأول . فإنى طلبت «ملف القضية» — القاتلة — لأقوم على كتابة حكمها ...

أما الشق الثانى — فوا أسفاه — لم يتسن لى تحقيقه ... لأنى وصلت إلى نجدة زميلى متأخراً . و بعد أن فات الأوان إنه لم يعد إلينا قط — رحمه الله ! .

الفهرس

صفحة

المذنب البرىء ١

فى زمان الامتيازات ٦

مثال من الخلق الإنجليزى ١٣

كيف يتفادون من عذاب السجون ١٨

ضريبة المهنة ٢٥

مشكلة قانونية ٣٤

سر المهنة ٤٢

القاضى المصرى بين عهدين ٥٠

براءة ٦٢

القتيل الأول ٧٠

الجريمة وعقابها ٨٥

عندما ترمى الأقدار — ويحاسب الإنسان ٩٣

أغنام ضالة ١٠٤

من أسباب الجرائم فى مصر ١٢٠

خصومة الأقارب ١٢٨

شهادة شاهد ١٣٦

جريمة النصب ١٥٢

صفحة

قضية نصب ١٦١
إلهام ١٧٨
عندنا وعندهم ١٧٩
من جرائم الجنون — السيكوز (١) ٢٠٠
« « « « (٢) ٢٠٩
مشكلة اجتماعية ٢١٦
على طريقة الرهائن ٢٢٨
مخاطر المهنة ٢٣٦

COLUMBIA UNIVERSITY
0026811804

962
J216

FEB 5 1963